حَوليّة المَجْمَع

مَجَلّة مَجْمَعِ اللُغَةالعَرَبيَّة ــ ليبيا

المجاد التاسع ــ العدد التاسع
(الجزء الثاني)

1433هـ(2012)

حَوليّة الجَمْع

مجلة متخصصة محكّمة يصدرها مجمع اللغة العربية ــ ليبيا

المجلد التاسع ــ العدد التاسع "الجزء الثاني" ــ 1433هـ (2012)

نائب رئيس التحرير

أ . علي الصادق حُسْنين

المحرر العام

د . محمد أحمد وريِّث

مجمع اللغة العربية : شارع البلدية

ص.ب : 551 ميدان الجزائر ــ طرابلس ــ ليبيا

هاتف :

00218-21 – 4440728

00218-21-4445704

ناسوخ(فاكس) :

00218-21-4440126

البريد الإلكتروني

Lugha_arabiya@yahoo.com

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية ــ بنغازي 2008/552

التنضيد والتنفيذ

جمعة عبدالسلام الترهوني

مكتب النشر بالمجمع

يسمح بالنقل والاقتباس جزئياً أو كلياً مما تنشره "حولية المجمع " شريطة الإشارة إليها في مكان بارز .

قواعد النشر

أولاً :

- حولية المجمع مجلة متخصصة محكِّمة تعنى بنشر دراسات اللغة العربية ، والتعريب وترجمة ألفاظ ومصطلحات الحضارة ، وتحقيق المخطوطات أو الأبحاث المتعلقة بها .
- يراعى في ما يقدم أو يرسل إليها ألا يكون قد سبق نشره أو إذاعته بأي وسيلة من وسائل النشر والإذاعة .

أن تتوفر فيه متطلبات البحث العلمي والابتكار والتوثيق الدقيق من حيث الهوامش والإحالات والمصادر والمراجع .

- يعرض ما يقدم أو يرسل إليها على محكَّمين اختصاصيين.

ثانياً :

ألا يزيد ما يراد نشره على أربعين صفحة دون تجزئة على حلقات ويقدم أو يرسل مرقوناً ومودعاً في قرص مدمج مصحوباً بنسخة ورقية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

- أسماء الكُتّاب مرتبة ترتيباً ألفبائياً

د . زيد خليل القرالة :

- حول التعليل الصوتي للظواهر النحوية **68/9**

د . سعيد عبدالله الدارودي :

- بين لهجات المشرق العربي و"الأمازيغية"..... **88/69**

أ . طارق عبدالغني دعوب :

- ابن سيناو"اسباب حدوث الحروف"..... **102/89**

د . عبدالعالم محمد القريدي:

-عطف البيان بين أصالة الذات واحتواء البدل..... **120/103**

د . مجدي حسين شحادات :

- باكورة النشاط اللغوي عند العرب..... **144/121**

د . محمد مختار بريون :

- الإعراب في العربية بين القديم والحديث **154/145**

أ . مفتاح ابريّك الغرياني :

- من قضايا الرسم الإملائي في التراث المجمعي (5) **176/155**

د . هنية علي الكاديكي:

- تفعيلة(مفعولات) بين القبول والرفض..... **208/177**

حول التعليل الصوتي
للظواهر النحوية

• **د . زيد خليل القرالة**

ملخص

أحاول في هذه الدراسة الوقوف على بعض الظواهر النحوية من منطلق صوتي، وقد جعلت الباحث الإعراب بالإنابة أو بالحركات الفرعية مادة لها، وخصصتها في أبواب: الأسماء الستة وعلاماتها، والمثنى وعلاماته، وجمع المذكر السالم وعلاماته.

وإنني أنشد بهذا التجسير بين فروع الدرس اللغوي، ولذلك فقد اخترت أن أوظف المعطيات الصوتية في تعليل العلامات الإعرابية في هذه الأبواب، إذ أرى أن هذه المعطيات وقيمها تناقش الظاهرة بأدلة علمية منطقية أقرب إلى ذهن المتلقي؛ فهي تتضمن عللاً ومدلولات من جنس المادة اللغوية بعيداً عن الافتراض والتأويل القسري.

وإذا كانت الدراسة تعمد إلى توظيف الدرس الصوتي في خدمة الظواهر النحوية فإنها لا تدعي القول الفصل، بل هي محاولة إضافةٍ تفيد من علم اللغة الحديث دون أن تغمط القدماء من سلفنا الصالح ما قدموه من ثروة نمتار منها.

تمهيد

الإعراب بالإنابة أو بالحركات الفرعية(الحروف) أحد الأركان أو الأسس التي اتكأ عليها النحاة في تفسير بعض الأبواب النحوية وتوجيه إعرابها.

لقد اعتمد الإعراب بشكل رئيس على الحركات الأصلية ظاهرة أو مقدرة، إلا أن بعض الأبواب النحوية قد اتكأت في إعرابها على الحركات الفرعية (الحروف) كما في الأسماء الستة إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، وإذا كان الإعراب يعتمد الحركات الأصلية، فإن الحركات الفرعية والإعراب بها يمثلان خروجاً على الأصل المعتمد أو الشائع المتفق عليه.

لقد كثر الخروج عن الأصل في النحو العربي، وقد أدى هذا الخروج إلى البحث عن التوجيهات اللغوية التي تنسجم وطبيعة هذا الخروج، وقد كانت بعض هذه التوجيهات وتلك العلل المجتلبة لتفسير تـــلك الظواهر اللغوية مقبولة، أما بعضها الآخر

– وهو الأكثر – فقد جاء مفتعلاً متخيلاً لا يرقى إلى أدنى درجة من درجات إقناع المتلقي إذا وضع تلك العلل أمام البحث العلمي وأدواته. ولكون بعض هذه العلل النحوية يتهافت أمام المنطق العلمي فقد دفع ذلك بعض العلماء إلى وصفها بالفساد، مع أن بعضهم الآخر قد أوغل في اعتمادها، والاحتجاج بها "وذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في انتحال العلل لكل ما اعتقدوا بأنه خرج عن أصله من الإعراب إلى البناء أو العكس... فمبدأ العلة فاسد من أساسه في الدراسات اللغوية، وقد أدخل على نحونا كثيراً من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة"[1].

وقد يكون السبب الرئيس الذي يدفع إلى البحث عن التأويلات المفتعلة، وافتعال العلل هو التمسك بقضية الأصل والفرع، أو الأصل وما يخرج عنه، وكذلك نظرية العامل التي تبحث جاهدة عن المعمول وعلاماته – ولو أننا وظفنا نظرية القرائن بدلاً من نظرية العامل لكان لنا في ذلك خلاص من سطوة العامل، والعبودية اللغوية لنظريته، ولوجدنا الإجابة عن كثير من الأسئلة التي تثيرها القراءات القرآنية التي تثير الأسئلة؛ مما دفع بعضهم أن يتجرأ على تخطئة تلك القراءات، مقدماً كلام العرب عليها، وهو تجاوز فرضه علينا منهج القدماء في التقعيد النحوي.

[1] في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، ط1، 1969م، ص 179.

أما في قضية الأصل والفرع فلو أننا نظرنا إلى هذه القضية نظرة موضوعية، ووظفنا ما يمكن توظيفه وتطبيقه على أساسها دون افتعال، وبعيداً عن القسرية لاستطعنا التخلص من جزء كبير من الإشكاليات اللغوية، أما مالا نجده موافقاً للأصل والفرع فلماذا لا نأخذ بطرح في قضية الأصل والفرع في الحركات الإعرابية الأصلية والفرعية، يرى "أن كل علامة من علامات الإعراب أصلية في نفسها فالضمة علامة إعراب أصلية فيما يمكن أن توجد فيه، والواو علامة إعراب أصلية في الكلمات التي توجد فيها وكذلك بقية العلامات، وأما الكلمات التي لا تقبل إحدى هذه العلامات فهي كلمات خالية من العلامة الإعرابية، وليس معنى خلوها من العلامة الإعرابية أنها خالية من الإعراب، إذ أنها لها حالة إعرابية تعرف عن طريق القرائن التي تكشف عن هذه الحالة الإعرابية من رتبة وصيغة وغير ذلك"[1].

إن هذه الرؤية لقضية الأصل والفرع التي تتلخص في أن الأشياء أصول في مواطنها وسياقاتها نظرة جادة تستحق الأخذ بها للإفادة منها في إعادة دراسة بعض جوانب النحو العربي، وقد أدت سيادة الأصل والفرع في الدرس اللغوي العربي على

[1] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ص 157.

أذهان القدماء، وكثير من المحدثين إلى اضطراب في بناء بعض القواعد، والأحكام اللغوية التي يصدرها العلماء، وقد جعل العلماء للأصل المعجمي (الجذر) أثراً واضحاً على الأحكام الصرفية وتغيراتها، إضافة إلى تداخل المعايير اللغوية بين حقلي الصرف والصوت، وتأثرهما بالرسم الإملائي، وقد أدى ذلك كله إلى اضطراب في القواعد والأحكام اللغوية.

ومع تعدد الإعراب من حيث الظهور والتقدير، أو الأصل والفرع فإننا بحاجة إلى الإفادة من معطيات علم اللغة الحديث بعامة، والمعطيات الصوتية الحديثة بشكل خاص، وسأقف في هذه الدراسة على الإعراب الفرعي محاولاً توظيف معطيات علم الأصوات، وأدواته في توجيه الإعراب بالحركات الفرعية.

المبحث الأول

التعليل الصوتي لإعراب الأسماء الستة وعلاماتها:

تشكل الأسماء الستة ظاهرة ذات خصوصية في الدرس النحوي، لكونها تعرب بالحركات الأصلية المقدرة عند إضافتها إلى ياء المتكلم،أما إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم فإنها تعرب بالحركات الفرعية (الحروف)،أي أنها تجمع الإعراب بالحركات بنوعيها: (الأصلية والفرعية في سياقين مختلفين).

وقد اختلف العلماء،وتعددت آراؤهم في هذه الأسماء وإعرابها بالحركات الفرعية، وهذه الأسماء تضاف للياء إلا (ذو) فإنها تضاف لاسم جنس ظاهر، ولا تضاف إلى ياء المتكلم، "وقد اختلف في إعراب هذه الأسماء، وتعددت اللغات في إعرابها، وقد عرض الأشموني تعدد الآراء، واختلاف حالات هذه الأسماء من حيث النقص والقصر إلى غير ذلك"[1].

وقد وقف (أبو البركات الأنباري) على الآراء في الأسماء الستة وعلامات إعرابها، والخلاف في تحديد حروف الإعراب، إذ يشير إلى رأي الكوفيين القائل:" إن هذه الأسماء معربة من مكانين؛ فالحركات الأصلية علامات إعراب لهذه الأسماء حال الإفراد (أي دون الإضافة)، أي أن الإعراب في الأصل واقع على أصوات المد (هذا أبوٌ)، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقعوه على الياء وأسقطوا الواو، فكانت الحركات علامات إعراب على الرفع، والنصب، والجر، فإذا قلت في الإضافة: هذا أبوك، وفي النصب رأيت أباك، وفي الجر مررت بأبيك، والإضافة طارئة على الإفراد كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة، فكذلك ها هنا، والذي يدل على

[1] انظر: شرح الأشموني، ج1، ص 70- 73.

صحة هذا تغير الحركات على الياء في حال الرفع، والنصب، والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً، بدليل أنها تتغير في حال الرفع، والنصب، والجر، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدل على أنه معرب من مكانين"[1].

إن هذا الرأي الذي يفصل فيه الأنباري، ويسنده إلى الكوفيين نتاج طبيعي لما وقع فيه القدماء من خلط في الأحكام اللغوية التي بنوها اعتماداً على قناعات مغلوطة في الرسم العربي، وعدم الوعي الدقيق للعلاقة بين الرسم، وقيمته الصوتية،ولو تنبه القدماء إلى أن أصوات المد ليست مسبوقة بحركات من جنسها لما ظهرت لدينا بعض الأحكام اللغوية التي تفتقر إلى الصحة.

وهذا الرأي – بغض النظر عن قائله – فإنه يضعف أمام المعطيات الصوتية واختباره وفقاً لهذه المعطيات التطبيقية؛ فقد ضم هذا الرأي بعض المغالطات العلمية؛ فلو نظرنا إلى قوله: (والأصل فيه أبوٌ، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقعوه على الياء، وأسقطوا الواو) الأصل المفترض أبوٌ abawun? ء ـَ/ ب ـَ/ وـُ ن الإعراب الواقع على الواو يتكون من التنوين

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ج1، ص 17- 19.

المسبوق بحركة؛ لأن "التنوين لا يوجد إلا بعد حركة"[1]. ولم يعلل سبب الاستثقال في وقوعه على الواو وهي واو اللين وليست واو المد، وإذا كانوا قد أسقطوا الواو، وأوقعوا الإعراب على الباء فمعنى ذلك أن الإعراب الواقع على الباء هو التنوين المسبوق بحركة، فكيف يقول إن الضمة علامة الرفع، والفتحة علامة النصب، والكسرة علامة الجر بعد أن أسقطت الواو وبقي التنوين؟ أي أنه أثبت وجود التنوين بعد إسقاط الواو، ثم أهمل عمل هذا التنوين ولم يذكره، وهنا نلاحظ أنهم عاملوا الواو التي ظهرت في الأصل المفترض، والواو في الإضافة في مثل (أبوك) على أنها واو واحدة رسماً ووظيفة، والحقيقة أن الواو في الأصل المفترض هي واو اللين كما بينتها الكتابة الصوتية، أما الواو في حال الإضافة (أبوك ?abūka) فهي واو مد، وفرق بينهما في الصوت والوظيفة.

ومع أن الرأي أثبت التنوين حتى بعد إسقاط الواو، ثم أهمل وجوده، وعمله إلا أنه تمسك بوجود الحركات على الأسماء الستة في حال الإفراد، وعدمها، والإبقاء عليها ثابتة قبل الألف والواو والياء في حال الإضافة، وهذا الذي يفترضه هذا الرأي تجسده الكتابة الصوتية على النحو الآتي:

---

[1] علل النحو، ابن الوراق، ص 130.

أبُوك ?abuūka ء ـَ/ ب ـُ/ ـُـُ/ ك ـَ

ومقاطعها الصوتية هي: ص ح/ ص ح/ ح ح / ص ح

أبَاك ?abaāka ء ـَ/ ب ـَ/ ـَ ـَ / ك ـَ

أبِيك ?abiīka ء ـَ/ ب ـِ/ ـِـِ/ ك ـَ

تبين الكتابة الصوتية والتوزيع المقطعي أن إثبات حركات الإعراب الأصلية على الأسماء الستة في حال الإفراد، والإبقاء عليها متبوعة بأصوات المد (الحركات الفرعية) عند الإضافة تبين وجود إشكالية صوتية، تتمثل في أن المقطع الثالث سيتشكل من حركة طويلة (ح ح)، وكذلك تتابع حركة الإعراب الأصلية وحركة الإعراب الفرعية، وكلّ واحدة منهما لم تتولد عن الأخرى، ومعنى هذا أن الحركات تتراكب مع اختلاف أصولها، وقيمتها الصوتية (أي وظائفها)، وهذا ما لا تجيزه بديهيات الدرس الصوتي، إضافة إلى ذلك فإن المقطع الصوتي لا يتكون من صامت منفرد أو حركة، ولا يبدأ بحركة كما يزعم بعض المحدثين اعتماداً على آلية نطقهم الصوتي.

وإذا كان القول بوجود الحركات الأصلية بوصفها حركات إعراب في الإفراد دون الإضافة – متبوعة بالحركات الفرعية (أصوات المد) إذا كان هذا لا يقبله المنطق الصوتي، فكيف يقبل في منطق الإعراب الذي لا يقبل تعدد العلامات الإعرابية؟

لقد اتسع الخلاف في إعراب الأسماء الستة؛ وتأول القدماء في ذلك آراء ربما لا يتقبل بعضها حتى في الافتراض اللغوي، وقد أجمل السيوطي في الهمع هذه الآراء في اثني عشر رأياً إذ يقول: "أحدها: وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات... والثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين... إنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت قام أبوك، فأصله أبَوُك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أبُوُك، ثم استُثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت رأيت أباكٍ، فأصله أبَوَك، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإذا قلت: مررت بأبيك فأصله: بأبَوِك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِك، فاستُثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت وقبلها كسرة، فانقلبت ياءً... المذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع... الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف... الخامس: أنها معربة بالحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع، لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة... السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً... السابع: أنها معربة بالتغير

والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع... الثامن: أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأن أباك، وأخاك، وحماك، وهناك معربة بالحروف... التاسع عكسه... العاشر: أن الحروف دلائل الإعراب واختلف في معناه: فقال الزجاج والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها. وقال ابن السراج: معناه: أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، وقد عُدّ هذان القولان مذهبين فتصير أحد عشر. الثاني عشر: أنها معربة في الرفع بالثقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً..." [1].

وإذا وقفنا على دوافع هذا الاختلاف، والتعدد في إعراب الأسماء الستة لوجدنا أن تلك الدوافع تكمن في خشيتهم أن يقع الإعراب قبل آخر الكلمة، أو قبل حرف الإعراب، وكذلك اختلافهم في أصوات المد في هذه الأسماء من حيث هي حروف إعراب أم علامات إعراب، أم أنها حروف إعراب وعلامات في الوقت نفسه، أم أنها حروف إعراب ودلائل عليه، وكل ذلك ناجم عن إشكالية الرسم وعلاقتها بالوظيفة الصوتية، إضافة إلى أن

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 123- 126.

بعضهم يجعل هذه الحروف (أي أصوات المد) منقلبة عن أصول تكمل بناء هذه الأسماء، إذ هي(الأسماء) عندهم ثلاثية، وليست ثنائية.

أما الآراء في إعراب هذه الأسماء كما أوردها السيوطي، فقد ضم بعضها جملة من المغالطات الصوتية التي تضعف هذه الآراء، وتشكل حجة قوية في ردها؛ فإذا نظرنا إلى الرأي الثاني، وهو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين الذي يرى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، فقد أظهر أن الواو أصل مفترض في الحالات الثلاث: الرفع، والنصب، والجر دون أن يدلل على ذلك. وجعل حركة ما قبل الآخر تتأثر بحركة الآخر، فيتبع السابقُ اللاحقَ، وفي المنطق الصوتي فإن السابق قد نُطق، وقامت الأعضاء النطقية بإنحازه، والأولى أن يتأثر اللاحق المنوي بالسابق الماثل واقعاً صوتياً.

وأحسب أن ما دعاهم للقول بوجود الواو هو حرصهم على وجود الأصل الثلاثي للبناء، وبحثهم عن مسوغ يوافق قناعتهم بوجود حرف إعراب تلازمه العلامة الإعرابية ظاهرة، أو مقدرة، إذ الإعراب لا يقع قبل هذا الحرف؛ ولهذا رُفض الرأي الثالث القائل بأنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، وهذا يشكل طعناً في قواعدهم التي تقول: إن

الإعراب على أواخر الكلم، وهذا الرأي يثبت أنه لم يقع على أواخر الكلم، أو أن هذه الحروف زوائد لا حاجة لها؛ إذ الإعراب يأتي دليلاً على المعنى، والإعراب لا يأتي إلا بتمام الاسم، وقد رفض القدماء هذا الرأي، والرأي الخامس الذي يرى (أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فتثبتت الواو في الرفع، لأجل الضمة)، وعلة رفضهم تكمن في فهم هذا الرأي فهماً مغلوطاً، إذ فهموا منه، ومن الرأي الثالث أن هذه الحروف (أي أصوات المد) زوائد على البناء، ولم يتنبهوا إلى أن الحركات الطويلة الناشئة عن الحركات القصيرة تقوم بوظيفتها إذ قرروا أنها إشباع لها.

أما أن هذه الأسماء معربة بالنقل، والبدل إذ يرى أصحاب هذا الرأي أن الأصل في: جاء أخوك: جاء أخَوُك فنقلت حركة الواو إلى الخاء، فهذا رأي ضعيف، وضعفه ينسحب على القول بالنقل بشكل عام، إذ لا ينسجم مبدأ النقل مع المنطق الصوتي؛ فالحركة تابعة للصامت، وهي جزء من المقطع، وتسقط بسقوطه، ولا يجوز القول بنقلها لأنها ليست وحدة صرفية مستقلة، وكذلك لا يجوز القول بسقوط الصامت وبقائها؛ لأنها جزء من المقطع الصوتي؛ بل هل تتمة له؛ أي أن بقاءها ملازم للصامت.

وأحسب أن مذهب سيبويه، وجمهور البصريين القائل: إنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، عائد إلى رؤيتهم أن أصوات المد في الأسماء الستة هي حروف إعراب، والحركة مضمنة ومقدرة فيها.

وما أميل إليه من مجمل هذه الآراء هو الجمع بين الرأي الثالث الذي يرى أصحابه أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع صوتي لتلك الحركات، والرأي الخامس الذي يرى أصحابه أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وكذلك تفسير الزجاج، والسيرافي للرأي العاشر الذي يرى أصحابه أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها، وخلاصة هذه الآراء أنها (أي الأسماء الستة) معربة بالحركات الأصلية، وما حروف العلة إلا إشباع لتلك الحركات.

وقد تضمنت الآراء التي أرجحها إشارات صوتية، وهي: (الحروف إشباع... فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة... ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها)، وهذه الآراء، وما فيها من إشارات صوتية تجمع على أنها

معربة بالحركات الأصلية، وما أصوات المد إلا إشباع وامتداد لتلك الحركات.

أما التوجيه الصوتي الذي أذهب إليه في إعراب هذه الأسماء فهو أنها معربة بالحركات الأصلية: (أبُ، أخُ، حمُ، هنُ) ويخرج من هذا الإعراب (فو، وذو) لعلة سأبينها.

إن هذه الأسماء (أبُ، أخُ، حمُ، هنُ) تُحرك بالحركات الأصلية، وهذا على الأصل المفترض في حال درج الكلام في مثل (حضر، أبُ خالد)، ولقلة حروف بناء كلمة (أب) فإن الضمة والفتحة، والكسرة على هذه الأسماء تُشبعُ ويمتد الصوت بها فتصبح أصوات علة مشبعة، وهي الواو في الرفع، والألف في النصب، والياء في الجر، وتكون الحروف السابقة لها هي حروف الإعراب. وقد أشار (السهيلي) إلى ذلك بقوله: "وهذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى، فإذا قُطعت عن الإضافة وأفردت نقص المعنى فنقص اللفظ تبعاً له... وكان ينبغي على هذا أن يتم لفظها في حال الإضافة كما تم معناها، إلا أنهم كرهوا أن يخلو (الخاء) من أخ، و(الباء) من أب من الإعراب الحاصل فيها، إذ ليس في الكلام ما يكون حرف إعراب في حال الإفراد، ولا يكون حرف إعراب في حال الإضافة، فجمعوا بين الغرضين، ولم يبطلوا أحد القياسين، فمكنوا الحركات التي هي

علامات الإعراب في حال الإفراد، فصارت حروف مدّ ولين في الإضافة"[1] أي أنها علامات إعراب من حيث القيمة النحوية، وهي أصوات مد من حيث الرسم والإشباع الصوتي.

وإن سُئل عن علة إلحاق التنوين بها في حال عدم الإضافة، فإن ذلك عائد إلى علة وجود التنوين ووظيفته؛ إذ التنوين نون ساكنة – يلحق علامة الإعراب، فقد ذكر (ابن جني): " أن كل اسم متمكن فحكمه أن يكون التنوين فيه تالياً لإعرابه"[2]، ويشير إلى أنه لم يثبت في الحرف؛" لأنه ليس مبنياً في الكلمة، وإنما جاء المعنى في بعض الأسماء، وهي المفردة المنصرفة، وتبع أيضاً الحركات اللاحقة بعد تمام الحرف، نحو رجلٍ وامرأةٍ... فلما تبع الحركة اللاحقة للكلمة، ولم يكن مبنياً معها، ولم يلحق سائر الكلم ضعف في المرتبة، فحذف في الخط لئلا يشبه النون الأصلية..." [3].

ويقف (السهيلي) على فائدة التنوين، وهي عنده قيمة صوتية تتعلق بانفصال الكلمة، أو اتصالها، وفي ذلك يقول: "التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط

---

[1] نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، ص 78.
[2] سر صناعة الإعراب، ج2، ص 518، وانظر: ص 491، 494.
[3] المرجع السابق، ج2، ص 491.

احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة..." [1]، فالتنوين عند العلماء يخص الكلمات المنفصلة دون المضافة، وهو علامة على التنكير، ومجيئه بعد الحركة في درج الكلام، وقد أشار ابن الوراق إلى دور التنوين في راحة المتكلم في درج الكلام في قوله: "لأنه عند الفراغ من الكلمة يجب أن تقع راحة المتكلم، إذ كان آخر نشاطه آخر كلامه فأرادوا أن لفظه في هذه الحال أخف من لفظه في حال النشاط، فجعل حال الدرج بالحركة والتنوين، لأنه موضع لاستراحتهِ"[2]. ويشير د. إبراهيم أنيس إلى أن "التنوين عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون... ولذا نرجح أن الكلمات المنونة قد اتخذ كل منها حركة معينة قبل نونها"[3] وهذا الذي يذكره (إبراهيم أنيس) "لا خلاف فيه، إلا أنه يتابع أن الحركة التي قبل التنوين ليست حركة إعرابية، إلا أن النحاة قد كيفوا هذه الحركات حسب أصولهم الإعرابية رغبة منهم في اطراد قواعدهم وهو توهم منهم"[4] وفي هذا الرأي الذي ينفي عن الحركة قبل التنوين أن تكون حركة إعراب ، فيه نظر؛ إذ

[1] نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، ص 69.
[2] علل النحو، ابن الوراق، ص 130.
[3] من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص 219- 220.
[4] انظر: المرجع السابق، ص 220.

فيه من المبالغة في إلغاء الحركات بوصفها علامات إعرابية. وبالعودة إلى وظيفة التنوين وعلة وجوده من الناحية الصوتية – وهو مجال اهتمام هذه الدراسة – فقد أشار بعض المحدثين إلى وجود علاقة واضحة بين الجانب الصوتي الذي يقوم به التنوين في نهاية الاسم، والدور الدلالي الذي يفهمه السامع، حيث أن التنوين يُفهم منه انتهاء كلمة ما، وعدم إضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها"[1] أي أن الدافع وراء إلحاق التنوين هو صوتي؛ لأنه لا يمثل علامة إعرابية، وإذا كان التنوين يفصل بين المفرد والمتصل، فإن حذفه وعدم إلحاقه "يؤدي إلى اختلاط ما هو غير مضاف بالمضاف"[2].

وإذا كان التنوين دالاً على التنكير، ومرتبطاً به، فإن تحديد إحالته على سابق أو لاحق بشكل محدد كما يذكر هذا الرأي الذي يقول: "ولاستعمال الأدوات دلالة في هذا المجال كما يفهم من المصطلحين: (أداة التعريف) و(أداة التنكير) فمما ينسب إلى أداة التعريف أنها تتقدم العبارات الدالة على ما سبق ذكره، كما ينسب إلى أداة التنكير أنها تسبق ما لم يذكر من قبل"[3].

---

[1] التنوين والدلالة دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة، خالد إسماعيل حسان، ص 30.
[2] انظر: في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، خالد إسماعيل حسان، ص 75.
[3] النص والخطاب والإجراء، روبرت بوجراند، ترجمة تمام حسان، ص307.

ومما سبق أخلص إلى أن بعض الأسماء الستة (أب، أخ، حم، هن) تعرب بالحركات الأصلية في حال فصلها وعدم إضافتها، وفي هذه الحال قد يتبعها التنوين دلالة على انفصالها وإراحة للمتكلم في حال نطقها في درج الكلام دون إضافة. وفي حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم، وعدم فصلها، فإنها تعرب بتلك الحركات التي أعربت بها في حال الفصل، ولكن هذه الحركات تشبع، ويمد الصوت بها، وتبقى هي علامات الإعراب، ويأتي إشباعها في حال الإضافة؛ لأن النبر واقع على المقطع الأول (الهمزة وحركتها)، وفي هذه الحالة يضعف المقطع الثاني المكون من الباء وحركتها (أبُ) (ب ـُ)، والخاء وحركتها (أخُ) (خ ـُ)، والحاء والميم وحركتها في (حمُ) (م ـُ)، ولإظهار هذا المقطع والتغلب على خفائه، وزيادة الجهد الذي يبذله المتكلم، فإن الحركات تشبع في الأداء الصوتي، وإشباعها يظهر في الصوت، والرسم، أما وظيفتها فلم تتغير في كونها علامة إعراب في الحالتين: قصيرة، أو مشبعة.

وفي إعراب (فو،وذو) فإن هذين الاسمين يأخذان خصوصية، إذ هما مضافان دائماً إلا (فو) في حال الفصل فإنه تلحق به الميم (فم)، وهما في حال الإضافة معربان بأصوات المد (الحركات المشبعة)، وهذه الأصوات تمثل حركة إعراب، وتتمة لبناء

الكلمة؛ وذلك لحاجتهما لهذه التتمة لما فيهما من نقص البناء، وهذا الوضع أي قيام الصوت بوظيفتين مألوف في العربية في أصوات المد؛ فالواو في (مسلمون) علامة جمع ورفع، وكذلك الياء فيه فهي علامة جمع، وجر، ونصب، وفي المثنى فإن الألف في (معلمان) علم على التثنية والرفع، ومن هنا فلا مانع من أن يقوم المد في (فو/ وذو) بوظيفتين هما علامة الإعراب، وتتمة البناء.

ومما سبق نجد أن الأسماء الستة معربة في حال عدم الإضافة إلى ياء المتكلم بالحركات القصيرة في حال الفصل قبل الإضافة، وتُعربُ بالحركات المشبعة (أصوات المد) في حال الإضافة، إلا أنها في الحالة الأولى عند إعرابها بالحركات القصيرة يلحق بها التنوين لعلة صوتية تتمثل في الدلالة على الانتهاء من نطق الكلمة، وللدلالة على الفصل وعدم الإضافة. أما رأي (إبراهيم أنيس) "الذي يرى فيه أن الباء في (أب) كانت تنطق مشددة، وللمخالفة الصوتية جعلت إحدى الباءين حرف مد (ألفاً أو واواً أو ياءً)" [1] فهو رأي بعيد ؛ فكيف يقلب (الباء) صوت مد لعلة المخالفة مع ما بين الباء وأصوات المد من فجوة صوتية.

[1] من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص 231.

وإذا نظرنا في رأي الصيمري أنهم "جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات ليكون ذلك توطئة لما يأتي من التثنية، والجمع، وكانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها، لأن الإضافة تلزمها في اللفظ، والمعنى..." [1] فإن هذا الرأي يمثل إكراهاً للقاعدة اللغوية، وقسراً لتعليل أسبابها؛ فمن غير المعقول قبول هذا التوجيه الذي بُني على أساس أن هذه الأسماء مفردة وأعربت بالحروف تمهيداً لإيجاد توجيه وتعليل للمثنى، والجمع. وإذا كانت "علامات الإعراب لواحق صوتية"[2] فلا بد من سبب صوتي لمجيء هذه اللواحق، وقد يختلف تعليلها من الأصلية إلى الفرعية، وقد أشار(تمام حسان)إلى"دور القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة فهي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف"[3]. وهذا ما يدفع إلى الدعوة إلى إعادة دراسة النحو وفق الإفادة من المعطيات الصوتية، والصرفية، والتخفف من سيطرة نظرية الأصل والفرع، وقد أشار المهيري إلى أهمية معرفة بنية الكلمة، وعلاقة الحروف بالحركات، وأنه لا مناص من تصور لبنية الكلمة يقوم على معرفة كيفية التأليف بين الحروف والحركات، وما تؤول إليه

(1) التبصرة والتذكرة، عبد الله الصيمري، ج1، ص 84.
(2) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، ص 145.
(3) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 86.

الكلمات من جراء الأصوات، وأن إدراك خفايا بناء الكلمة ييسر تعليم القواعد، ويسهل كشف هذه العلاقات التي يقوم عليها البناء الظاهر[1]، وخلاصة هذا الكلام هي التعاضد بين فروع اللغة، وأهميته في دراسة الظاهرة وتوجيهها.

المبحث الثاني

التعليل الصوتي لإعراب المثنى وعلاماته:

ظهرت إشكالية أصوات المد في الأسماء الستة، واختلف فيها من حيث هي حروف إعراب أم لا، وهل هي حركات إعراب أم أنها دلائل عليه، وبقيت هذه الإشكالية تلازم المثنى، وما فيه من خلاف، وكذلك النون وعلة مجيئه، وإذا كان صوت المد حرف إعراب، فأين الإعراب؟ وإذا كانت علامة إعراب، فالأصل في الإعراب أن يقع آخر الكلام، فكيف يُفسر وجود النون بعد أصوات المدّ، واللين في المثنى؟

وإذا وقفنا على كلام القدماء في المثنى، وجدناهم يخلطون بين المد واللين؛ فقد جاء في الكتاب: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف إعراب غير متحرك، ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية، والجمع الذي على حد التثنية، ويكون

[1] انظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، ص150.

في الجرّ ياءً مفتوحاً ما قبلها، ولم يُكسر ليُفصل بين التثنية، والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في النصب كذلك ... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر"[1] وهنا يمكن أن يسجل على كلام سيبويه بعض الملاحظات، وهي:

أ. جعل الزيادة الأولى حرف المد واللين، والحقيقة أن الزيادة في الرفع هي الألف، وهو صوت مد وليس ليناً، أما في الجر والنصب فالزيادة هي صوت الياء، وهي ياء لين، ولا علاقة لها بالمد، والكتابة الصوتية تبين ذلك، وكذلك التوزيع المقطعي في مثل:

- معلمان mu?allimān م ـُـ/ ع ـَـ ل/ ل ـِـ/م ـَـَـ ن .

ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح ص هذا في حال سكون النون وفي حال تحريك النون (ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح / ص ح) أما في الجر والنصب فإن الياء ياء لين كما في:

- مُعلمينِ mu?allimayni م ـُـ/ع ـَـ ل/ل ـِـ/م ـَـ ي/ ن ـِـ

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص 17- 18.

ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح فالياء في المثنى المنصوب، والمجرور هي ياء لين، وقد ظهر ذلك في الكتابة الصوتية، والتوزيع المقطعي، وهذا يغاير ما يراه سيبويه بأن الياء في المثنى، والجمع واحدة، والفرق أنها في المثنى يفتح ما قبلها، وفي الجمع يكسر ما قبلها، والحقيقة أنها في المثنى ياء لين، والحركة قبلها حركة للحرف السابق، وتأتي الياء ساكنة تغلق المقطع كما يظهر في المقطع قبل الأخير في:

- معلمين م ـُ/ ع ـَ ل/ ل ـِ/م ـَ ي/ ن ـِ (م ـَ يْ) (ص ح ص)، أما الياء في الجمع فهي ياء مد كسرة طويلة ليست مسبوقة بحركة.
- معلمينَ mu?allimīna ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح

ولا يقتصر الاختلاف بين المفرد والمثنى، والمفرد والجمع السالم على زيادة المد، والنون، أو اللين، والنون في المثنى، بل يختلف البناء المقطعي بينهما، وكذلك موقع النبر.

أ- يرى أن أصوات المد، واللين الزائدة في المثنى هي حروف إعراب، وهذا لا يُسلم به؛ لأن حرف الإعراب يقع آخر الكلام، وقد جاء بعده صوت النون في مثل (معلمان)، فكيف يقع حرف الإعراب آخر الكلمة في مواطن، وقبل الآخر في مواطن

أخرى؟ وقد وقف الزجاجي في الإيضاح على موقع الإعراب من الكلمة، وقد أشار إلى علة عدم وقوعه أولاً أو وسطاً، وقال أيضاً: "الإعرابُ إنما دخل الكلام دليلاً على المعاني، فوجب أن يكون تابعاً للأسماء، لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها"[1].

وقد يُعلل وجود النون بعد الألف، والياء في المثنى بأن النون متغير، وليس ثابتاً؛ إذ يحذف عند الإضافة لأنها عند سيبويه "عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسرة"[2].

ويذكر الزجاجي أن "الألف في المثنى، والواو في الجمع، والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه"[3] وهذا رأي الكوفيين، وهو مرفوض عند الزجاجي، ويرد على الكوفيين متعصباً للبصريين، ومتحاملاً على الكوفيين؛ إذ يذكر حجة على ألسنتهم معترفاً أن هذه الحجة مستنتجة وليست من كلام الكوفيين لفظاً ونصاً، أما حجته في رده على الكوفيين فيقول فيها: "والإعراب حركات تدل على معانٍ تعتور الأسماء بعد حصولها بحروفها كلها وأبنيتها، فمن أين لكم أن الإعراب تغير في التثنية والجمع، وصار بحروف هي كمال الأسماء؟ ولئن جاز أن تكون

(1) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص 76.
(2) الكتاب، ج1، ص 17- 18.
(3) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص 130.

الألف في التثنية، والواو في الجمع، والياء فيهما الإعراب ليجوز أن تكون الراء من جعفر، والميم من مسلم هي الإعراب نفسه، لأنها نهاية الاسم كما أن الألف آخر الاسم الدال على اثنين، والواو أخر الاسم الموضوع للجماعة"[1]. وقد يؤخذ من كلام الزجاجي للرد عليه، وإظهار ما يبطل حجته، ويقوي حجة الكوفيين؛فعلامات الإعراب في المثنى والجمع ليست من حروف الكلمة، ولا هي من أبنيتها، وقد اكتملت الأسماء قبل إلحاقها، فهي لواصق تضيف معنى إلى السابق، ولا تغيره، وتضيف قيمة التثنية في المثنى، وقيمة الجمع في جمع المذكر السالم، ولمرونة هذه الأصوات فإنها تحمل وظيفتين هما: دلالة التثنية والإعراب في المثنى، والجمع والإعراب في الجمع.

أما مقارنته أصوات المد، واللين وهي علامات الإعراب في المثنى، والجمع بحروف (الراء في جعفر، والميم في مسلم) فهي مقارنة ليست عادلة؛ لأن الراء والميم كل منهما جزء من الكلمة؛ أما علامات الإعراب الفرعية، فهي لواحق على الكلمات، هذا من حيث البناء، وهي لواحق صوتية، وليست جزءاً من الكلمة، ولكنها لواحق دلت على الاسم وعدده، وعلى علامة إعرابه.

[1] الإيضاح في علل النحو، ص 131.

أما من الناحية الصوتية فيؤخذ على سيبويه، والزجاجي، وغيرهما أنهم نظروا إلى أصوات المد في هذا السياق أنها حروف صوامت، وأنها بمنزلة الصوامت الأخرى، وقد بينت الدراسات الصوتية أنها امتداد للحركات، فهي حركات مشبعة، وكما أن الحركات الأصلية تقع علامات إعراب، فكذلك الفرع المتمثل في أصوات المد فهي في المثنى، وجمع المذكر السالم علامات إعراب. وأرى أن أثر الرسم الإملائي كان فاعلاً في توجيه آراء القدماء، مما جعلهم ينظرون إلى هذه الأصوات على أنها جزء من الكلمة، وأنها حروف إعراب كما يرى سيبويه.

وقد وقف (ابن جني) مطولاً في عرض هذه القضية محاولاً إثبات رأي سيبويه في الوقت الذي قدم فيه جملة من الحجج لإبطال آراء من خالفه، ومنهم "المبرد الذي يرى أن الألف في المثنى دليل الإعراب، والفراء الذي عدها إعراباً، وقد كان من حججهم أن الألف لو كانت حرف إعراب لثبتت ولم تتغير إلى الياء؛ لأن حرف الإعراب لا يتغير"[1].

ولو أن الألف في المثنى ليست علامة إعراب، أو دليل إعراب، لبقيت دون تحولها إلى الياء في النصب والجر؛ لأن حرف الإعراب من بناء الكلمة، والأصل فيه أن لا يتغير.

[1] انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج2، ص 695- 710.

وإذا كانت الألف "ليست علامة إعراب، ولا فيها نية الإعراب كما يرى (ابن جني) جرياً على رأي (سيبويه)" [1] فكيف يفسر إعراب المثنى؟ ومع أن سيبويه ينفي صراحة نية الإعراب في ضمائر التثنية في المثنى، إلا أن الأشموني يقول: "وذهب سيبويه، ومن وافقه: إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف"[2]، وهذا يغاير رأي سيبويه.

فخلاصة ما أذهب إليه هو أن أصوات المد؟، واللين في المثنى هي ضمائر تثنية، وفي الوقت نفسه هي علامات إعراب، أو دلائل عليه، ولو أنهم نظروا إلى التغير المقطعي لوجدوا أن التثنية لا تقتصر على زيادة الألف والنون، أو الياء والنون، بل إنها تتضمن تغيراً مقطعياً ملزماً؛ فلو بقيت الكلمة المفردة على ما هي عليه، وزدنا الألف والنون لوقعنا في محذور صوتي وهو ابتداء المقطع بصوت المد، وهو حركة طويلة (معلم، mu?allim، م ـُـ/ ع ـُـ ل/ ل ـِـ م) وبزيادة الألف والنون (āni) وهي ضمير المثنى، فإن المقطع يبدأ بحركة، "وقد أشار هنري فليش إلى لاحقتي المثنى والجمع، وبين أن كلاً منهما تبدأ بحركة طويلة: الجمع المرفوع (ūna)، والمثنى المرفوع (āni) "[3]. وإذا كان الاسم منتهياً بألف فإن إلحاق ياء المثنى به يشكل محذوراً

(1) انظر: سر صناعة الإعراب، ج2، ص 695.
(2) شرح الأشموني، ج1، ص 97.
(3) انظر:العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ترجمة عبد الصبور شاهين، ص 63- 64.

صوتياً يتمثل في تتابع الحـــركات الطويلـــة (فتى fatā ← ā فتيان ← fatayāni) فلما تتابعت ألف المفرد المنقلبة عن ياء أو واو، وألف المثنى، فقد أدى ذلك إلى تتابع المد الممثل للمفرد، والمد الذي يشكل ضمير التثنية، وهذا يؤدي إلى ابتداء المقطع الدال على المثنى بالحركة، والمقطع الصوتي في العربية لا يبدأ بحركة، وإن رأى بعض المحدثين ذلك، فإن إجماع العلماء من القدماء، والمحدثين على رفض ابتداء المقطع بحركة مدعوم بالأدلة العملية، التي تعتمد التحليل الصوتي العملي. وقد عبر تمام حسان عن ذلك بنظرة عامة بقوله: "ليس كل حرف صالحاً لأن يجاور كل حرف آخر في المقطع، وشكل المقطع، ومخرج الحرف المجاور وصفاته، والملحقات الصرفية وغير ذلك، هي العوامل التي تحدد ورود حرف بعينه، أو عدم وروده"[1]. ولكي نتحاشى هذا المحذور الصوتي، فإن صوت الميم يضم للزيادة، فيتغير البناء المقطعي، أي أنّ البناء المقطعي يتغير، فيصبح صوت الميم في (معلم) بداية مقطع في المثنى، وهو في المفرد نهاية مقطع :

م ـُـ/ ع ـَـ ل/ل ـِـ م ← م ـُـ /ع ـَـ ل/ل ـِـ/م ـَـ ـَـ/ن ـِـ ويختلف موقع النبر في كل منهما؛ فهو في المفرد على المقطع الثاني، أما في المثنى فهو على المقطع الرابع.

[1] مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 163.

أما زيادة النون فإنها تأتي في المثنى بدلاً من التنوين فقط؛ لأن التنوين نون مسبوقة بحركة، ولما كانت الألف فتحة طويلة، فهي بمنزلة الحركة قبل النون، ولكن التنوين بعد أصوات المد لا يثبت خطاً ولا نطقاً، ولذلك ظهر صوت النون بدلاً من التنوين إشعاراً بالفصل، وعدم الإضافة، وفي حال الإضافة يحذف كما يحذف التنوين.

وعدم ثبات التنوين بعد أصوات المد، يكمن في أن التنوين يقع بعد حركة قصيرة، ولما كان مسبوقاً بالمد، وهو حركة طويلة، فقد امتنع وقوع الحركة القصيرة قبله، إذ الحركات لا تتوالى، وليس كما ذكر بعض المحدثين "أن التنوين ساكن وعلامات التثنية، والجمع كذلك، ومن هنا تم حذف التنوين"[1].

أما تحريك النون في المثنى بالكسر، فهو ليس للتفريق بين نون المثنى، ونون الجمع، بل إن هذا سبب من عدة أسباب؛ فالتفريق يمكن أن نجده بقرائن أخرى، ولكن لماذا حرك النون أصلاً؟ ثم لماذا حرك بالكسر؟ والذي يظهر أن تحريك النون قد وقع للتخلص من محذور صوتي؛ فلو سكن النون لتشكل لدينا مقطع صوتي، تتحاشاه اللغة، وهو المقطع المديد (ص ح ح

[1] انظر: ظاهرة التنوين في العربية، عبد الرحمن إسماعيل، ص 127.

ص) في مثل (معلمانْ) (ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح ص) فحرك النون. وقد أشار المبرد إلى العلة الصوتية بقوله: "وكُسرت نون الاثنين؛ لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا"[1]، وهو عند القدماء لالتقاء الساكنين، وفي علم الصوت الحديث مقطع طويل مغلق مستثقل. أما أنه قد حُرك بالكسر، فقد يكون للتفريق بين المثنى والجمع، "وللمخالفة الصوتية أيضاً، وذلك لمخالفة الألف، مع أنها جاءت في بعض لغات العرب مفتوحة"[2].

لقد أشرت سابقاً إلى أن نون المثنى جاءت بدلاً من التنوين؛ لأن المد قبلها حركة طويلة، فلا يقبل أن يتحمل الحركة، وقد جاءت نون المثنى ساكنة كما يرى بعض المحدثين: "نون المثنى والملحق به مما في آخره نون أصلها السكون؛ لأنها في الغالب عوض عن التنوين، فيما فيه تنوين في المفرد... ثم إنها نون زائدة، والزائدة ينبغي فيها التخفيف، والسكون أخف ثم حركت بالكسر لالتقاء الساكنين"[3] ويقصد بالتقاء الساكنين النون والمد الذي يسبقه، وهذا يوافق فيه رأي القدماء، والحقيقة أن العلة في

---

[1] المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عضيمة، ج6/1.

[2] انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، ص 65- 66.

[3] النون وأحوالها في لغة العرب، صبحي عبد الحميد عبد الكريم،، ص 233.

تحريكه ليست التقاء الساكنين "بل طبيعة المقطع (ص ح ح ص) الذي تتحاشاه العربية، وتتخلص منه بطرق عدة"[1] منها الحذف الجزئي (أي تقصير المد، ومنها إقحام الهمزة في مثل (الضألين)، والتحريك كما في نون المثنى والجمع. وتحريك نون المثنى بالكسر هو الأصل، والشائع، بغض النظر عما ذكره (تشيم رابين) إذ "أشار إلى أنّ المثنى قد عومل في لهجات بعض القبائل معاملة المفرد، وأن بعض القبائل تعامل نون المثنى، كأنه حرف إعراب تحرك بحركات إعراب متغايرة"[2].

وبعد، فإن جعل أصوات المد واللين في المثنى علامات إعراب، إضافة إلى كونها ضمائر تثنية ضرورة، واختياراً وحيداً لا بديل له، إذ تفرض المعطيات الصوتية هذا الاختيار، وقد تحاشاه بعض القدماء لنظرتهم إلى أصوات المد على أنها بمنزلة الصوامت، تدخل في بناء الكلمة، وتقع حروف إعراب.

لقد جاء إلحاق النون لعلة تجمع بين الأثر التركيبي، والأثر الصوتي كما أسلفت، أما تحريكه وحذفه فالعلة فيه صوتية، لكون تسكينه يشكل مقطعاً غير مفضل؛ ولذلك تتخلص اللغة من هذا النوع المقطعي بحذف النون، والإبقاء على ضمير التثنية، فلو

---

[1] انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، ص 96.

[2] انظر:اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية ، تشيم رابين ، ترجمة عبد الكريم مجاهد ، ص 246.

حُذف الضمير وبقي صوت النون للتخلص من هذا النمط المقطعي (ص ح ح ص) لالتبس المفرد بالمثنى، ولذلك وقع الحذف على الزائد من جهة، ولكونه أي الزائد لا يؤثر على دليل التثنية، وهو في الوقت نفسه (أي ضمير التثنية) علامة إعراب.

المبحث الثالث

التعليل الصوتي لإعراب جمع المذكر السالم وعلاماته:

يشكل جمع المذكر السالم وعلامات إعرابه أحد أبواب الإعراب بالحروف، أو بالحركات الفرعية، وهو امتداد للأسماء الخمسة، والمثنى من حيث العدد، والإعراب بأصوات المد وتغيرها لتدل على تغيراته السياقية، غير أنها (أي أصوات المد واللين) تتغاير في توظيفها وعلميتها على الإعراب؛ فالألف في الأسماء الستة علامة نصب، وفي المثنى علامة رفع، وضمير تثنية إلى غير ذلك من تغاير واختلاف.

وقد تنبه سيبويه إلى العلاقة بين الجمع والتثنية، وأن بناء كل منهما يعتمد على إلحاق زيادتين، ومما يقوله في ذلك: "وإذا جُمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب،حال الأولى في التثنية،إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها،

ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمينَ ومررت بالمسلمين..." [1].

أما أن الواو مضموم ما قبلها، والياء مكسور ما قبلها فهذا توهم من القدماء لجعلهم أصوات المد بمنزلة الصوامت، والحقيقة أنها أصوات قد تقوم مقام الحركات؛ فهي حركات مشبعة صوتياً، وليست مسبوقة بحركة من جنسها، والكتابة الصوتية تبين ذلك كما في (معلمون) mu?allimūn، م ـُـ/ ع ـُـ ل/ ل ـِـ/ م ـُـ ن (ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح ص) ولما جاء المقطع الأخير مديداً، من النوع الذي تتحاشاه العربية، فقد حُرك صوت النون في الجمع، كما حرك في المثنى، فأصبح البناء المقطعي على النحو الآتي(معلمون) م ـُـ/ ع ـَـ ل/ ل ـِـ/ م ـُـ/ ن ـَـ (ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح)، ومن الكتابة الصوتية، والتوزيع المقطعي، يتبين أن الواو والياء في جمع المذكر السالم صوتا مد يمثلان حركة الصامت السابق، وفي الوقت نفسه يدلان على قيمة الجمع، ويتضمنان علامات الإعراب، وهذا مما يؤكد أن الصوت قد يقوم بوظيفتين في وقت واحد كوظيفة الألف والياء في

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص 18.

المثنى، والواو والياء في جمع المذكر السالم، وقد أشار (ابن الحاجب) إلى ذلك بقوله: "فربّ حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمان ومسلمون"[1].

إن دلالة الواو في (مسلمون) على الجمع أسبق من دلالتها على الإعراب؛ لأن الاسم يقع قبل إعرابه، والإعراب تالياً للاسم، ولما جاء الاسم منتهياً بواو المد الدالة على الجمع، فكان لا بد من تحريكه، وبما أن واو المد فيه هي ضمة طويلة فإنها لا تحرك؛ لأن الحركات لا تتوالى ولا تتراكب، وبما أن الضمة الطويلة في جمع المذكر هي امتداد للضمة القصيرة، من حيث القيمة الصوتية، فقد أُعطيت القيمة الوظيفية للضمة من حيث علميتها على الإعراب، إضافة إلى علميتها على الجمع.

ومما سبق أجد أن تعليل الزجاجي القائل إن "إعراب المثنى بالألف رفعاً، وإعراب الجمع بالواو رفعاً إنما هو للتفريق بين البابين، فلو أن الاثنين رُفعا بالواو، لوقع اللبس مع الجمع، وكذلك وقوع اللبس في حال الإعراب بالياء"[2] أجد أنه تعليل مضطرب؛ لأنه تحدث عن الإعراب في المثنى والجمع وعلاماته فيهما، والأولى أن يكون الحديث عن علامة التثنية، وعلامة

[1] شرح الكافية في النحو، ابن الحاجب، ج1، ص 13.
[2] انظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص 124.

الجمع التي تميز كلاً منهما، وتمثل علماً عليه؛ لأن الاسم سابق على الإعراب، ومن هنا فقد جاءت القيمة المميزة لكل من المثنى وهي الألف، وجمع المذكر السالم وهي الواو تحمل قيمة ثانية هي قيمة الإعراب فدلت على الرفع، وليس الأمر كما يذهب الأنباري "الذي يرى أن المثنى والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات، فالأصل وهو المفرد أن يعرب بالأصل، والفرع وهو المثنى والجمع أن يعرب بالفرع"[1]، وقد شغل العلماء بعلامات الإعراب أكثر من انشغالهم بعلامات التثنية والجمع، وهما الأسبق ثم أضفيت عليهما دلالة الإعراب.

أما في حالتي الجر، والنصب، فإن المثنى مجرور ومنصوب، والعلامة الدالة على ذلك هي ياء اللين، كما في (التقيت برجلين) و(قابلت رجلين) فالياء هنا هي ياء اللين (y)، وهي إضافة إلى دلالتها على التثنية فإنها دالة على علامة الإعراب جراً، ونصباً، أما علمية الجمع في جمع المذكر السالم في حالتي الجر، والنصب فهي ياء المد كما في:

(التقيت بمسلمين muslimīna م ـُ س/ ل ـِ/ م ـِـِ/ن ـَ (ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح)، ونلاحظ أن الفارق

[1] انظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص 62.

الصوتي، بين المثنى، والجمع في حالتي الجر، والنصب هو الفرق بين ياءي المد واللين، وهو فارق يظهر في الأداء الصوتي، والكتابة الصوتية، والتوزيع المقطعي.

لقد توهم القدماء بأن الياء في المثنى والجمع واحدة، وأن الفرق بينهما أنها في المثنى مفتوح ما قبلها، وفي الجمع مكسور ما قبلها، وهي في المثنى مفتوح ما قبلها لأنها ياء لين بمنزلة الصامت، أما في الجمع فهي ياء مد ليست مسبوقة بكسرة، وقد أدى الرسم الإملائي في الياء إلى وقوع هذا الوهم وما بني عليه من آراء لغوية. والمميزات الصوتية للجمع لا تقتصر على زيادة الواو والنون، أو الياء والنون كما – يشير سيبويه وغيره من القدماء، بل إن تغيرات أخرى تقع في الانتقال من المفرد إلى الجمع، ومن هذه التغيرات انتقال موقع النبر، فهو في المفرد في مثل: (مسلمْ) يقع على المقطع الأول (م ـُ س)، وفي حال الجمع (مسلمون)، فإنه يقع على المقطع الأخير في حال سكون النون (م ـُـــ ن)، وإذا حرك النون، فإن النبر يقع على المقطع قبل الأخير (م ـُـــُ)، هذا إضافة إلى تغير البناء المقطعي من المفرد إلى الجمع، فالتغير لا يقتصر على زيادة الواو والنون، أو الياء والنون، ويشير المبرد إلى العلة الصوتية في تحريك النون

بقوله:"وإنما حُركت نون الجمع، ونون الاثنين؛ لالتقاء الساكنين"[1].

وقد فصّل عبد القاهر الجرجاني في كيفية تشكيل الجمع، مغفلاً القيم الصوتية من نبر، وبناء مقطعي إذ يقول: "ألا ترى أنك لم تغيّر في (مسلمون) شيئاً من صيغة مسلم، ولم تزد في وسط الكلمة شيئاً، وإنما ضممت إلى آخره زيادتين... وقد تقدم القول في كون الواو في (المسلمون) دليلاً على الرفع..." [2] ومما يلاحظ أنه لم يُشر إلى أن النبر في مسلم يقع على(م ـُـ س) وهو المقطع الأول، أما في (مسلمون) فيقع النبر على المقطع الأخير (مون) م ـُـــُ ن (ص ح ح ص)، ويتغير البناء المقطعي في المفرد في حال دخول لاحقة الجمع.

وإذا نظرنا إلى تحديد القدماء لعلامات الجمع السالم فإننا نجد أن قواعدهم ليست جامعة مانعة؛ فهذا سيبويه يقول: "... إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة"[3] والحقيقة أن الواو ليست مسبوقة بضمة، فهي ضمة طويلة، أما الياء فالأصل فيها في المثنى أن تكون ياء لين مسبوقة بالفتح، أما في الجمع فهي ياء مد، إلا أنها

---

[1] المقتضب، المبرد، ج1/6.
[2] المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ج1، ص 193.
[3] الكتاب، سيبويه، ج1، ص 18.

تأتي في جمع بعض الأبنية ياء لين مسبوقة بفتحة على شاكلة المثنى، وقد التفت بعض القدماء إلى أن هذه العلامة الدالة على الجمع ليست مطلقة، فهناك أسماء لا ينطبق عليها ذلك؛ فقد جاء في الإيضاح للزجاجي: "وأما انضمام ما قبل الواو في الجمع فغير لازم؛ لأن من الأسماء ما يلزم فتح ما قبل الواو في جمعها، وتلك الأسماء المقصورة إذا جمعت جمع سلامة وجب فتح ما قبل الواو فيها... وكذلك في الخفض، والنصب ينفتح ما قبل الياء"[1]، وأشار ابن الوراق إلى هذه الملاحظة بقوله: "قد يُشكل جمعُ المقصور في النصب، والجر بتثنية الصحيح، كقولك: رأيت المصطفيْن، فيقع ما قبل ياء الجمع مفتوحاً كما تقول في تثنية زيد: رأيت الزيدَين، ومررت بالزيدَين، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور بتثنية الصحيح..." [2]. وهنا نلاحظ أن المميز بين المثنى والجمع في (مصطفَين بفتح الفاء هو حركة النون، فإن كانت مكسورة فهي للمثنى، وإن كانت مفتوحة فهي للجمع، ومن هنا فإن حركة النون مميز، وقرينة من القرائن التي تفرق بين المثنى، والجمع في بعض الحالات التي قد يقع فيها اللبس، ويلاحظ أن الزجاجي لم يجعل حركة النون عاملاً مميزاً، أما ابن الوراق فقد عدها أحد

[1] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص 18.
[2] علل النحو، ابن الوراق، ص 137.

العوامل أو القرائن المميزة التي تشكل فارقاً بين المثنى والجمع، ويفهم من خلاصة الآراء أن الدلالة على المثنى أو الجمع السالم لا تقتصر على دليل و احد؛ بل إن فارق الألف عن الواو دليل، وياء اللين في المثنى، ويقابلها ياء المد في الجمع دليل وفارق آخر، وحركة النون دليل وفارق أيضاً لما وقع فيه اللبس، وذلك في مثل جمع المقصور.

لقد أشار (عبد الصبور شاهين) إلى كيفية جمع المقصور والتحولات الصوتية التي تجري فيه، بقوله: "فإذا كان الاسم منتهياً بفتحة طويلة، نشأ عن إلحاق الضمة الطويلة بها توالي أربع حركات قصار، أو حركتان طويلتان، فيخفف من طول الفتحة لتصبح قصيرة، وينشأ عن التقائها بالضمة الطويلة انزلاق في صورة واو، فيقال في: مصطفى: مُصْطَفَوْن.

mu?Ṣṭafaa+afaa+uuna ⟶ muṢṭafa+uuna ⟶ muṢṭafa+wuna

كما يحدث انزلاق بين هذه الفتحة الطويلة وعلامة الجمع المنصوب، وهي الكسرة الطويلة، فتختصر الفتحة إلى قصيرة، وينطقُ الانزلاق بين الفتحة والكسرة في صورة ياء، فيقال: مُصْطَفَيْن..." [1] وما يلاحظ على رأي عبد الصبور شاهين ومن جرى على طريقته أنه رأي فيه من الافتراضات والمبالغة في التحولات الصوتية ما يجعلني أرى غيره، والذي أراه أن واو

[1] المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص 129- 130.

الجمع (الضمة الطويلة) قد ألحقت بالمفرد، ولعلة التقاء الساكنين فقد احتفظ صوت الفاء بحركة طارئة أو أنها تقصير للألف فتشكل البناء الجديد (مصطفون ← muṣṭafā ← muṣṭafawn دون أن تكون الواو محركة بالضم كما ظهر في الكتابة الصوتية عند عبد الصبور لأنها تأتي قفلة مقطع. أما في حالتي الجر والنصب فقد حذفت الألف جزئياً وألحق بالمفرد صوت ياء اللين مسبوقاً بالفتحة، ولما بقيت ياء اللين للجمع ملتبسة بالمثنى، فقد دلت حركة فتح النون على الجمع، وقرينة دالة عليه.

وفي جمع المقصور نلاحظ أن الواو فيه هي واو اللين، وكذلك الياء في حالتي النصب والجر، أي أن الجمع يقع بزيادة واو المد والنون في حالات، وواو اللين والنون في حالات أخرى، وكذلك الأمر في زيادة الياء؛ فهي ياء مد في حالات، وياء لين في حالات أخرى:

مسلم	← مسلمونَ	muslimūn	(واو مدّ)
مسلم	← مسلمينَ	muslimīna	(ياء مدّ)
مصطفى	← مصطفَوْنَ	muṣṭafawna	(واو لين)
رأيت مصطفَينَ		muṣṭafayna	(ياء لين)
التقيت بمصطفَينَ		muṣṭafyna	(ياء لين)

أما الاسم المنقوص فأحسب أن جمعه يأتي موافقاً لما ذكره (عبد الصبور شاهين)،"إذ يرى أن ياء المد (الكسرة الطويلة) في

مثـــل القـــاضي تسقط عند إلحـــاق الضمة الطويـــلة والنون: القاضي ← القاضون،وفي الجر والنصب:القاضي ← القاضين" [1] ولكنه لم ينبه إلى علة حذف ياء المنقوص، والذي يدعو إلى حذفها هو تتابع صوتي المد؛ فياء المنقوص كسرة طويلة، وواو الجمع هنا ضمة طويلة، وهذا لا يجوز لأسباب عدة: فالحركات لا تتتابع، وأصوات المد حركات طويلة، والمقطع لا يبدأ بحركة، وواو الجمع تقع بداية مقطع، وهي ضمة طويلة، وهذا مرفوض مقطعياً، وجيء بها لغرض فلا يستغنى عنها، ومن هنا فكان لا بد من حذف ياء المد في المنقوص.

وإذا وقفنا على آراء العلماء في الواو في جمع المذكر السالم من حيث كونها حروف إعراب، أو حركات، أو حروف إعراب وحركات، أو دلائل على الإعراب فإننا نجدهم يكررون ما قيل في المثنى، بل إنهم يجعلون المثنى والجمع في باب واحد من حيث البحث في الألف والواو والياء، أهي حروف إعراب، أم علامات، أم حروف إعراب وعلامات معاً.

لقد أشار سيبويه إلى أن الواو والياء في جمع المذكر السالم هي "حروف الإعراب، وحالها حال الألف في التثنية..." [2]، وقد

[1] انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص 130.
[2] الكتاب، سيبويه، ج1، ص18.

وقف الزجاجي عليها في الإيضاح وبين أن آراء الكوفيين تذهب إلى "أن الواو والياء في جمع المذكر السالم هي الإعراب، أما البصريون فيرون أنها حروف إعراب، وقد أيد الزجاجي رأي البصريين المتمثل في رأي الخليل وسيبويه، وانفرد بعض البصريين ومنهم المبرد بالقول: إن هذه الحروف دليل الإعراب وليس بإعراب ولا حروف إعراب"[1].

أما أنها حروف إعراب، فقد أشرت سابقاً إلى أن حرف الإعراب لا يكون زائداً على الكلمة أو ملحقاً بها، ومن هنا فإن رأي سيبويه يجعل الزائد حرف إعراب، وهذا ما لا يُستساغ، لأنها زوائد على البناء، والزائد لا يكون حرف إعراب، وإذا كانت حروف إعراب فكيف تكون دليل إعراب في الوقت نفسه؟ وقد جاء في شرح الكافية ما يشير إلى ذلك؛ فابن الحاجب يرى: "أن دليل الإعراب لا يكون من سِنْخ الكلمة"[2] (*)فإذا كانت الواو في الجمع حرف إعراب، فمعنى ذلك أنها من سنخ الكلمة، وإذا كانت الواو في الوقت نفسه دليلاً على الإعراب فمعنى ذلك أن دليل الإعراب جاء من سِنْخ الكلمة، فإن جاز أن تكون الواو

---

[1] انظر: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص 130.
[2] شرح الكافية في النحو، ابن الحاجب، ج1، ص 28.
(*) السِّنْخ : أصل كل شيء .
الجمع " أسناخ وسنوخ .وسِنْخ الكلمة : أصل بنائها .
انظر: لسان العرب.ابن منظور(سنخ)"التحرير- حولية المجمع" .

حرف إعراب – وهو ما لا أراه – فلا يجوز أن تكون دليلاً على الإعراب.

أما رأي المبرد والأخفش فخلاصته "أن هذه الحروف دلائل على الإعراب، وليست حروف إعراب، ولا هي إعراب"[1]. وهذا الرأي فيه من الاعتدال، والانسجام مع المنطق العلمي ما يحفز إلى تقديمه على غيره؛ فالواو تقع في الجمع لاحقة للدلالة على الجمع، قبل أن تكون دليلاً على الإعراب، وكذلك الألف في المثنى، والياء في المثنى والجمع، أي أن هذه الحروف تلحق لتعطي دلالة التثنية والجمع؛ لأن لحاقها بالكلمة للدلالة على المثنى والجمع بمنزلة اكتمال بناء الكلمة، فهذه الحروف هي متممات للكلمة، للدلالة على المثنى والجمع، وبعد ذلك أضيفت لها وظيفة الدلالة على الإعراب، فهي ليست حروف إعراب، ولا إعراب، بل هي متممة لبناء طارئ جديد، وفي الوقت نفسه تدل على الإعراب، وهذا ما نص عليه المبرد بقوله: "والقول الذي نختاره، ونزعم أنه لا يجوز غيره – قول أبي الحسن الأخفش؛ وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من زيد، ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف

[1] انظر: علل النحو، ابن الوراق، ص 139.

إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف"[1]. وهذا أولى مما ذهب إليه الخليل وسيبويه بأنها حروف إعراب ودلائل عليه، وأولى من رأي الكوفيين الذي يرى أنها هي الإعراب نفسه.

وأحسب أن مرد الخلاف في تحديد حركات الإعراب، والخلاف في وظيفة أصوات المد في الإعراب الفرعي هو إشكالية الرسم، والخلط بين كون أصوات المد حركات طويلة قد تقوم بدور الحركة أحياناً، أو أنها حروف إعراب، وكذلك الحال في إشكالية التنوين والنون، إذ التنوين نون لم تظهر في الرسم، ولكنها أثرت على الأحكام اللغوية عند القدماء.

وكما وقع الخلاف في أصوات المد، في المثنى والجمع، كذلك وقع الخلاف في نون المثنى والجمع، ولماذا لحقتهما، وعلة حركة كلٍّ منهما.

لقد عد بعض العلماء النون في المثنى والجمع عوضاً من التنوين، وقبل أن نعلل وضع النون أو التنوين فالأولى أن نحدد أيهما الأصل، وأيهما الفرع؟

يقول (ابن جني): "واعلم أن النون قد زيدت علامة للصرف، وهي المسماة تنويناً... وهذا التنوين هو نون في الحقيقة، يكون

[1] المقتضب، المبرد، ج154/2.

ساكناً ومتحركاً، فالساكن نحو زَيْدُنْ، زَيْدَنْ، زَيْدِنْ، فهذه حالة يكون ساكناً فيها؛ لأنه حرف جاء لمعنى في آخر الكلمة، نحو نون التثنية، والجمع الذي على حد التثنية... فالتنوين حرف يتحمل الحركة كما تتحملها الجيم والقاف والصاد وغيرهن من الحروف... وإنما لم يثبت في الخط لأنه ليس مبنياً في الكلمة... وتبع أيضاً الحركات اللاحقة بعد تمام الحرف... فلما تبع الحركة اللاحقة للكلمة؛ ولم يكن مبنياً معها، ولم يلحق سائر الكلم ضعف في المرتبة، فحذف في الخط لئلا يشبه النون الأصلية"[1].

ويظهر من كلام ابن جني أن التنوين في الحقيقة صوت صامت وهو النون، وقد ذكر عدة أدلة على ذلك: فهو صامت لاحق لحركة الإعراب بعد تمام الاسم، ويحرك كما تحرك بقية الصوامت، ويحرك في حال الوصل ودرج الكلام لعلة الاتصال المقطعي؛ أي أنه عندما يحرك فإنه يتصل مقطعياً مع الكلمة اللاحقة في مثل (هذا محمدُنِ الكريم) فلو قطعنا (محمدُنِ الكريم) إلى مقاطعها الصوتية فإنها تتكون من البناء الآتي: (ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح) فالمقطع الخامس المكون من (ص ح ص ن ـِ ل) يمثل اتصالاً مقطعياً بين الكلمتين، وحركة التنوين هنا هي همزة الوصل.

[1] سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج2، ص 489- 491.

وأشار (أبو القاسم السهيلي) إلى أن "التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء، وهو تابع للكلمة وليس مثبتاً فيها، ويأتي بعد الحركة الواقعة بعد تمام الكلمة"[1].

وإذا كان التنوين نوناً ساكناً من حيث القيمة الصوتية، فمعنى ذلك أن العلماء تعاملوا مع التنوين من حيث حضوره في الرسم الإملائي، والرسم الإملائي لاحق للصوت وتابع له؛ فوجود اللغة الأول تمثل في الهيئة الصوتية، ولم يتمثل في الرسم الإملائي، وبعد ذلك ظهرت الكتابة محاكاة للصوت، وهذه المحاكاة لا تخلو من خلل داخلها في بعض المواطن، يحتاج إلى إعادة نظر، ولكن الإشكال يكمن في بناء بعض القواعد اللغوية على أساس الرسم حتى وإن كان قد داخله الخلل.

"ويبدو أن عدم كتابة نون التنوين في آخر الكلمة في العربية الفصحى مرتبط بفكرة أبي الأسود الدؤلي لنقط الإعراب، حيث كانت علامات فوقية أو تحتية، فلم يضع لها رموزاً مستقلة منفصلة"[2].

وإذا كان التنوين نوناً فمعنى ذلك أن صوت النون أصل، والتنوين صورة خطية أخرى للنون لم يظهر في الرسم، وعلة

[1] انظر: نتائج الفكر في النحو، ص 68، وشرح المفصل، ج9، ص 29.
[2] في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، خالد إسماعيل حسان، ص41.

ذلك عند العلماء أنه ليس من بناء الكلمة، وهذا فيه نظر؛ فنون المثنى والجمع السالم ليس من الكلمة، فلماذا ظهر نطقاً ورسماً؟

وفي تفسير ظهور النون في المثنى والجمع وعدم ظهوره في المفرد أو جمع المؤنث أرى أن النون فيهما وفي الأمثال الخمسة هو الأصل، وأن صوت النون يثبت بعد أصوات المد، ويحرك لسببين:أحدهما صوتي وهو التخلص من المقطع(ص ح ح ص في مثل مسلمون/مسلمان)،والثاني لدلالة الكسر على المثنى، والفتح على الجمع في حالات وقوع اللبس كما في جمع المقصور جمع سلامة،أما إذا كان النون مسبوقاً بحركة قصيرة ، فإنه يأخذ الصورة الثانية للنون وهي التنوين، وهو عرف تواضع عليه العلماء منذ بدايات استقرار الرسم العربي، ومن هنا أجد أن الأصل هو النون، والتنوين فرع عليه، استدعته طبيعة الخط. وأحسب أن إثبات التنوين نوناً في الخط قد يوقع في اللبس بما يشير أنه من بناء الكلمة، وأنه حرف إعراب، وهذا ما جعلهم يغايرون في رسمه من النون إلى التنوين.

لقد سيطرت فكرة العامل على القدماء مما جعلهم يبحثون عن الحركة الإعرابية ويتأولون وجودها، وسيطرت عليهم علاقة الرسم ببناء القاعدة اللغوية وتوجيهها؛ ولذلك نجدهم وقد وقعوا في بعض المغالطات في توظيف أصوات المد والحكم عليها، وقد

أشار حسام النعيمي إلى هذا الإشكال الذي وقع فيه القدماء، في عدم الكشف عن خصوصية أصوات المد، من حيث وظائفها الصوتية إذ يرى أن الصرف القديم قد "جعل الألف والواو المدية والياء المدية حروفاً كالكاف والتاء والباء من حيث الحركة والسكون فصنفوها في الحروف الساكنة فقالوا عن الألف: ولا تكون إلا ساكنة، وقالوا عن الواو المدية: الساكنة المضموم ما قبلها... وأصوات المد هذه في الدرس الصوتي الحديث صوائت طويلة لا تكون إلا قمماً للمقاطع"[1] وقد أدت وحدة الرسم لصوتي المد واللين: الواو والياء إلى الخلط في الوظائف اللغوية لهذه الأصوات. ولو وقفنا على رأي العكبري لتلمسنا ذلك إذ يقول: "واختلف النحويون في زيادة النون في التثنية والجمع، لماذا زيدت؟ فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها عوض من الحركة والتنوين، ومن البصريين من قال: تكون عوضاً منهما في نحو:(رجلان) ومن الحركة في نحو (الرجلان)، ومن التنوين في نحو (غلاما زيد) والدلالة على الأول من وجهين: أحدهما أن الاسم مستحق الحركة والتنوين، وقد تعذرا في التثنية والجمع، والتعويض منهما ممكن، والنون صالحة لذلك، ورأينا العرب

[1] أبحاث في أصوات العربية، حسام سعيد النعيمي، ص13، وانظر: ص 53- 54.

أثبتتها فيها، ففهم أنهم قصدوا التعويض رعاية للأصل.ومثل ذلك ثبوت النون في الأمثلة الخمسة عوضاً من الضم..." [1]. وهنا نلاحظ الإصرار على قضية التعويض على افتراض أن الحرف الأخير يجب أن تظهر عليه حركة الإعراب. ولعدم وضوح وظيفة أصوات المد بأنها قد تقوم بوظيفة الاسم، والدلالة على الإعراب، فقد وقع الاضطراب في توظيفها، ومعرفة قيمتها الصوتية، والحقيقة أن أصوات المد لا يمكن أن نتبعها بالصورة الثانية للنون، وهي (التنوين) لعلة صوتية، إذ التنوين نون ساكنة مسبوقة بحركة؛ وبذلك جاء بعد صوت المد نون المثنى، والجمع، والأمثال الخمسة، أما في المفرد الذي ينتهي بصامت فقد جاء بعده التنوين، وكذلك جمع المؤنث السالم فهو ينتهي بصوت التاء، ويلحق به التنوين وليس النون. ومن هنا فإن النون هي الصورة الأصلية، أما التنوين فهي الصورة الثانية التي ظهرت في الرسم، وليس في الأداء الصوتي. ومما يدلل على أن النون، والتنوين شيء واحد "أنهما يشتركان في الهيئة الصوتية، وأن كلاً منهما دليل على تمام الكلمة، ووجود أحدهما في الكلمة

[1] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي طليمات، ح2/ 105.

بمنع إضافتها، وتختلفان في أمور"[1] هي في الحقيقة اختلافات طارئة تبعاً لوجودها في تراكيب مختلفة.

وقد يكتب التنوين نوناً في بعض الحالات؛ فقد جاء في (الخصائص) "باب في حرف اللين المجهول وذلك مدة الإنكار؛ نحو قولك في جواب من قال: رأيت بكراً: أبكرُنيه، وفي جاءني محمد: أمحمدُنيه... وذلك أنك ألحقت مدة الإنكار، وهي لا محالة ساكنة، فوافقت التنوين ساكناً فكُسر لالتقاء الساكنين"[2] والشاهد في كلام ابن جني أنه جاء بالصورة الثانية للنون وهي التنوين على هيئة الصورة الأولى (النون) نطقاً وخطاً، وهذا لعلة مقطعية إذ يصبح صوت النون فيها نواة مقطع.

ومما سبق أجد أن التنوين – بشكل عام – عوض عن النون، والتنوين في جمع المؤنث السالم عوض عن النون في المثنى والجمع، أي عن صورة النون التي تظهر فيهما، والأصل أن يقع بعد جمع المؤنث السالم صوت النون، ولكن لكونه قد سُبق بحركة ولم يُسبق بصوت مدّ، فقد اطّرد مع الرسم العربي. ومن هنا فإن التنوين في جمع المؤنث السالم "هو نون التنوين التي تظهر في الأسماء المنصرفة، وليس كما يرى النحاة بأن المفرد

[1] انظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض جهاوي، ص 123.
[2] الخصائص، ابن جني، ج3، ص 154.

منه لا ينصرف، ولذلك فالتنوين هنا طارئ لمقابلة نون جمع المذكر، أي أن المقابلة التي افترضها النحاة مرفوضة، ولكنها مقابلة في النطق ومغايرة الرسم"[1].

وقد رأى بعض المحدثين أن التنوين يمكن أن يثبت في الخط، يقول (إبراهيم السامرائي): "وأنا أرى أن هذه النون الساكنة التي لحقت أخر الاسم لفظاً لاخطاً، كان من حقها أن تثبت في الخط أيضاً، كما تثبت في اللفظ، وهذا طبيعي مقبول يتمشى مع الدعوات الكثيرة إلى تيسير الكتابة العربية"[2].

أما أن النون في المثنى – والجمع يقاس عليه – بدل من الحركة والتنوين فقد علل أبو علي الفارسي بقوله: "... إنها بدل من الحركة والتنوين، (أي: إن الحركة والتنوين لا يثبتان مع الألف الذي هو حرف الإعراب، ولا يجتمعان معها. فعلى هذا يصح أن تقول في النون من (هذان) إنها أيضاً بدل من الحركة والتنوين"[3]. وإذا كان النون بدلاً من الحركة والتنوين فهل تسقط الحركة بسقوط النون عند الإضافة، ويبقى المثنى دون علامة رفع؟ وإذا كان المثنى يعرب في حال الرفع بالألف، فكيف نقدر

---

[1] فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، ص 128.

[2] انظر: دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ص 16.

[3] الإغفال، أبو علي الفارسي،ص 529.

حركة إعراب، والنون تقوم مقامها – على افتراضهم – ؟ إن هذه الافتراضات لا تنسجم مع المعطيات الصوتية، ولا مع المنطق اللغوي الذي يحاولون اطراده وتسلسله.

إن مفهوم البدلية الذي طرحه العلماء (أن نوني المثنى والجمع بدل من الحركة والتنوين) لا يتكئ على دليل علمي منطقي، بل إنه طرح يتأتى نتيجة انشغالهم بالإعراب وعلاماته، والبحث ولو بالتأويل، والتخيل عن وجود هذه العلامة، وإلا فكيف يكون النون بدلاً من الحركة، أو بدلاً من التنوين، أو من التنوين والحركة مع أن التنوين نون ساكن وقد يحرك، فكيف يكون النون بدلاً من نفسه؟ ولكن الإعراب، ونظرية العامل، والمعمول جعلت النحاة يطرحون ما يقبله العقل، وما لا يقبله.

خاتمة

لقد حاول القدماء استقصاء الظواهر النحوية وبخاصة العلامات الإعرابية، وقد تبدت لهم المعطيات الصوتية في كثير من مواطن محاورة تلك الظواهر، إلا أنها كانت ضمن مفاهيمهم، ومع أن المفاهيم الصوتية كانت حاضرة لديهم، إلا أنها لم توظف ذلك التوظيف الذي تفيد منه بما يتناسب وأهميتها. وقد ظهر الفصل بين فروع الدرس اللغوي، فلم يفد النحو من المعطيات الصوتية كما أفاد الدرس الصرفي، ولما كان الرسم

العربي يتضمن بعض الخلط، فقد انعكس ذلك على كثير من القضايا اللغوية، وقد ظهر هذا في الخلط بين أصوات المدّ واللين في كثير من المواطن، وكذلك معاملة أصوات المدّ بمنزلة الصوامت؛ لأنها تدخل في رسم الكلمة وذلك ما أعطاها قيمة تفوق الحركات التي تأتي في الرسم على هامش الصوامت.

ومع ما قدّمه علماؤنا الأجلاء من القدماء من جهود لغوية إلا أن الدرس الصوتي لم تكتمل صورته عندهم ليستفاد منه في تعليل بعض الظواهر اللغوية عامة، والنحوية منها بخاصة.

وقد تبين لي في هذه الدراسة أن الإعراب بالإنابة، أو بالحركات الفرعية، إنما ينطوي على الكثير من العلل الصوتية التي أدت إلى توظيف أصوات المدّ؛ لتقوم بوظيفة الحركات الأصلية، وكذلك أصوات اللين في بعض المواطن كصوت (ياء اللين) في المثنى.

وقد بينت الدراسة قيمة أصوات المدّ ، ومرونتها مما أعطاها ذلك الأثر القيّم في بناء الكلمة، وفي كونها تحمل وظائف متعددة؛ فهي تدل على التثنية والرفع في المثنى، والجمع والرفع في جمع المذكر، والنصب والجر والجمع في جمع المذكر، وهذه المرونة تدل على مكانة أصوات المدّ، وليس على ضعفها كما يتردد عند القدماء والمحدثين.

وبعد، فإنّ هذه الدراسة تحاول أن تكشف عن أهمية المعطيات الصوتية في تعليل الظواهر النحوية، وتقريب تلك الظواهر وفق تعليل علمي يستند إلى معطيات لغوية، قد تكون الأقرب، والأيسر في تقديم النحو العربي للمتعلمين، وأداة علمية تضاف إلى أدوات الباحث في الدرس النحوي.

المصادر والمراجع

1. أبحاث في أصوات العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1998م.
2. أسرار العربية، عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الأرقم، ط1، 1999م.
3. الإغفال، أبو علي الفارسي، المجتمع الثقافي، مركز جمعة الماجد، دبي،دون طبعة، تحقيق عبد الله بن عمر إبراهيم، 2003م.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، د.ن، 1982م.
5. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت 337هـ، دار النفائس، بيروت، تحقيق مازن المبارك، ط3، 1979م.
6. التبصرة والتذكرة، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982م، ج2.

7. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1997م.

8. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار،دار الكتاب العربي،بيروت،دون طبعة وتاريخ،ج2.

9. دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، دون طبعة، 1957م، ج1.

10. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، ج2.

11. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني، تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، ج1.

12. شرح الكافية في النحو، علي بن الحاجب، شرح رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1982م، ج1.

13. ظاهرة التنوين في العربية، عبد الرحمن إسماعيل، مطبعة الأمانة، القاهرة، دون طبعة، 1985م.

14. ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض جهاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م.

15. العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط2.

16. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983م.

17. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله ت 381هـ، بيت الحكمة، بغداد، تحقيق ودراسة محمود جاسم الدرويش، دون طبعة، 2002م.

18. فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.

19. في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، دون طبعة، 1969م.

20. في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009م.

21. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط3، 1983م.

22. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1965م.

23. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م.

24. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم رابين،ترجمة عبد الكريم مجاهد، دار الثقافة،ط1، 2010م.

25. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد للنشر، دون طبعة، 1982م، ج1.

26. المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عضيمة، عالم الكتب، دون طبعة، 1963م، ج6/1.

27. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط8، 2003م.

28. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، دون طبعة، 1986م.

29. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون طبعة، 1980م.

30. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ت 581هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، 1992م.

31. النحو والسياق الصوتي، أحمد كشك، دار غريب، القاهرة، ط1، 2010م.

32. النص والخطاب والإجراء، روبرت بوجراند، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، ط2، 2007م.

33. نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

34. النون وأحوالها في لغة العرب، صبحي عبد الحميد عبد الكريم، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1986م.

35. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج6.

الدوريات:

1. حوليات الآداب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي الشايب، الحولية العاشرة، 1989م.

بين لهجات
المشرق العربي و"الأمازيغية"
(دراسة مختصرة في عِلم اللغة المُقارن)

• **سعيد بن عبد الله الدارودي**

اندهش أوتو روسلر حينما وجد تقارباً ما بين لغات مشرقية قديمة كالأكادية في بلاد الرافدين وبين الأمازيغية أو ما كان يُعرف بالبربرية بشمال إفريقيا، واندهش باحثون من المغرب العربي بستينيات وسبعينيات القرن المنصرم حينما وجدوا تقارباً بين لهجات مشرقية ظَفارية بجنوب عُمان وبين الأمازيغية، واندهشت بدوري عندما عثرت على كلمات وملامح لغوية متطابقة تطابقاً شبه تام ما بين الأمازيغية وبين بعض اللهجات في المشرق العربي، وما أدهش الجميع سببه البعد الجغرافي ما بين أقصى المشرق وبين أقصى المغرب العربيين، وسببه الاعتقاد السائد بأن الأمازيغية ليست سوى لهجات أعجمية أجنبية، ومن أجل إشراكِكم في الدهشة وضعت هذه المقارنة اللغوية المقتضبة، وهي في المعجم والنحو والصرف.

وهذي المقارنات التي سأذكرها لكم، خاصة بلهجات المشرق العربي الحيَّة المعاصرة، وقد قسمتها فيما يخص المعجم إلى مجموعتين، الأولى خاصة ببعض المفردات التي وجدتها في لهجات جزيرة العرب، والأخرى خاصة ببعض المفردات من البلدان المشرقية الباقية، وما أوردته هنا ليس سوى أمثلة وإشارات، أضعها أمام السائل، وأمام الراغب بالاستفادة والاستزادة، وقبل كل هذا وذاك، أضعها أمام المتشكك بوجود قرابة لغوية تدل على الأرومة الواحدة.

لقد كثرَ الكلامُ عن تقارب بعض اللهجات الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ، خاصة اللهجتين الشَّحْريَّة والمهرية ، مع اللهجات الأمازيغية أو"البربرية" ، وحُكِيت قصصٌ عديدة حول ذلك، وهذا الكلام المتداول الذي يُشكك فيه بعضنا، وهذي الحكايات التي يُكذبها آخرون، تدعم مِصْداقيَتَهما المقارناتُ اللغوية التالية:

في المعجم ألفاظ
من اللهجات الظفارية

أ) اللهجة الشَّحْريَّة

* إرْو : الولادة ــ إيروت: الوِلادة .
* يوتب : شمَّر الثوبَ عن ساقيه، أو الكُم من ذراعه ــ إتُّوب: شَدَّ الإزار حول خصره، أو ربط

الحزام حول وسطه.

* أكورات : الرئيس ــ كيروت: الرئاسة، الزعامة، كار: شيخ القبيلة، الرئيس، الزعيم.

* إكوسّم : جَمَدَ الماءُ ــ قِصِمْ: بَرَدَ، تطلق على الماء وغيره.

* تاغوفت : الربو، أي النفس العالي من عَلَّة في الرئة ــ أغْتفتوت: الاختناق والضيق نَفَساً من الدُّخان، أو من الروائح الكريهة.

* أنّاف : التنحِّي ــ نفا: النفور والابتعاد

* تيشيت : القملة ــ شينيت: القملة.

* إنغّل : انصَبَّ الماءُ ــ إنْغِل: تصبَّبَ عَرَقاً.

* يوشكا : ذهب وجاء في البلاد ــ إشِّيك: ذهب وجاء متسكعاً في البلاد، أو في الطرقات.

* أنفا : التلُّ، المكان المرتفع ــ نُفْ: الشاهق الجبلي المرتفع.

* أمحروق : الغضبان ــ حِرْق: السريع الغضب.

* أوركّت : سار على رجليه ــ إريكت: سار بخطى وئيدة.

* أساكو : الغرارة ــ سِكْتْ الغرارة.

* إدك	:	وافق وقبل واستجاب ــ إدي: وافق وقبل واستجاب، أبدلت الياء في الشَّحْريَّة قافاً معقودة في الأمازيغية.
* إزّيل	:	بسط الكف ــ إزَل: الكَفُّ.
* أخود	:	القليل ــ خيت: القليل التافه.
* أراش	:	الأطفال، الصبيان ــ أرشوت: الصبيان، أرشي: الفتيان، تُنطق الشين في الكلمتين نطقاً جانبياً.
* إصبط	:	صفع ــ سْبَط: إضْرَبْ.
* أربيج	:	إعطاء اسم تدليل ــ أربيق: اللقب.
* تافرفورت	:	الفوضى ــ فِرْفارت: العجلة في عملٍ ما، مما يسبب الإرباك والفوضى.
* تاسفريت	:	القِدْر الكبيرة ــ إصفْريت: القِدْر.
*إدغ	:	علمَ، درى، (لهجة الطوارق) ــ إدع: علم، درى، أُبدِلت العين المهملة غيناً معجمة.
* أزركوم	:	اللحم القاسي لا يمضغ بسهولة، ــ زرخوم: اللحم الرديء والقاسي يُقطع من الذبيحة ويُرمى.
* دّادّا	:	العَمُّ، وفي لهجات أمازيغية أخرى، دادّا:

لفظ يُنادي به الصغيرُ كلَّ كبير السِّن ــ ديد: العم، أديدي: لفظ يُنادى به كلُّ كبير السن، أديدي حرفيا : يا عمي.

* أضو : الرائحة ــ إظي: الرائحة.

* إغدّو : تجاوزَ، عبَرَ ــ إغْدي: تجاوزه، خلَّفه وراءه.

* أغنس : الخِدْر ــ أغنيس: الخِدْر.

* إزكم : سكت عيَّاً ــ زُكُم: صمت ضامَّاً شفتيه، ومجازاً تعني سكت عيَّاً، أبدلت القاف المعقودة في الشَّحْريَّة كافاً في الأمازيغية.

* تامكسْوت : اللحم المقدد المملوح المجفف ــ مَقصوت: قطعة اللحم الصغيرة دون عظم.

*أغانيم : نبات القصَب ــ قينوم: نبات البرسيم.

*إضيِّع : الضعيف ــ ضيع: صار هزيلاً، أي ضعيفاً، والضاد في الكلمة الشَّحْريَّة تنطق نطقاً جانبياً.

* أكوفا : اللبن الحليب ــ كفا: اللبأ، أي اللبن بعد الولادة قبل أن يَرِقَّ.

ب) لهجات ظَفارية أخرى

* إنفا : أفاد فلانا وأوصل إليه خيراً ــ إنوفا: أفاد فلانا وأوصل إليه خيراً،(لهجة مهرية وحرسوسية).
* أفر : جناح الطائر ــ فرفير: جناح الطائر، (لهجة حرسوسية).
* أورار : الشِّعْر، والإنشاد والتغني ــ ريوي: الشعر، والإنشاد والتغني، (لهجة حَرْسوسِيَة).
* أفردي : الأعور ــ الأفرد: الأعور، (لهجة محوتية).
* دّاح : كذلك. داداح، الضرب في لغة الأطفال ــ داح: الضرب في لغة الأطفال، (عاميِّة).
* إتفايَ : تثاءبَ ــ تفوَّه: تثاءب، أسقطت الهاء في الأمازيغية، (عاميِّة).
* تبحليست : التملق ــ التبلحاس: التملق، (عاميِّة).

ألفاظ من الدارجة اليمنية وغيرها

أ) العاميَّة اليمنيَّة

* تازّيت : الخنجر ــ التوزة: غمد الخنجر.
* أكافالا : الإمساك بالهارب، الأسر ــ الكَفْل: الإمساك بالهارب.
* أضو : الرائحة ــ الضَّي: الرائحة الطيبة.

* تادّاغت : الإبط ــ الدُغدُغ: الإبط (لهجة حضرمية).
* تاقلقولت : أم الرأس، الجمجمة ــ القِلْقِلة: الرأس.
*أقرّو:الرأس : الرأس ــ القِرْقِرَة : الرأس .
ــ القِرْقِرَة
*تاكركورت : الجمجمة ــ الكُور: الرأس (لهجة حضرمية).
* أمنغيغ : الجمجمة ــ الناغة: أعلى الرأس، (لهجة حضرمية).
* أهرتيف : الكلام المُخلط لا خير فيه ــ الهَرْفتة: الكلام المخلط لا خير فيه، (لهجة حضرمية).
*إضفار : لحقهُ، تبِعه ــ دفر فلان فلاناً : لحقه وأدركه أو كاد.
* إدّوْبن : تزوج ــ طابن الرجل على زوجه: تزوج عليها أخرى، والطَّبينة: الضرَّة، أي الزوجة الأخرى، والمطابنة: المضارَّة في الزواج.
* تاقشْوالت : السَّلّة الصغيرة ــ الخِشْلة: جوالق صغير لحفظ النقود، جمع: خِشَل.
* أكانباو : الثور الذي انحنى قرناه خُلُفا أو سُفلاً ــ المُكَنِّب: الشيء المنحني، والأصل فيه الاستواء، والكَنَبَة: الانحناء في الظهر،

والأكَنْب من الناس: من في ظهره انحناء.

* أغروص : الجلد اليابس غير المدبوغ ــ العَرَص من الجلود: اليابس غير المدبوغ.

* تاغونت : الشَّرَك من الحِبال ــ الغونة: الشَّرك من الحِبال.

* أغروم : الخبز ــ القُرَمَة: ضربٌ من خبز الذرة.

* إزلم : رأى ــ زَنَّم: رأى.

* أضرضور : الأصمُّ (فاقد حاسة السمع) ــ الأدْوَر: الأصم .

* إدّرفا : عَجَّلَ ــ أذرف: سارع وابتعد حتى غاب .

*إسخونبر + إكنْفر : قطّبَ وجهَه ــ خنفّر: قطّب وجهه.

* توزبلت : القبيح من الأفعال، والقبيح من الذنوب، (الزاي هنا تُنطق مفخمَّة) ــ الزَّبِل: الإنسان الشديد في معاملته، فلا يكادُ يحصل منه صاحبُ الحق على حقِّه لتعنته.

* أركس : الخُفُّ يُلبس بالرجل عامة ــ الرَّقيص: الحِذاء الجِلدي الذي كان يُنتعل من الصناعات المحلية.

ب) عاميَّات مشرقيَّة أخرى

* أفاداد : الحارس ــ الفداوي: الحارس، (توجد في أكثر من لهجة خليجية).
* أقجّر : السيئ الخلق والطباع ــ أكشر: السيئ الخلق والطباع، (دارجة كويتية).
* إدزّ : دفع، لكز، لكم ــ دزّ: دفع بجفاوة، (دارجة كويتية).
* تاغنجا : المغرفة التي يغرف بها الطعام ــ الغَنْجَة: الصينية،جمع: غناج، (توجد في أكثر من لهجة خليجية).
* أجُغام : اجتراع الماء ــ الجُغمة:الجُرعة من الماء، (دارجة قطرية) ، (التحرير:وكذلك في العامية الليبية) ، وتنطق الجيم ياء، وهذه المفردة موجودة في أكثر من لهجة مشرقية.
* أزالّو : إناء من خزف له عروة يشرب منه الماء ــ الزيلة: الدلو، السطل، (دارجة عُمانية وقطرية).
* أخنفور : الأنف الكبير الضخم ــ الخُنْفرة:الأنف الكبير، جمع: خنافر، (دارجة قطرية)،(التحرير:ودارجة ليبية أيضاً) .
* أفت : النار ــ تفاية: موقد النار، (دارجة شامية).

* أخاتار	:	الرجل ذو القَدْروالمقام، الشيخ (كبير السن) ــ إختيار: الشيخ، (دارجة عراقية)، وكلمة الختيار بمعنى كبير السَّن شائعة في بلاد الشام أيضاً.
* إزبر	:	شذّب أغصانَ الشجرَ والعود ــ زَبَرَ: قطع الأغصان أو قصَّرها،(دارجة عراقية) (التحرير: ودارجة ليبية أيضاً)، والزاي في الكلمة الأمازيغية تنطق مفخمة.
* إتبتب	:	ربت على كتفه ــ طبطب عليه: ربت على كتفه مواسياً أو مشجعاً أو شاكراً، أو معجَباً، وقد تعني الربت على ظهر الصبي حتى ينام، (دارجة مصرية)(التحرير:ودارجة ليبية أيضاً) .
* تيملسيت	:	الثوب، الرداء ــ المَلَس: ثوب فضْفاضْ من الحرير الأسود تلبسه النساء في الريف، (دارجة مصرية).
* إكْوّش	:	جمع المال وكدّسه واحتكره ــ كوّش: جمعَ المال وما إلى ذلك واحتكره واستحوذ عليه ، (دارجة مصرية) (التحرير:ودارجة ليبية أيضاً وتعني كذلك التباهي والتعالي على الناس) .

في النحو والصرف

(1) للأمازيغية طريقتان في جمع المفرد جمعاً سالماً، إحداهما تكون بإضافة نون بآخر الاسم المراد جمعه، وهذه النون التي تُلحق بآخر الاسم المفرد هي أداة عربية للجمع، بل إنها أداة الجمع في معظم اللغات العروبية إنْ لم تكن كلها، ولذا رأيتُ بأنَّ لا داعٍ لضرب الأمثلة ــ في هذه العُجالة ــ كي نوضَّح عروبة أمر واضح كل الوضوح.

أمَّا الطريقة الأخرى، تكون بإضافة لفظ (تن) إلى آخر الاسم المفرد المُراد جمعه، وهي ظاهرة لغوية في اللهجتين المهرية والحرسوسية، وقد تكون في لهجات أخرى من لهجات ظَفار التي لم أقم بعد بدراستها ميدانيا.

ومن أمثلة صيغة الجمع هذه في الأمازيغية " البربرية" :

المفرد	الجمع
* أصرا (قطيع البقر الوحشي)	أصراتن
* أساكا (الممرّ)	إساكاتن
* أنْيا (النَّغَمة)	إنياتن
* أمتشو (الطعام)	إمتشوتن
* أنفا (المكان المرتفع)	أنفاتن
* أربا (الطفل)	أرباتن
* أسرو(الداء العُقام)	إسروتن

* أفا (النار) أفاتن
* ألابا (المطر الجيد النفع) إلاباتن
* أرا (الجيل) أراتن

ومن أمثلة هذا الجمع في المهرية:

	المفرد	**الجمع**
*	عين (الباصرة)	أعينتن
*	حيذين (الأذن)	حيذنتن
*	شف (أثر الخطوة)	شفّوتن
*	ظيفار(الظفر)	ظفروتن
*	شِيذر(اليابس الصلب)	شذروتن

ملاحظة: صوت الشين في كلمتي (شف + شيذر) يُنطق نطقاً جانبياً.

وفي الحرسوسية:

* راشيت (الأفعى) ريشوتن (الشين جانبية النُطق)
* أيَن (الباصرة) أيونتن
* جلديد (الأرض) جلْدوتن
* حايد (اليد) حادوتن
* سحوب (السَّحاب) سَحْبوتن

(2) أمَّا الميزان الصرفي في الشَّحْريَّة والمهرية فأمازيغيٌّ تماماً، خاصة صياغة أسماء الأعلام، وهاكم الأمثلة من اللهجة الشَّحْريَّة:

أسماء المناطق والمواضع		أسماء وألقاب الأفراد والعائلات
أبري	أرزوق	أحْدونْت
أفيدي	أرزوم	أغليل
أخفوري	أهليش	أكينوف
أرُود	أكلا	أرعيب
إكسات	أكا	أرحيم
إيكسوت	أدرا	إجزري
أركوجال	إشتا	أفونوق
أشنهيب	أشيتا	أودين
إرديت	أغير	أشرون
إدار	أصْعَري	أعزيل
إناخار	تيدبور	أرغاشاش
إخموم	أنغاميت	أردحيل
أخيوم	أنجودان	أدْفونوت

أسينور	أنهيلام	أغريب
إيت حَنْدوب		أرْزريز
إيت زربيج		أثريت
إيت خصقور		أتسلوم
أت غَضْب		أتفراح

وإليكم أسماءٌ بالفصحى، لتروا كيف صاغتها اللهجة المهرية صياغة صرفية أمازيغية:

الكلمة في الفصحى	**الكلمة في المهرية**
* المكان	إمكون
* لقاع (الأرض)	إقَعْ
* الجوف (الصَّدْر)	أجوْفي
* الجدار	إجيدُور
* السرير	إسْرَيْر
* المِرآة	إمِرُوت
* المكحلة	إمَكْحَليت
* الجَبَل	إجْبل
* الرمل	إرامل
* الفَلَج(قناة الماء)	إفليج

* الجزيرة	إجْزَيْرت
* الحُفْرة	إحْفريت
* الخريف	أخَرْف
* الشتاء	إلشتو
* الصَّرْب (الربيع)	أصِيرَب
* القيظ (الصيف)	إقَيْظ
* الجُثة	جِيثيت
* المقبرة	مقبريت

(3) وإليكم الآن بعض أدوات النحو الأمازيغي التي لها ما يُطابقها أو يكاد في لهجاتنا:

* مشتا : أداة استفهام بمعنى أيٌّ عدد، أمشتا: كم الخبرية التي بمعنى كثير، وفي الشَّحْريَّة مشي (الشين هنا تنطق نطقاً جنباً) هي أداة الاستفهام بمعنى أيٌّ عدد، وهي كذلك (كم) الخبرية بمعنى كثير.

* ي : ضمير المتكلم الذي هو بمثابة المفعول به، مثال: إوتي = ضربني، (إوت + ي)، وفي الضَّنِية، وهي لهجة ظفارية، ضمير المتكلم الذي هو بمثابة المفعول به هو ي، مثال: ضربي: ضربني ــ ظلمي: ظلمني، فلا وجود لنون الوقاية في الأمازيغية والضنية.

* دات : ظرف مكان بمعنى أمام.

مثال: قّيمن دات نتادّارت = جلسوا أمام الدار.
وفي الشَّحْريَّة تيت ظرف مكان بمعنى أمام (تدل على الموضع القريب)،وهو لا يأتي منفصلاً، بل يجب أن تلحقه أحد الضمائر على النحو التالي:
تيتي: أمامي/ تيتان: أمامنا / تيتك: أمامكَ / تيتش: أمامك / تيتكم: أمامكم / تيتكن: أمامكن / تيتش: أمامهَ / تيتس: أمامها / تيتهم: أمامهم / تيتسن: أمامهن.

* بار : حرفي الرجاء (عسى ولعلَّ).
مثال: بار ربِّي أدِ يسضرأنزار يكّوتن = عسى ربي أنْ يُنزل مطراً غزيراً.
وفي دارجتنا الظفارية البار يأتي مرادفاً لحرفي الرجاء عسى + لعل.
مثال: وِلْدي عادُهْ في المدرسة بِمْتحَن، البار ينجح = ابنيِ مازال في المدرسة يمتحن، عسى أنْ ينجحَ.

*أت : في الأمازيغية الفعل المضارع يجب أنْ يتقدمه لفظ (أت) حتى يكون مُستقبَلا مُثْبَتاً، وفقاً للمُخاطب المُذكر والمؤنث، وللمؤنث الغائب أيضاً، وإليكم الأمثلة:
ــ أت تّضفارت = سَتَتْبعُ، [أنتَ].
ــ أت تّضفار = ستتبعِين، [أنتِ].
ــ أت تّضفارت = سَتَتْبَعُ، [هيَ].
وفي الشَّحْريَّة الأمر نفسُه، وإليكم الأمثلة:
ــ أت غد = ستذهبُ.
ــ أت غِيد = ستذهبين.
ــ أت غَد = سيذهبُ.

*دا : حرف من حروف المعاني يتصدر الفعل المضارع، مثال: دايْتتّا = يأكُلُ، دايْكرزّ: يحرث، وفي الشَّحْريَّة دِ حرف من حروف المعاني يتصدر الفعل المضارع، مثال: *ديتي = يأكُل / ديعي = يعوي / دينوح = ينوح.

*س : ضمير المؤنث والمذكر الغائبين، مثال: أمّاس = أُمُّها + أمُّه، وفي الشَّحْريَّة س هو ضمير المؤنث الغائب، أمَّا المذكر الغائب فضميره ش، مثال: أماس = أمُّها / أماش = أمُّه، وضمير جمع المؤنث الغائب سن في الشَّحْريَّة، كما هو الحال في ضمير جمع المذكر الغائب في لهجة الطوارق واللهجة الريفية.

في ختام هذه النبذة اللغوية المختصرة، نحب أن نوضح بان الخوض في علاقة اللهجات الأمازيغية المتعددة باللغة العربية الفصحى، قد قام به ثلة من الباحثين، من أمثال العلامة الدكتور علي فهمي خشيم في كتابه سفر العرب الأمازيغ، والمعجم المُلحق به، معجم لسان العرب الأمازيغ، اللذين أشاد بهما الناقد عزالدين المناصرة مُشيراً إلى أهميتهما من زاوية جهد المقارنة اللغوية التي حققت، دون افتعال، فتحاً عِلمياً حقيقياً .

وهناك عملٌ للدكتور عثمان سعدي هو معجم يحوي الآلاف من الألفاظ الأمازيغية، وجعل عنوانه " معجم الجذور العربية للكلمات الأمازيغية"، وأيضاً كتاب "البربر عرب قدامى" للأستاذ

محمد المختار العرباوي، الذي أورد فيه مقارنات لغوية قيِّمة، وبرغم الجهد العظيم لهؤلاء الباحثين، فما زال بابُ مقارنة الأمازيغية بالفصحى مفتوحاً، لمَّا يُغْلقْ، إلا أنَّ البحث عن صلات الأمازيغية بلهجات شبه الجزيرة العربية، خاصة الجنوبية منها، يعدّ مجالا جديداً وثرياً لم يطرقْ بعد بالتوسع المطلوب والاستفاضة المرجوة، وكل ما أنجز في الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، تم على أيدي أفراد معدودين قدموا من بلدان المغرب العربي إلى جنوب الجزيرة العربية، وهؤلاء الباحثون المنفردون لا يمكن إن ننسى أفضالهم في الإشارة إلى وجود تقارب جَلي ما بين لهجاتنا ولهجاتهم، فهم اللذين وضعوا أقدامهم على أول الدرب الصحيح حتى نكمل المسيرة بعدهم.

إن جهد الفرد الهاوي ــ لا محالة ــ ليس كجهد الجماعة، وجهد الجماعة التي تعمل بدافع الهواية، أو الغيرة والوطنية، ليس كالجهد المؤسساتي المُنظّم المدعوم، ولذا تكلمنا، وما زلنا، في هذا الشأن، مرسلين النداءات إلى من يدرك خطورة هذه القضية وأبعادها، حتى يتولَّى أمرَها، فيقوم بإنشاء مؤسسة أو لجان، وتشكيل الفريق المناسب لها، من أجل هذه المهمة العظيمة، فنحن لا نستبعدُ إذا ما قام هذا المشروع أنْ نجدَ معظم جذور اللسان الأمازيغي في جزيرة العرب، هذا إنْ لم نجدْها كلها.

المراجع

§ أربعة وأربعون درساً في اللغة الأمازيغية ــ محمد شفيق ــ النشر العربي الإفريقي ــ الرباط 1991م.

§ أصول اللغة الليبية القديمة ــ عبد العزيز سعيد الصويعي ــ دار الملتقى للطباعة والنشر ــ قبرص ــ الطبعة الأولى 2003م.

§ الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغبة والعربية ــ محمد شفيق ــ أكاديمية المملكة المغربية ــ الرباط 1999م.

§ المعجم العربي الأمازيغي (الجزء الأول) ــ محمد شفيق ــ أكاديمية المملكة المغربية ــ الرباط 1989م.

§ تكلم اللهجة المهرية ــ محمد بن مسلم بن دبلان المهري ــ طباعة مصنع عمان لإنتاج اللوازم المدرسية والمكتبية ــ صلالة ــ سلطنة عمان ــ الطبعة الأولى 2006م.

§ درس تاريخي في العربية المحكيِّة،إبراهيم السامرائي، عالم الكتب،القاهرة 2000م.

§ سِفر العرب الأمازيغ، ومُلْحَقه: معجم لسان العرب الأمازيغ ــ علي فهمي خشيم ــ الطبعة الأولى ــ دار "نون" للطباعة والنشر ــ بيروت لبنان ــ الطبعة الأولى 1995م.

§ كلمات في الدارجة بمدينة تريم ــ محمد سعد بن علوي العيدروس ــ د.ط ــ الطبعة الأولى 2001م.

§ في اللغة والتراث (حول مفردات خاصة من اللهجات اليمنية) ــ مُطهَّر علي الإرياني ــ دار الفكر ــ دمشق ــ الطبعة الأولى 1996م.

§ لغة عاد ــ علي أحمد الشَّحْري ــ المؤسسة الوطنية للطباعة والتغليف ــ أبوظبي ــ الإمارات ــ الطبعة الأولى 2000م.

§ لسان ظَفار الحِمْيري المعاصر (دراسة معجمية مقارنة) ــ محمد بن سالم المعشني ــ جامعة السلطان قابوس ــ مركز الدراسات العمانية ــ الطبعة الأولى أغسطس 2003م.

§ معجم الجذور العربية للكلمات الأمازيغية ــ عثمان سعدي ــ مجمع اللغة العربية ــ طرابلس ــ ليبيا ــ الطبعة الأولى 2007م.

§ معجم ألفاظ اللهجة الكويتية ــ ليلى خلف السبعان ــ الكويت ــ د.ت ــ الطبعة الأولى 1989م.

§ مفردات من اللهجة الشَّحْريَّة ــ مطبعة مزون ــ سلطنة عمان ــ الطبعة الأولى 1997م.

ابن سينا
و"أسباب حدوث الحروف"
(دراسة صوتية)

•طارق عبد الغني دعوب

إن ما يمتاز به ابن سينا[*]من عبقرية فذة ومنهجية علمية متفردة وما يمثله من تراكم معرفي مشتمل على إحاطته الواسعة بعلمي الطب والفلسفة ، ومحاولة إسقاطهما وتوظيفهما في الدرس الصوتي– كل ذلك–دعا الدارسين– من بعد– إلى الوقوف في محطته برهة، بعدّه أمة قائمة بذاتها، ومدرسة علمية لها استقلاليتها وكيانها،سواء بمنهجه التجريبي الذي اقتبسه المحدثون من بعده ؛ لدراسة الأصوات اللغوية، أو بتناوله مستوى من مستويات الدراسة العلمية للغة.

---

[*] الرئيس ابن سينا "370-428هـ = 980 -1037م" الحسين بن عبد الله بن سينا أبو علي شرف الملك، الفيلسوف الرئيس ، صاحب التصانيف في الطب والمنطق ، والطبيعيات ، والإلهيات ، أصله من بلخ ، ولد ونشأ وتعلم في إحدى قرى بُخارى ، طاف البلاد وتقلد المناصب ، وتوفي في همذان ، من تصانيفه : المعاد ، والشفاء ، والإشارات والتنبيهات . (ينظر: الفهرست لابن النديم ، ص:124، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1978م ،وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي :466/4، ط مصر ، 1299هـ وتاريخ حكماء الإسلام للبيهقي ، ص: 27-72، ط. دمشق ، 1365هـ – 1946م ، والأعلام ، لخير الدين الزركلي : 241/2، دار العلم للملايين ، بيروت ط9، 1990 م).

لقد شابه ابن سينا في رسالته "أسباب حدوث الحروف "[1] سابقيه من علماء العربية في دراستهم الأصوات اللغوية ، وعلى وجه الخصوص نتائج دراسات سيبويه وابن جني، غير أن ما يميز درسه للأصوات اللغوية كونها درست من مجالها الصوتي، وبعض مساقاته الصوتية (= العضوي، والفيزيائي– والسمعي) ؛ مستعيناً في ذلك بالمنهج الوصفي المقارن ، إضافة إلى المنهج التجريبي الذي اعتمده منهجاً علمياً بغية تشريح بعض أعضاء الجهاز النطقي وصولاً به إلى نتائج علمية صحيحة . وبالتالي فإن نتائج ابن سينا قد جاءت – في أغلبها – أكثر دقة وأوثق من غيره ؛ لاتباعها معاً خطوات المناهج الثلاثة.

لقد ابتدأ ابن سينا في درسه الأصوات بتعريف ظاهرة الصوت العام، ووصف أصوات الظواهر الطبيعية باعتبارها ظاهرة فيزيائية ، ثم تكلم عن كيفية حدوث الأصوات اللغوية

---

[1] أثبت ابن الجزري في كتابه النشر ، 198/1 ، إشراف ومراجعة على محمد الضباع ، طبع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بعد ذكره مخارج الحروف أن لابن سينا مجلفاً أفرده في مخارج الحروف وصفاتها ، كما أكد ذلك من المحدثين عمر كحالة ، صاحب معجم المؤلفين 22/4 ، دار إحياء التراث العربي ، (د.ت) ، إذ ينبه إلى وجود ترجمة لابن سينا في مقدمة كتابه (مخارج الحروف) حققه : بروز نائل خانلري بإيران ، ويرى هنري فليش في مقدمة بحثه (التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب ، تعريب وتحقيق : د. عبد الصبور شاهين ، مجلة مجمع القاهرة ، الهيئة العامة لشئون الطباعة الأميرية،سنة 1968م - 1388هـ ، 23/ 54،53، وبين أنه نفس الكتاب(أسباب حدوث الحروف).

وينظر : أسباب حدوث الحروف ، أبو على الحسين بن سينا راجعه وقدم له طه عبد الرءوف سعد ، 1398هـ - 1978م ، مكتبة الكليات الأزهرية ، وعلم الأصوات عند ابن سينا ، د. محمد صالح الضالع، جامعة الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

فيزيائياً (=استشفافه لكل صوت في العربية ، صوتا يماثله من أصوات الطبيعة)، وأردفها بتشريح أهم أعضاء جهاز النطق ؛ لغموضهما ولما لهما من أثر كبير في إنتاج الأصوات وتشكيلها، وهما : " الحنجرة واللسان "؛ حيث قسم الحنجرة إلى ثلاثة غضاريفCartilages، أسمى الأول منها: (الغضروف الدرقي Thyroid أو الترسي Cartilage) ، وقد أطلق عليه علماء التشريح وعلماء الأصوات المحدثون فيما بعد نفس الاسم[1] ، أما الثاني فأسماه بـــ(عديم الاسم) ، وهو مايعرف لدى علماء التشريح بالغضروف الحلقاني Cricoid ولدى، علماء الأصوات المحدثين بـــ(الغضروف الحلقيCricoid cartliage) [2] ، وأسمى الثالث بـــ(المكبى)أوالحَلْقي الطهرجالي(Cricoaryte noid)، وهو المعروف لدى علماء التشريح المحدثين بنفس الاسم مع أن به شيئاً من التعديل(الطرجهاري)[3] Arythehoid Cartilages .

---

[1]ينظر : قاموس المورد ، منير البعلبكي، ملحق بين ص 400-401 ، دار النشر ودار العلم للملايين ، 1998م .

[2] Clinical Anatomy for Medical Students ,Richard's class – Snell, 1998.p749.، وقاموس المورد ، ص:231. يظن بعض للغويين المحدثين كالدكتور إبراهيم أنيس (الأصوات اللغوية ، ص: 142-143) أن الذي لا اسم له هو (لسان المزمارEpiglottis) عند المحدثين ، ولم يوضح طريقة استدلاله على ذلك . إن اعتماد الباحث على نص (أسباب حدوث الحروف) فقط أوقعه في ذلك الالتباس - كما يرى الدكتور الضالع - ألا وهو الخلط بين الغضروف الحلقي ، الذي يمثل أهمية كبرى في حدوث الصوت وبين لسان المزمار، الذي يقل عنه أهمية في وظيفة الحنجرة الصوتية ، ولكن نص كتاب (القانون) يدل على أنه يعني به الغضروف الحلقي Cricoid لأسباب يمكن الرجوع إليها في (علم الأصوات عند ابن سينا ، ص: 59-60).

[3]ينظر : قاموس حتي الطبي ، ص: 42 ، ط4 ، 1977م.

وبعد أن وصف ابن سينا الحنجرة تناول جانبا آخر في غاية الأهمية، وهو (آلية الحنجرة)،حيث أوضح الآلية التي تتحرك بها الغضاريف وعدد العضلات المحركة لكل غضروف، وأثرها على الحنجرة ومن ثم على جهارة النطق Oudnes of sound.

كما خص ابن سينا اللسان بقدر من الوصف التشريحي الدقيق، وبين آلية حركته (ديناميكيته) المعقدة ، وعلل لكل شكل يتخذه اللسان بحركة من العضلات المتصلة والمتحكمة فيه ؛ وبمقارنة نتائجه مع ما توصل إليه علم التشريح بأدواته المعقدة نجد الصواب له محالفاً جُلّ هذا الوصف.غير أن ما يؤخذ عليه ، هو عدم تمييزه بين نوعي عضل اللسان الخارجية Extrinsic Muscles والداخلية Intrinsic muscles ، بل إنه لم ينتبه إلى عضلاته الداخلية بالمرة، مع كونها المشكلة للسان، مثل : (التعريض والتطويل والتوريب) أما العضلات الخارجية ، فهي التي تقوم غالباً بوظائف جذب وشد اللسان إلى الجهات المختلفة.

وعلى الرغم من تخصيص ابن سينا الحنجرة واللسان دون غيرهما بالتشريح فإننا نجده في كثير من الأحيان يذكر(الحجاب الحاجز) و(عضل الصدر) وأهمية دورهما في ضغط النفس وحفزه إلى الخارج ، كما نجد من خلال نصوصه أيضاً وصفاً يدل على معرفته التامة بالأوتار الصوتية الأصلية منها والزائدة،

وإن لم يسمها بالاسم المعروفة به الآن . وقد أجمل دراسته أخيراً بعد أن بناها أساساً على المستويات الثلاثة : (الفيزيائي ، والتشريحي، ووظائف الأعضاء) بوصف كل صوت من أصوات اللغة العربية على حدة مفرقاً بين الصوت الخارج من الصدر قبل أن يتشكل ، والصورة النهائية له ، وقد شابه ابن سينا نهج سيبويه وابن جني في وصفهما وتحليلهما أصوات الحركات العربية إلا أنه كان أكثر دقة وعمقاً – في الغالب – ذلك لدراسته نتائج منهجهم الوصفي بمنهج تجريبي مقارن أكثر مكاشفة وملاحظة وحساً ويمكننا بعد الاستقراء أن نستخلص من مجمل دراسته ما يلي:

1.قسم الرسالة إلى فصول مراعياً فيها ترتيباً لا يزال متبعاً إلى وقتنا الحاضر ، فقد بدأ درسه الصوتي بالناحية الفيزيائية ، وأعقبها بتشريح منافع أعضاء النطق ، ثم تناول الأصوات اللغوية بالوصف الشامل ، وهذا الترتيب خالف به غيره من العلماء العرب ، وغيرهم في العصور الوسطى ، المتناولين الأصوات من الناحية النطقية Articulatory. فقط.

2. خص من آلية جهاز النطق Articulatory system (=الحنجرة واللسان) بالدراسة ، لأهميتها في تكوين الأصوات اللغوية وتشكيلها ، وجعل لهما مبحثاً مستقلاً.

3. تنبه إلى طبيعة الصـــوت اللغـــوي وعلاقتـــه بالتواصل اللساني ، ووصفه بصفة عامة تشترك فيها جميع الأصوات ، ناتجة عن نوع من التموج ، وهي درجة الصوت Pitch وشدته Loudness ونوعه Quality. كما أردفها بصفة خاصة (= تنوع الصوت وشكله) ، بها يتميز كل صوت عن الآخر ،هي : علة عامة (=حبس تام ، حبس غير تام) ، علة خاصة (=نوع الحبس"=أعظم ، أصغر "، نوع المحبوس"=أقل أو أكثر" ، المخرج "=ضيق ، واسع، مستدير الشكل ، مستعرض الشكل مع الدقة" ، ضغط الهواء بعد الإطلاق) ؛ لقد أدرك ابن سينا طبيعة الصوت وخصائصه الفيزيائية والسمعية الثلاث ، وهي :

أ. التردد الفيزيائي Frequency(تقابله الحدة Pitch)من الناحية السمعية والإدراكية.

ب. الشدة الفيزيائيةIntensity(يقابلها علو الصوتSoundness) من الناحية السمعية والإدراكية.

ج. الشكل الموجي الفيزيائي Water form(يقابله نوع الصوت Sound Quality من الناحية السمعية والإدراكية[1] .

[1] ينظر : الشفاء لابن سينا ، الطبيعيات ، (6 النفس) ، ص:73 ، تحقيق : جورج قنواتي ، وسعيد زايد ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1975م ، والشفاء ، الطبيعيات ، (1 السماع الطبيعي) ، ص: 264، تحقيق جورج قنواتي ، وسعيد زايد ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ص: 1983م.

4. لم يفرد لأعضاء النطق Organs speech باباً خاصاً ، وإنما ذكرها في أماكن مبثوثة من ثنايا رسالته(=الأسنان، اللهاة، الشفتين، الحنك، الأنف)، ولا يعد هذا نقصاً في مجدد الدراسات الصوتية العربية.

5. لم يفرق تفريقاً واضحاً بين عضلات الحنجرة الداخلية ، وعضلاتها الخارجية ، مما يسهل الأمر على المتتبع _كما هو الحال في التشريح الحديث _كما أنه لم يحدد الموقع المكاني واتجاه الأجزاء ، أو العضلات بدقة هندسية، أو بإطلاق مسميات لها محددة.

6. لم يفرق في كلامه بين التوسع الأفقي للحنجرة – أي منطقة الأوتار الصوتية Glottis - وبين التوسع الرأسي وهو تقارب الغضاريف وتباعدها في الحنجرة Larynx، وما زال هذا الخلط موجوداً عند بعض علماء الصوتيات ،إذ لا يفرقون بين Golttis و Larynx في كلامهم.

7. لم يُقيّم الأصوات من حيث صفة الهمس والجهر ، كما فعل سابقوه من علماء العربية، بل أهمل هذه الصفة واعتمد على وصف ضغط الهواء وكيفية فنائه ، والأثر السمعي الذي يتركه ، وجعل معياره (الحبس) ،أي :كل حرف يحدث الحبس له فهو مفرد ، دون النظر إلى كيفية خروج الهواء بعد الحبس ، وإن

انعدم (الحبس أو التضييق) وصف إنتاج الصوت بالرخاوة ، فهو مركب ، فهو لم يتطرق – بعد هذا المعيار – في وصفه الأصوات إلى صفتي (الجهر والهمس) إلا مرة واحدة حال المقارنة بين صوت الجيم في العربية وصوتها في الفارسية (=جارة) ولا نستطيع القول بعدم معرفته لصفة الجهر والهمس كصفة تميز صوتاً عن آخر وهو المدرك المشرّح الواصف للحبال الصوتية وأثرها في إنتاج الأصوات اللغوية وقد ثبت لنا فهمه ذلك حالما وصف صوت (الزاي) ومقارنته بين صوتي العين والحاء في العربية. وربما يرجع السبب في ذلك إلى تأثره بالمنهج الصوتي السمعي الذي اتبعه اليونان والرومان في تصنيف أصواتهم اللغوية ، ولسنا ممن يجزم بأن ابن سينا لم يسترشف منهم دراستهم الصوتية ؛ لأن من طبيعة اللغات التقارب والتشابه في دراسة الأصوات اللغوية، بل كل ما يظهر هو تمثله وفهمه التام للفكر اليوناني ، فقد اعتمده على المنطق آلة الفكر الذي نميز به صحيح الفكر من فاسده ، وورث أيضاً فكرة أن العلم الرياضي هو الأنموذج بكل دقة وسلامة منطق ، وهو صالح للاقتداء به عند أي وصف علمي شريطة أن يؤسس الوصف ويبنى على تعريفات للحدود الأولى (= المعطيات

والمسلمات) ، وعن طريقها تحدد الحدود الأخرى (=القضايا العلمية السليمة والدقيقة).

8. لم يشر لمكان المخرج (صراحة) عكس ما فعل سابقوه من علماء العربية والقراءات العربية ، حيث لم يحدد مخارج ويفصلها، ولم يتبع ترتيباً منطقياً في سرد الأصوات ، بل أخلّ بترتيبها المنطقي (=المبتدئ من الحلق Pharynx) بعدما رصد صوت (الحاء) ، ناهيك عن إشراكه بعض الأصوات المتقاربة في (مخرج) صوتي واحد. ذلك لإتباعه نظاماً خاصاً مبنياً على حركة النفس إلى فنائه والمزاوجة بين الأصوات معيّة الجزء المستعمل من اللسان.

9. يصف – أحياناً – مكان النطق بمصطلحات دقيقة كقوله : (رطب ، طبق ...) كما ينغلق وصفه في أحيان أخرى لاستعماله مصطلحات علمية متداولة في عصره[1]أو توليده مصطلحات غامضة ، كقوله : (السبب الغريب ، السبب البعيد ، السبب الأكثر أو الكلي، التفقأ ، المتفقعة ، الفرقعة، ...). أو استخدامه الترادف الملبس ، مثل (الفتح ، التوسيع ، والانطباق والتضييق ، وغيرها).

[1] ينظر : كتب التعريفات كالجرجاني ، والكفوي ، والخوارزمي في جل هذه المصطلحات.

10. فرق في دراسته بين صوتي " الواو والياء " حال كونهما أنصاف حركات Semi- vowels من حالهما أصوات حركات طوال ، ووصف كل صوت حركة فيها على حدة ، والأعضاء المنتجة لها[1] وتنبه إلى العلاقة الرابطة بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة وإلى دور الحبال الصوتية في إنتاجها جميعاً إلى غير ذلك من المسائل الصوتية المعروفة ... ، وقد اعتمد في تقسيمه هذا ، على الهواء Breath stream وطريقه في المخرج Vocal tract.

11. فطن إلى العلائق الواحدة الرابطة التي تجعل من أصوات الحركات الطويلة والقصيرة وحدة واحدة ولا تختلف عن بعضها في شيء إلا في الكمية فقط[2]، وهي نظرة تختلف في مكاشفته وتحسسه لها عن سابقيه الذين نظروا إلى أصوات الحركات القصيرة على أنها أجزاء من أصوات الحركات الطويلة إلا أنهم فرقو بينهما في تصنيفاتهم الصوتية حيث وصفو أصوات الحركات الطويلة بالأصوات (الأصول الساكنة) التي يجب أن تسبق كل منها حركة من جنسها قصيرة زائدة ، وهذا الفهم نأى عنه ابن سينا كلية .

---

[1] أسباب حدوث الحروف ص19

[2] ينظر : أسباب حدوث الحروف ص19.

12. ميز في أصوات الكلام بين الجانب الفيزيقي (=النطقي والفيزيائي) والجانب السمعي أو بالتحديد: بين فكرة الفونيم Phoneme والألوفونات Allphones[1] التي تتحقق في سياقات صوتية بعينها لفونيم ما – وإن لم ينطق بهذه المصطلحات الحديثة– حيث أدرك من الناحية (الفونولوجية =التشكيل الصوتي) الواقع (السيكلوجي) للفونيم (=الحرف) باعتباره صورة ذهنية مجردة ، وأدرك الفرق بين هذه الصورة وبين تنوع تحقيقها الفعلي ، عند أبناء اللغة وغيرهم ، ولكي يبرز فكرته مثل لها بصوت (الجيم العربية) ؛ فقد لاحظ إمكان تحققه – حسب السياق الصوتي – في صور نطقية متعددة [2]، واستعان لتوضيح ذلك بذكر أصوات قريبة من أصوات لغات أعجمية ، له معرفة بها.

13. أنتج لنا فكرة العلاقة التناسبية بين الأصوات اللغوية ، ويشير بها في الأصوات الصامتة إلى العلاقة بالنسبة للمخرج ،

---

[1] ينظر: في التعريف بفكرة (الفونيم) و(الالوفونات) Element of Central Phonetics, P.30 &The Principles of Language Study P. 26 . 9 وينظر أصوات العربية بين التحول والثبات حسان سعيد النعيمي ، ص:23 ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، طبع دار الكتاب جامعة الموصل ، 1998 م.

[2] يتحقق صوت الجيم في العربية بصور نطقية متعددة على النحو الآتي :

أ. الكاف الخفيفة (ڴ = G). ب. شبه الزاي (ژ = ʒ) ج. الجيم العربية(جـ = dʒ)

د. شبه الصاد (ص= G). هـ. شبه السين (ش = ʃ).

أي : في درجة القرب أو البعد منه ، كقوله : " ونسبة الكاف إلى الغين هي نسبة القاف إلى الخاء"[1]، أو يشير بها إلى العلاقة بالنسبة للهمس والجهر بين الأصوات. أما في أصوات الحركات فيشير بها إلى الاستغراق الزمني Duration في طول الحركات وقصرها Vowel-Length.

ومع كل هذا فإن رسالة ابن سينا تمثل طوراً مهماً من أطوار التأليف الصوتي، وتجديداً فريداً في الدراسات الصوتية العربية ؛ لما احتوته من مباحث جديدة ، كما أنها في نفس الوقت تعد حلقة وصل بين الدراسات الصوتية السابقة والحديثة واللاحقة.

وقد اتسم أسلوبه في كل ذلك بالإيجاز في الوصف والدقة في التعبير، غير عابي بالمحسنات اللفظية أو بالصور البلاغية إلا ما يؤيد الفكرة ويقوي العبارة ،فتميزت رسالته بإحكام المنطق وبراعة التعبير.

[1] أسباب حدوث الحروف ، ص: 17.

المصادر والمراجع والدوريات :

- **المصادر:**

- أسباب حدوث الحروف أبو علي بن سينا راجعه وقدم له: طه عبدالرؤوف سعد1398هـ1978م مكتبة الكليات الأزهرية .
- الشفاء لابن سينا الطبيعيات (النفس) تحقيق جورج قنواتي وسعيد زايد الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975 م.
- علم الأصوات عند ابن سينا د. محمد صالح الضالع جامعة الإسكندرية دار المعرفة الجامعية .

- **المراجع العربية :**

- أصوات العربية بين التحول والثبات حسان سعيد النعيمي، ص:23 ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، طبع دار الكتاب جامعة الموصل ، 1998 م.
- الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ط4 ، مكتبة الانجلو المصرية مصر ، 1978م.
- الأعلام ،لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ط9، 1990م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي ، ط مصر ، 1299هـ .

- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، 1978م .
- قاموس حتي الطبي ط 4 1977م.
- قاموس المورد منير بعلبكي دار المشرق ودار العلم للملايين1998م.
- معجم المؤلفيـــن عمر رضـــا كحالـــة دار إحياء التراث العربي (د ت) .
- النشر في القراءات العشر أبو الخير محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري إشراف ومراجعة على محمد الضباع طبع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- **المراجع الأجنبية :**

*clinical anatomy for Medical Students,Richards snell.1998
* Element of Central Phonetics.
* The Principles of Language Stud

- **الدوريات**

التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب هنري فليش تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين مجلة مجمع القاهرة ، الهيأة العامة لشؤون الطباعة الأميرية سنة 1968 م.

عطفُ البيانِ
بينَ أصالةِ الذاتِ واحتواءِ البدلِ

•د . عبدالعالم محمد القريدي

يذهبُ غالبية النحويين إلى وجود تشابهٍ بين عطف البيان والبدل المطابق، فقالوا: كلُّ ما جاز أن يُعرب عطف بيانٍ جاز أن يُعرب بدلاً مطابقاً إلا في مسائل لم يصح فيها أن يُعرب عطفُ البيان بدلاً [1] ، وهي مسائلُ لم تقنع آخرين بهذا الإعراب فرأوها نتيجةَ التنظير العقلي الذي لا يستند إلى السماع، لكنَّ هذه الرؤية اصطدمت بحديث أوائل النحاة كسيبويهِ عن عطف البيان وذكره في مصنَّفاتهم، إضافةً إلى أنَّ مسائل هذا الباب وتفريعاته تستند إلى أصلٍ من أصول النحو المتَّفق عليها وهو القياس، ولهذه وتلك أردتُ في هذا البحث أنْ أتتبع هذا الباب موضوعاً وشروطاً، وأن أقف على نقاط الاختلاف بينه وبين البدل المطابق.

ورود مصطلح عطف البيان لدى النحويين:

جاء ذكر هذا المصطلح عند نحاة البصرة، فذكره منهم سيبويه (ت180هـ) في كتابه في باب النداء عند حديثه عن توابع

[1] يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة التوفيقية، القاهرة: 2003م 3/ 172

المنادى، فقال:" وزعم يونس أنَّ رؤبة كان يقول: يا زيدُ زيداً الطويلَ ... وقال رؤبة:

إنِّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سطْرا لَقائِلٌ يا نصرُ نَصْراً نَصْرْاً

وأمَّا قول رؤبة فعلى أنَّه جعل(نصراً) عطفَ بيانٍ، ونصبَهُ، كأنَّه على قوله: يا زيدُ زيداً"[1] .

وقد ذكر المصطلح أيضاً المبرد(ت285ه) عند حديثه عن الشاهد السابق، فقال:"فمن قال: يا نصرُ نصراً نصراً فإنه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان"[2].

تفسير مصطلح عطف البيان:

سُمِّي عطفاً؛ "لأنَّه أتى بعد اسمٍ مشترك تابعاً له، كما يتبع المعطوفُ المعطوفَ عليه في حروف النسق، وسُمِّي بياناً؛ لأنَّه يفصل بين مسميين مشتركين في الاسم، مثل أنْ يكون معك رجلان، كلٌّ منهما يُعرف بالكنية، كأبي عبد الله وأبي محمد فتذكر الكنية المشتركة بينهما، ثم تُبيِّنها بالاسم المخصوص به أحدهما، كقولك: مررت بأبي عبد الله زيدٍ" [3].

---

[1] الكتاب، لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ)، تحق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة: 1968م 2/ 185- 186

[2] المقتضب، للمبرد:أبي العباس محمد بن يزيد(ت 285هـ)، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: د. ت 4/ 209

[3] كتاب المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ)، تحق: عبد الحميد حمد الزوي، منشورات جامعة قاريونس ، ط1، بنغازي: 1994م 421/2

تعريف عطف البيان عند النحويين:

هو تابعٌ(ولا يكون إلا اسماً ظاهراً)، جامد(غير مشتق فلا ضمير فيه) غالباً، يخالف متبوعه(ولا يكون متبوعه إلا ضميراً) في لفظه، ويوافقه في معناه المراد منه الذات(أي: حقيقة متبوعه لا أمر عرضي طارئ عليها) مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة، وتخصيصها إن كان نكرةً، نحو: جاء إحسانٌ رجلٌ(إذا كان[إحسان] من الأعلام المشتركة للذكور والإناث)[1].

شروط عطف بيان:

1. أنْ يتفق عطف البيان مع متبوعه في النوع والعدد خلافاً للرضيّ والزمخشري، فذهب الأخير إلى أنَّ(مقَامُ إبْرَاهِيمَ) عطف بيان على(آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) في قوله تعالى: **[** فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إبْرَاهِيمَ**]** [آل عمران 97]، وهو عند الجمهور: خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، أو مبتدأٌ خبرُه محذوف، ولعلَّ المخالفة تُقبل إذا كانت النكرة مخصوصة، نحو: مررتُ بمُحمَّدٍ رجلٍ عاقل[2].

2. أنْ يكون عطف البيان أعرف من متبوعه، أمَّا جعلُ سيبويه(ذا الجُمَّة) عطف بيان على(هذا) في قولهم:(يا هذا ذا

---

[1] ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط12، القاهرة: 1996م 3/ 539

[2] ينظر: المقرب، لابن عصفور: على بن مؤمن(ت669هـ)، تحق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد: 1971م، ص 272، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام: جمال الدين بن يوسف(ت761هـ)، تحق: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت: 1994م 3/ 21

الجُمَّة) ولم يجعلْهُ نعتاً رغم أنَّ الإشارة أعرف من المضاف إلى ما فيه(أل)؛ لأنَّ نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلَّىً بـــ(أل)[1].

3. تجب المطابقة بين عطف البيان ومتبوعه نوعاً، وعدداً، وتعييناً [2].

الفرق بين عطف البيان والنعت[3]:

1. عطف البيان لا يكون إلا جامداً، كالأعلام والأجناس، والنعت يكون مشتقاً، أو مؤولاً بالمشتق، كاسمي الفاعل والمفعول.

2. لا يحتوي عطف البيان على ضميرٍ يعود على متبوعه، خلافاً للنعت الذي يتحمَّل ذلك.

3. عطف البيان لا يعمل في الظاهر الذي يليه، خلافاً للنعت.

افتراقُهُ عن التوكيد:

يفترق عطف البيان عن التوكيد أنَّ التوكيد وضعت له العرب ألفاظاً مختصة لا يجوز أن يكون بغيرها[4] ، كما يفترق عنه في أنَّ التوكيد"لا يوضح المؤكد"[5].

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة: د.ت 126/3

(2) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك: محمد بن عبد الله(ت672هـ)، تحق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، ط1، القاهرة: 1990م 3/ 326

(3) كتاب المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري 2/ 421- 422

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي: علي بن مؤمن(ت 669هـ)، تحق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط1، بيروت: 1999م 1/ 301

(5) شرح الرضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تحق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي: 1978م 2/ 394

أغراض عطف البيان:

1. إيضاح متبوعه إذا كان معرفةً، وهو متفقٌ عليه بين النحويين، ومثاله قول الراجز:

أقسم بالله أبو حفصٍ عمر ما مسَّها من نقبٍ ولا دبرْ

2. تخصيص متبوعه إذا كان نكرةً، وإلى هذا ذهب الكوفيون والفارسيّ وابن جنيّ والزمخشريّ وابن عصفور والشلوبيني وابن مالك وابنه بدر الدين[1] وجعلوا منه قوله تعالى: **[** أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِين**]** بتنوين(كَفَّارَةٌ) بجواز كون(طَعَامُ)عطف بيان على (كَفَّارَةٌ)[المائدة95]،وقوله تعالى:**[** مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ**]** [إبراهيم16]، بجعل (صَدِيدٍ) عطف بيان على(مَّاءٍ)،وقوله تعالى: **[** تُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ **]**[النور35]، بجعل(زَيْتُونَةٍ) عطف بيان على(شَجَرَةٍ)، وذهب جمهور البصريين إلى البدلية؛ لتشبتهم بأنَّ النكرات مجهولة،والمجهول لا يبين المجهول[2]،ورجح المحقِّقون قول الكوفيين ومن تبعهم بسبب"أنَّ بعض النكرات قد تكون أخصَّ من بعض،والأخصُّ يبين غير الأخص"[3] .

---

[1] ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري: خالد بن عبد الله، دار الفكر، د. ت 2/ 131

[2] السابق، الصفحة نفسها، وهمع الهوامع 5/ 192.

[3] شرح التصريح على التوضيح، للأزهري2/ 131 ، وشرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: بدر الدين محمد بن مالك(ت686هـ)، تحق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، د. م، د. ت، ص 516.

3. توكيد متبوعه، نحو قول الشاعر:

إنِّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سطْرا لَقائِلٌ يا نصرُ نَصْراً نَصْرْاً

ويرى الرضيّ– كما نقل السيوطي– أنه توكيد لفظي؛ لانتفاء الزيادة والوضوح عنه[1].

4. المدح، وإليه ذهب الزمخشريُّ، حيث جعل(البَيْتَ الحَرَامَ) عطف بيان لـــ(الكَعْبَةَ) في قوله تعالى:**[** جَعَلَ اللَّهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَاماً لِّلنَّاسِ**]** [المائدة97] ثم رجع إلى إعراب الجمهور في أنه توكيد لفظي[2].

التشابُهُ بين عطف البيان والبدل:

تقرَّر لدى النحويين أنَّه ما جاز أن يُعرب عطف بيان جاز أن يُعرب بدلاً إلا في مسائل، وقد أشار سيبويه إلى هذا التطابق بينهما، فقال:" قلتُ: أرأيتَ قول العرب: يا أخانا زيداً أقبلْ؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل؛ لأنَّه منصوب في موضع نصب، وقال قوم: يا أخانا زيدُ. وقد زعم يونس أنَّ أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: يا زيدُ، كما كان قوله: يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا، فيُحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادىً"[3].

---

(1) همع الهوامع، للسيوطي 5/ 190- وشرح السيوطي على ألفية ابن مالك(المسمى البهجة المرضية)، تحق: علي سعد الشتيوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس: د. ت، ص 262

(2) يُنظر: حاشية الصبان 3/ 125

(3) كتاب سيبويه 2/ 184- 185

ما افترق فيه عطف البيان عن البدل[1]:

من النحاة مَن عدّ عطف البيان بدلاً مطابقاً؛ وذلك للشبه القوي بينهما، حيث فرقوا بينهما في طلب الأهمية، ففي مثل(أقبل أخوك محمد) فيجوز أن يكون(محمد) بدلاً إذا قُصد الاهتمام به، ويجوز أن يكون عطف بيان إذا قُصد الاهتمام بالأخوة[2]، ومنهم مَن رأى فرقاً بيّناً في مسائل لا يصح فيها أن يكون عطف البيان بدلاً[3] ، وهذه المسائل هي:

1. ألا يكون المتبوع ضميراً أو تابعاً لضمير في عطف البيان، قياساً على النعت، فالضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيرُه بياناً له، خلافاً للكسائي والزمخشري الذي أجاز إعراب(أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ)عطف بيان للهاء في(بِهِ)في قوله تعالى:**[** مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ**]** [المائدة 117] وخالف جمهور النحاة في إعرابه بدلاً؛ إذ يُبدل من الضمير ولو ضمير مثله.

---

(1) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، لمصطفى محمد بن عرفة(ت 1230هـ)، دار السلام، ط2، القاهرة: 2005م 2/ 955- 961

(2) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، ط3، الأردن: 2008م 3/ 186

(3) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3/ 327

2. ألا يخالف عطف البيان متبوعه في التعريف والتنكير؛ لذا أُعربت (نَاصِيَةٍ) في قوله تعالى: [لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ*نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ][العلق 15–16] بدلاً من(النَّاصِيَةِ) ولم تُعرب عطف بيان للاختلاف بينهما في ذلك، أما في البدل فلم يُختلف في جواز مخالفته لمتبوعه.

3. ألا يكون عطف البيان جملةً، خلافاً للبدل؛ لذا لم يجز إعراب(هل هذا إلا بشرٌ مثلُكم) عطف بيان لـــ(النَّجْوَى) في قوله تعالى:[وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ] [الأنبياء 3]، ولم يجز(أَن تِلْكُمُ الجَنَّةُ) عطف بيان من(نُودُوا) في قوله تعالى:[ونُودُوا أَن تِلْكُمُ الجَنَّةُ][الأعراف 43] رغم تجويز أهل المعاني للبدل في الآيتين.

4. ألا يكون عطف البيان تابعاً لجملة، خلافاً للبدل؛ لذا لم يجز[اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً] أن تكون عطف بيان من(اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ)في قوله تعالى:[قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ* اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وهُم مُّهْتَدُونَ][يس20–21]، ومن ثم كانت بدلاً.

5. ألا يكون عطف البيان فعلاً تابعاً لفعل خلافاً للبدل؛ لذا لم يجز إعراب(يُضَاعَفْ)عطف بيان من(يَلْقَ)في قوله تعالى:[ومَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً*يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ][الفرقان 68–69].

6. ألا يكون عطف البيان بلفظ الأول، خلافاً للبدل إذا كان مع الثاني زيادة فائدة، ومن ثم لم تكن(كُلَّ) الثانية عطف بيان من(كُلُّ) الأولى في قوله تعالى:[وتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا][الجاثية 28]؛ لأن الشيء لا يبين نفسه، وجازت بدلاً من سابقتها؛ لاتصال الثانية بسبب الجثوّ، ويرى ابن هشام(كُلَّ) الثانية عطف بيان؛ لاتصالها بزيادة فائدة، مثل قول الشاعر:

يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَّلِ تطاول الليلُ عليك فانزلِ

7. ألا يكون عطف البيان في نية إحلاله محل الأول، خلافاً للبدل الذي يجوز فيه نية تكرار العامل؛ لذا يتعيّن عطف البيان ويمتنع البدل في نحو(يا زيدُ الحارثُ)؛ لأن(يا) لا تباشر ما فيه(أل)، وفي نحو(يا زيد هذا)؛ لأنه يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف وهو ممنوع، وفي نحو(أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ)؛ لأنه يلزم إضافة ما فيه أل من المشتقات من غير المثنى والجمع إلى المجرَّد منها عند الإضافة المحضة، وهو ممتنع لدى الجمهور خلافاً للفراء، وفي نحو(أيُّ الرجلين زيدٍ وعمروٍ جاءك)؛ لأنه يلزم إضافة(أيّ) إلى مفرد معرفة، وهو غير جائز، وفي نحو(زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ)؛ للزوم معنًى أنَّ زيداً أفضل النساء، وهو غير مراد، وفي نحو(جاءني كِلا أخويك

زيدٍ وعمروٍ)؛ حتى لا تضاف (كِلا) إلى متفرق، وهي ممنوعة بلا ضرورة.

8. لا يكون عطف البيان في تقدير من جملة أخرى خلافاً للبدل، لذا تعيّن عطف البيان وامتنع البدل في نحو(هندٌ قام عمرٌو أخوها)، و(مررتُ برجلٍ قام عمرٌو أخوه)، و(زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه)؛ حتى لا يكون(أخوها، أخوه، أخاه) من جملة أخرى فتخلو جملة الخبر(قام عمرو، ضربتُ عمراً) من رابط.

9. يختلف عطف البيان عن البدل في أنَّ عطف البيان مُتمم لمتبوعه خلافاً للبدل الذي يكون فيه المتبوع في نية الطرح دائماً أو غالباً، نحو: جاء زيدٌ عمرٌو(فعمرٌو: بدل غلط من زيد، ومن ثم كان في نية الطرح)[1].

10.لا يجوز حذف المتبوع في عطف البيان خلافاً للبدل الذي يجوز فيه ذلك عند بعضهم الذي جعل(الكَذِبَ) بدلاً من الضمير المحذوف في(تَصِفُ)في قوله تعالى:[ولا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ] [النحل 116].

11.لا يجوز قطع عطف البيان عند الجمهور بخلاف البدل الذي يجوز فيه ذلك.

---

[1] ينظر: المقرب، لابن عصفور: على بن مؤمن(ت669هـ)، تحق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد: 1971م، ص 272

12.لا يجوز تعدد عطف البيان خلافاً للبدل في بعض أقسامه، كبدل البداء القابل للتعدُّد، وقد خالف الزمخشري فذهب إلى تعدُّد عطف البيان، وجعل منه(ملكِ الناسِ) عطف بيان على(رَبِّ النَّاسِ) في قوله تعالى:[قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ*مَلِكِ النَّاسِ] [الناس 1-2][1].

وهذه الفروق تجعلنا نُعيد النظر فيما رآه الرضيُّ في قوله : "وأنا الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان"[2] ، لاسيما أنَّ سيبويه ذكر عطف البيان بكتابه كما أسلفنا[3] وليس كما زعم الرضيُّ، إضافةً إلى تباين الغرض بين البابين، فغرض عطف البيان غرض معنوي يتمثل في إيضاح الذات نفسها وكشفها وتبيين حقيقة متبوعه وتخصيصها، أما البدل فغرضه الدلالة على ذات متبوعه بلفظ آخر يساويه في المعنى سواءً كان بتكرار ذلك اللفظ أو بلفظ آخر مرادف له[4]، وهذه التفرقة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار؛

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري 2/ 133
(2) شرح الرضي على الكافية 2/ 379
(3) يُنظر: الكتاب، سيبويه 2/ 185- 186
(4) يُنظر: النحو الوافي 3/ 549

لأنها منبثقة عن أحكام اللغة التي تقتضي تمييزاً لخصائصها وكشفاً لأسرارها.

ولعل شهرة عطف البيان وافتراقه عن البدل جعلت بعض النحاة ينظم هذه الفروق في أبياتٍ من النظم، فيقول[1]:

فالعطفُ لا يُضمر ثم لا يقعْ من بعد ما أُضمر فيما يتبعْ
ولم يخالفْ أولا في النُّكرِ كذاك في العُرف بدون نكرِ
ولا يكون جملةً أو تابعا لجملةٍ ولا لفعلٍ واقعا
أو نية التكرار للعواملِ أو هي في التقدير من أخرى تَلي

شواهد عطف البيان الشعرية:

أ. <u>قال طالب بن أبي طالب القرشيّ:</u>

أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلا أُعيذكما باللهِ أنْ تُحدثا حربا

الشاهد: تعين(عبدَ شمسٍ) عطف بيان لـ(أخوينا)؛ لأنه لو أُعرب بدلاً لوجب ضم معطوفه(نوفلاً) على النداء تمشياً مع نية تكرار العامل، وقد جاءت روايته بالنصب كما اتضح من المعطوف(نوفلا)[2].

ب. <u>قال المرار الأسدي:</u>

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعا

---

[1] الناظم: السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب الأقصى المتوفَّى سنة1356هـ ، ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، لابن عرفة 2/ 955- 961

[2] يُنظر: حاشية الصبان 3/ 127

الشاهد: تعين(بشرٍ) عطف بيان لـــ(البكري)؛ لأنه لو أُعرب بدلاً للزم أن يضاف(التارك) وهو مشتق عامل مفرد محلى بـــ(أل) إلى(بشرٍ) الخالي منها، وهو ممنوع إلا إذا كان المشتق العامل مثنًى أو جمعاً[1].

ج. قال عبد الله بن كَيْسبة، ونسبه ابن يعيش لرؤبة:

أقسم باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ ما مسَّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَرْ

الشاهد فيه: مجيء(عُمر)عطف بيان لـــ(أبو حفص)، وكلاهما معرفة علَم[2].

د. وقال رؤبة:

إنِّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سطْرا لَقائِلٌ يا نصرُ نَصْراً نَصْرا

روايات البيت:

أ. (نصر) الأول: رُوي بوجهين: الضم (نصرُ) ، والنصب (نصراً).

ب. (نصر) الثاني: روي بأربعة أوجه: الضم(نصرُ)، والرفع بالتنوين(نصرٌ)، والنصب(نصراً)، والجر(نصرٍ).

ج. (نصر) الثالث: روي بوجه واحد هو: النصب(نصراً).

---

(1) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 1/ 301- 302

(2) يُنظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي: عبد القادر بن عمر(ت 1093هـ)، تحق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة: 1984م 5/ 154

فيجوز أن يكون الثاني والثالث عطفيْ بيان:

1. إذا جاء الأول مضموماً والثاني مرفوعاً منوناً(يا نصرُ نصرٌ نصراً).
2. إذا جاء الأول مضموماً والثاني منصوباً(يا نصرُ نصراً نصراً)[1].

هـ. قال عبد الله بن رواحة:

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَلِ تطاولَ الليلُ عليك فانزلِ

الشاهد: جواز إعراب(زيدَ) الثانية عطف بيان للأولى، إضافةً إلى جواز إعرابها منادى، أوتوكيداً، أو بدلاً[2].

و. قال جرير:

يا تيمَ تيمَ عَديٍّ لا أبا لكم لا يلفينكم في سوءةٍ عمرُ

الشاهد: جواز إعراب(تيمَ) الثانية عطف بيان للأولى، إضافةً إلى جواز إعرابها منادى، أوتوكيداً، أو بدلاً[3].

ز. قال ذو الرمة[4]:

لمياءُ في شفتيها حُوةٌ لَعَسٌ كالشمس لما بدتْ أو تُشبه القمرا

ويروى عجزه: (وفي اللثات، وفي أنيابها شنبُ)[5].

---

(1) يُنظر: شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي: عبد القادر بن عمر(ت1093هـ)، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق: 1978م 6/ 203-204، والمقتضب، للمبرد 4/ 210

(2) يُنظر: شرح الأشموني 3/ 281

(3) يُنظر: السابق، الصفحة نفسها.

(4) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3/ 328

(5) يُنظر: شرح الأشموني 3/ 232

الشاهد: جواز كون(لَعَسٌ) عطف بيان لـــ(حُوَّة)؛ لأن(الحُوَّة) تعني مطلق السواد، و(اللَعَس): سواد يسير يشوبه حُمرة[1] ، كما يجوز أن يكون من بدل الغلط[2].

خاتمة البحث:

يتَّضحُ من خلال البحث أن لعطف البيان صورَهُ الخاصة التي تجعل منه باباً نحوياً مستقلاً مغايراً للبدل، وأنَّ إرجاع النحويين لبعض صوره إلى البدل المطابق لا تُنقص من استقلاليته، فاحتمالُ بعض الشواهد النصّية له، وشيوعُ ذكره بين مصنَّفات النحويين، وتمشيّه مع قواعد اللغة يعضُد تلك الاستقلالية ويقوِّيها.

(1) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك 3/ 328
(2) يُنظر: شرح الأشموني 3/ 233

المصادر والمراجع

1. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام: جمال الدين بن يوسف(ت 761هـ)، تحق: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت: 1994م.

2. تشييد المباني لتوضيح ما حوته الأجرومية من الحقائق والمعاني،عبد الله بن محمد الغماري(ت1413هـ)، دار المشاريع للطباعة، ط2، د. م: 2005م.

3. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ضبط: محمد فريد، المكتبة التوفيقية، القاهرة: 2003م.

4. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، لمصطفى محمد بن عرفة(ت 1230هـ)،دار السلام،ط2،القاهرة: 2005م.

5. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة: د.ت.

6. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي: عبد القادر بن عمر(ت 1093هـ)، تحق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة: 1984م.

7. شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي: عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق: 1978م.

8. شرح التسهيل،لابن مالك:محمد بن عبدالله (ت672هـ)، تحق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، ط1، القاهرة: 1990م.

9. شرح التصريح على التوضيح،للأزهري:خالد بن عبدالله، دار الفكر، د. ت.

10. شرح الرضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تحق: يوسف حسن عمر،منشورات جامعة قاريونس–بنغازي: 1978م.

11. شرح السيوطي على ألفية ابن مالك (المسمى البهجة المرضية)، تحق: علي سعد الشتيوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس: د. ت.

12. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: بدر الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، د. م، د. ت.

13. شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي: علي بن مؤمن (ت 669هـ)،تحق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط1، بيروت: 1999م.

14. كتاب المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري(ت 616هـ)، تحق: عبد الحميد حمد الزوي، منشورات جامعة قاريونس ، ط1، بنغازي: 1994م.

15. الكتاب، لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ)،تحق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة: 1968م.

16. معاني النحو، فاضل السامرائي،دار الفكر، ط3، الأردن: 2008م.

17.المقتضب،للمبرد:أبي العباس محمد بن يزيد(ت 285هـ)، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: د. ت.

18. المقرب، لابن عصفور: على بن مؤمن(ت669هـ)، تحق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد: 1971م.

19. النحو الوافي،عباس حسن،دار المعارف،ط12، القاهرة: 1996م.

20. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) ، تحق : عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت: 1979م.

باكورة النشاط
اللغوي عند العرب

• د . مجدي حسين أحمد شحادات

الملخص :

تضم هذه دراسة :"باكورة النشاط اللغوي عند العرب " أربعة عناوين فرعية لطبيعة النشاط اللغوي في فترة ما قبل التقعيد اللغـــوي، التي حكم عليها العلمـــاء في هذا العصر بالغموض والظلام، ومثل هذا الحكم يضع الدرس اللغوي عند العرب موضع الريبة ويشكك في حقيقة الفلسفة النحوية العربية والفكر العربي الذي ساهم في إرساء قواعدها ؛ لذا فقد تم عرض الإرهاصات السابقة للنشاط اللغوي حول النصوص العربية في القرن الأول الهجري ، فكانت تلك الإرهاصات بمنزلة البيئة الخصبة التي يمكن أن تثمر النحو العربي بفكره المنظم وفلسفته الراقية ، وتقطع أي شك يمكن أن يدحض أصالته .

المقدمة:

يعد الدرس اللغوي القديم مثار اهتمام العلماء في هذا العصر، فالدراسات الحديثة تسعى إلى تحليل العوامل المؤثرة في صقل هذا الدرس ، والكشف عن الأسباب الرئيسة في تكوين أصوله

الفكرية، فطفولة هذا الدرس يراها بعض العلماء غامضة يحيطها شيء من الضبابية ، لكن في الحقيقة فإن مرحلة ما قبل التقعيد لم تحض باهتمام كبير لكشفها ، بقدر ما لاقت مرحلة النضوج والتطور من اهتمام ؛ لذا يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على باكورة النشاط اللغوي الذي مارسه العرب قبل قيام النحو العربي بشكله العلمي المنظم الذي شكّل فيما بعد بذرة حقيقة للنحو العربي .

لقد ظهر التفكير اللغوي عند العرب في صورته العلمية المنظمة في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ، أي مع ظهور أول مصنف يحمل بين طياته معالم واضحة لعلم جديد يبحث في العربية وعلومها، فكشف هذا المصنف عن تطور الدرس اللغوي بمستوياته المختلفة– نحواً وصرفاً وأصواتاً– بعد إرهاصات عملية للنشاط العلمي حول النصوص اللغوية ، من هنا جاءت هذه الدراسة لتعرض لتلك الإرهاصات وحقيقة أثرها في تكوين الإطار الفكري للدرس اللغوي ، وطبيعة الجو العام للبيئة اللغوية عند العرب في مرحلة ما قبل التقعيد .

إنَّ الجانب الأهم في النشاط اللغوي عند العرب هو بُعْدُه العلمي؛ فقد كان بمنزلة النواة الحقيقية لقيام النحو العربي بصورة العلم المستقل ، الذي جاء بقواعد لغوية محددة و ضوابط علمية ثابتة عكست فكرا لغويا ناضجا له منطقه وفلسفته .

مظاهر النشاط اللغوي عند العرب

يعد النشاط اللغوي عند العرب في بدايات العصر الإسلامي والفترة الزمنية التي سبقت صدر الإسلام بقليل، من الإرهاصات المهمة التي تؤكد بكل وضوحٍ التطور النسبي للفكر اللغوي عند العرب ، تلك الفترة التي يرى كثير من الباحثين أنها تخلو تماما من أي نشاط يمثل نواة حقيقية تؤسس لعلم جديد، أو إشارة مباشرة تعكس معرفة ثقافية لغوية عندهم، لتمثل مثل ذلك الإرهاص أو تلك الأسبقية، ومن هذه المظاهر التي يمكن البحث فيها إرهاصات لباكورة النشاط اللغوي والمعرفة الثقافية للنحو عند العرب هي:

- **الكتابة.**
- **النقد اللغوي.**
- **نقط القرآن.**
- **القراءات القرآنية.**

أولا : الكتابة

عُرفت الكتابة في الجزيرة العربية منذ زمن مبكر[1]، لذلك رأى بعض الباحثين أن العرب كانوا على وعي بدائي بالفكر اللغوي ،

---

[1] انظر: الفهرست، ص11، تاريخ الأدب العربي، ج63/1 وهامش (2).
: المفصل في تاريخ العرب، ج152/8 ، 248.
: مصادر الشعر الجاهلي، ص 46 ، ص113 وما بعدها .
: العصر الجاهلي/شوقي ضيف، ص139.
: فقه اللغة/ علي وافي، هامش (1)، ص 107.
- على أن النشاط الكتابي لا يضرب بجذور بعيدة في البيئة العربية ، وقد استعمله على الأغلب خاصة القوم وعبّادهم في فترة ما قبل الإسلام.

فالكتابة تحتاج إلى تمييز الكلمات بعضها من بعض على النهج السليم الذي تدعو إليه ضوابط اللغة وتراكيبها.

وحملت إلينا بعض أشعار الجاهلية إشارات متناثرة هنا وهناك عن الكتابة ومهاراتها فالأخنس التغلبي يقول[1]:

لابنةِ حَطّان بن عَوْفٍ مَنازِلٌ كَما رقّشَ العنوان في الرَّق كاتبُ

ويقول المرقش الأكبر[2]:

الدار قفرٌ والرسوم كما رقّش في ظهر الأديم قلــمْ

وتعكس هذه التشبيهات في علاقاتها واقع البيئة العربية التي عاشها الشعراء وقد كانت الكتابة جزءا من تلك البيئة ومظهرا فكريا ارتبطت به ثقافة عصرهم.

إن الكتابة في إطارها الفكري نشاط علمي يؤكد بكل وضوح أن العرب قد استعملوها وسيلة علمية للتعبير عن أبجدية لغتهم ، فهي وسيلة جديدة تعكس تفكيرا واقعيا عاشه العرب؛ ليقدموا لنا هذه الرموز المحددة كأدوات يعبر بها عن اللغة بمستواها الفصيح الذي هو نموذج اللغة المعربة في تصريفها وبنائها[3]

---

(1) المفضليات ، ص204.

(2) المفضليات ، ص237.

(3) انظر: عيون الأخبار، ج43/1.
: صبح الأعشى ج3/ 110،8.
: فقه اللغة/علي وافي ، ص254.
- وعلماء العرب يرون أن أول من وضع حروف العربية هم عرب من الأنبار، وقد مثلت مرحلة نظام الرموز البعد الأعمق في التفكير اللغوي عند العرب المسلمين.

"فالكتابة بالمعنى الدقيق للكلمة هي التكنولوجيا التي شكلت النشاط الفكري للإنسان الحديث وزودته بالطاقة"[1].

والحقيقة التي تؤكد مكانة الكتابة في النشاط اللغوي عند العرب ــ كإرهاص للتفكير اللغوي ــ تظهر من معرفتهم برسم تلك الحروف بما يناسب منطق اللغة وسلامة تراكيبها، فمن يستطيع أن يميز الحروف في الوقت الذي كانت الكتابة تخلو من مظاهر النقط والشكل، لا يخلو من وعي وإدراك لغوي لا يستهان به ، فالعرب لم يكونوا فارغي الأذهان من تلك المعرفة البدائية لبعض تقاليد اللغة التي استخدمها النحويون لاحقا للتعليل"في ذوات الواو والياء والهمز، والمد والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء وذوات الواو بالواو"[2] .

وعليه إن التأكيد على مكانة الكتابة عند العرب ضمن نشاطهم اللغوي ليس وليد الحماسة والتعصب،بل هي الحقيقة العلمية التي تبناها كثير من علماء الدراسات اللغوية الحديثة، وقد نقل لنا جورج مونان قول أحدهم:"...إن أولئك الذين أوجدوا الكتابة وأتقنوها كانوا من فحول اللغويين ، وهم الذين أبدعوا علم

---

[1] الشفاهية والكتابية، ص165. وجورج مونان يرى أن معرفة الكتابة عند المصريين ساعدت على الكشف عن التفكير الذي قدمته مصر للعالم من طريق لغتها.تاريخ علم اللغة، ص35.

[2] الصاحبي، ص18.

اللغة"[1]. وكان سوسير يلفت الانتباه إلى الميل الدائم بين الدارسين للتفكير في الكتابة بوصفها الشكل الأساسي للغة[2]، ومن هنا أخذت الكتابة هذه المكانة في الفكر اللغوي.

ومع مجيء الإسلام ونزول القرآن الكريم أخذت الكتابة عند المسلمين تتبلور في وعي حقيقي ، وفكر عميق ، فقد استدعت الحاجة من الصحابة كتابة القرآن الكريم ، بذلك أصبحوا أمام محك حقيقي ليثبتوا ذلك الفكر في ترجمة النص المسموع إلى نص مكتوب ، يحافظ على المستوى اللغوي الفصيح الذي جاء به القرآن الكريم عن طريق أبجدية العربية بما يوافق ضوابطها الإعرابية وقواعدها التصريفية.

وبعد ظهور خط المصحف جاءت مظاهر الوعي اللغوي في عصر الصحابة واضحة كل الوضوح تتجاوز حدود المعرفة العامة عند أبناء العربية ، فموقف الكتاب من قضايا الألف والواو والياء، والأصل الذي تعود إليه أحرف العلة في تصريف الأفعال المعتلة على سبيل المثال[3]، تثبت–دون شك –الافتراض الذي يُعدُّ الكتابة من المظاهر المهمة جدا في أسبقية المعرفة

---

(1) تاريخ علم اللغة، ص35. و يؤكد د . ناصر الدين الأسد معرفة العرب للكتابة معرفة صريحة مباشرة ، انظر : مصادر الشعر الجاهلي ، ص 77 و ما بعدها .

(2) انظر: الشفاهية والكتابية، ص51. ولمزيد من المعلومات، انظر: أصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي.

(3) انظر: المفصل في تاريخ النحو، ص69.

اللغوية وممارستها عند العرب، وتضع أيدينا على جذور القواعد النحوية واللغوية التي تعين على حسن القراءة والكتابة[1] .

ثانيا : النقد اللغوي

بدأ النقد عند العرب منذ فترة مبكرة ، وقد غلب عليه الطابع الفردي الذي يعكس الإحساس الفطري في تمييز الأدب، فكان نقدا مرتجلا هينا يسير ملائما لروح العصر وللأدب العربي نفسه، وجاءت أحكامه انطباعية ذوقية تدل تلميحا لا تصريحا على تفكير أدبي ولغوي يحاول ضبط النتاج الأدبي وفقا لصورة العربية الفصيحة التي اشتهرت بين لهجات العرب[2] .

لقد ظهر النشاط النقدي عند العرب في الجاهلية على شكل ملاحظات بسيطة حول الشعر والشعراء فكان قوام هذه الملاحظات الذوق الطبيعي الساذج الذي يتناول اللفظ والمعنى الجزئي المفرد ،ويعتمد على الانفعال والتأثر دون أن تكون هناك

---

[1] انظر: الحلقة المفقودة، ص15.

مع الإشارة إلى أن كتاب الوحي منهم من كان على معرفة بالكتابة قبل الإسلام ، فهم من خاصة القوم الذين كان لهم الشأن الخاص في إمارة مكة و إدارة شؤونها التجارية والاجتماعية . انظر: طليعة التفكير اللغوي ، ص 3-4.

[2] انظر: نقد الشعر، مقدمة المحقق ، ص17 ،21.

: طليعة التفكير اللغوي، ص9.

إن المقصود في بداية النقد النظرة التقيمية للأدب العربي ، وليست بداية النقد بمفهومه العام ؛ لأن النقد بدأ مع الإنسان ، منذ أن عبر عن إحساسه الفطري تجاه الفن والجمال عامة دون تعليل أو تفسير . أنظر: نقد الشعر، مقدمة المحقق، ص17.

قواعد مدونة يُرجع إليها، أو فكر تحليلي يبين سبب تلك الأحكام والملاحظات[1] .

ومن الأمثلة التي تطالعنا في باكورة النشاط النقدي ما يلي:

1. عاب النابغة الذبياني على حسان بن ثابت استعماله صيغة جمع التقليل في موضع يتطلب صيغة جمع التكثير ، وذلك لما يناسب الدلالة المقصودة في الأبيات وهي الفخر .

فحسان يقول:

لنا الجَفَناتُ الغرُّ يلْمَعْنَ في الضّحى وأسْيافُنا يقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا[2]

فقال له النابغة:" أنت شاعر ولكنك أقللت جفانك، وقال الصولي: فانظر إلى هذا النقد الجليل الذي يدل على نقاء كلام النابغة، وديباجة شعره، قال له:

أقللت أسيافك لأنه، قال أسيافنا، وأسياف جمع لأدنى العدد، والكثير سيوف، والجفنات لأدنى العدد والكثير جِفان"[3] .

وإذا أنعمنا النظر في هذا النقد وجدناه محاولة فردية انطباعية اعتمدت على الذوق الفطري ، فالنابغة ليس له معرفة بالمصطلحات الصرفية ولا يقدم تحليلا لغويا ، إنما ميّز شعر

---

[1] انظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب/ عبد العزيز عتيق، ص109.

[2] شرح ديوان حسان بن ثابت، ص424.

[3] الموشح، المزرباني، ص17-25.

حسان بهذه الألفاظ (جفنات، وأسياف) عن طريق المعنى الذي أراد حسان إيصاله في هذه الأبيات.

2.عاب طرفة بن العبد على المسيب بن علس استعمال صيغة معجمية في دلالة غير مناسبة في قوله:

وقدْ أتَناسى الهمّ عِنْدَ احتِضَارِهِ بناجٍ عليْه الصيْعَرِيَةِ مُكْدَمِ [1]

فقال له طرفة : استنوق الجمل.

وقد عُدّ هذا النقد من باب المناقلة الدلالية بين الصيغ المعجمية حيث أسقط المسيب صفة الناقة (الصيعرية) على الجمل ؛ لذلك قال طرفة استنوق الجمل[2] ، وهذا دليل عند بعض العلماء على عدم تمكن الشاعر من دلالات الألفاظ[3] .

3.ظاهرة الإقواء: وهي أهم الملاحظات التي أخذت على الشعراء، فالإقواء اختلاف حركة الروي ، بحيث تكون قافية مرفوعة مثلا، وأخرى مخفوضة ، وهذا من عيوب القوافي التي وقع فيها كبار الشعراء[4]. فهم يُقْوُون في قصائدهم للحفاظ على الوزن الموسيقي، وليس خطأ في البناء الشعري للقصيدة أو

---

[1] ديوان المسيب بن علس، ص127.
[2] انظر: طليعة التفكير اللغوي، ص9.
[3] انظر: تاريخ النقد العربي/ عتيق، ص21.
[4] انظر: الشعر والشعراء، ص46.
: نقد الشعر، ص181.
: العمدة، ج164/1.

الحالة الإعرابية للقافية، بل هم يضحون بالتصرف الإعرابي في آخر البيت من أجل إقامة الوزن[1] .

والنابغة الذبياني من كبار الشعراء الذين وُجِدت هذه الظاهرة في شعرهم فهو يقول:

زَعَم البَوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غَدا وبِذاك خبّرنا الغُرابُ الأسودُ

عَنيْـت بذلك إذْ هُم لَكَ جِيْرَة فِيْها بِعطْفِ رسالة وتودُد[2]

فالروي في هذه القصيدة مكسور، لكن الروي في البيت الأول جاء مرفوعا (الأسودُ) ، فاضطر الشاعر إلى كسره على الرغم من وجوب رفعه، لا جهلا منه بالحالة الإعرابية، إنما للحفاظ على الوزن الموسيقي، فالإقواء أقل سوءا من أن يختل الوزن لموسيقي للقصيدة عند فحول الشعراء.

وممن نقل عنه هذه الظاهرة كذلك دريد بن الصمة ، الذي يقول:

نَظَـرْتُ إليْـه والرِّمَـاحُ تَنُوشُهُ كَوَقْع الصَّيامي في النَّسيْج المُمَدّدِ

فَطاعنْتُ عنْهُ الخَيْل حتّى تنَهْنَهَتْ وحتَّى عَلاني حالكُ اللون أسودُ [3]

فالروي في القصيدة مكسور، في حين جاء روي البيت الثاني مرفوعا، ليضطر الشاعر بذلك إلى الإقواء ويقيم الوزن.

---

[1] انظر: الظواهر اللغوية، ص51.

[2] ديوان النابغة، ص 89-90.

[3] ديوان دريد بن الصمة، ص10.

وعليه نجد أن الملاحظات التي أخذت على الشعر والشعراء "جاءت مقتضبة في طرحها اللغوي ، وجزئية جدا في هندسة البناء العام للعربية ... فضلا عن أنها لا تشي بفكرٍ لغوي، طبقا لمفهوم محدد أو قاعدة لغوية معهودة" [1] ، إنما تدل تلميحا لا تصريحا على معرفة فطرية في هيكل العربية وطرق بنائها، قبل أن تكون عند العرب دراسات في اللغة أو النحو أو الصرف ، وهذا يثبت أن ضوابط الظاهرة اللغوية موجودة عند العرب ، ولو على مستوى الإحساس البدائي غير المحدد ، الذي انتقل مع تطور الفكر العربي، وقيام النص اللغوي المكتوب إلى تفكير عملي ؛ لذا يردّ هذا الإثبات فرضية أن النحو العربي جاء وليد الفطرة والبداية الغامضة[2] .

ومع مجيء الإسلام أخذ النقد يتبلور في مفهوم محدد ، ويتماشى مع التحليل المعلل وقرع الحجة بالحجة[3]، وإلى جانب ذلك ظهرت ملامح النقد اللغوي بصورة مستقلة ، فاستطاع اللغويون والنحاة النهوض به لتتكون نواة حقيقية لهذا النقد على أسس علمية كان أساسها القياس المعلل الذي يوافق سنن العربية ، ولا

---

[1] طليعة التفكير اللغوي، ص10.

[2] انظر: تاريخ الأدب العربي، ج2/ 123.

[3] انظر : نقد الشعر، مقدمة المحقق، ص23.

يُسلم بمآخذ الشعراء ما لم تتوافق مع القياس حتى عند فحول الشعراء ، وهذا عيسى بن عمر يقول أساء النابغة في قوله:

فَبِتُّ كَأنّي ساوَرتْني ضَئِيْلَة مِنْ الرّقْشِ فِي أنْيابِها السُّم ناقعُ [1]

فناقعٌ موضعها النصب على الحال.

وأخذ عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي على الفرزدق قوله:

وَعضّ زَمَان يا ابن مَرْوانَ لمْ يَدعْ مِنْ المَالِ إلا مُسَحّتا أو مجلّفُ [2]

فرفع الفرزدق (مجلّف) للحفاظ على القافية على الرغم من أنه منصوب ، والرفع هنا يحتاج إلى تعليل وتقدير بعيد.

وبناء على هذا التطور النسبي في الحركة النقدية اللغوية عند العرب في فترة صدر الإسلام ــ التي يرى فيها العلماء بداية متواضعة ومضطربة ــ نما هذا الاتجاه في أبعاد أفقية ثم رأسية حتى أصبح محطة مهمة في طليعة التفكير اللغوي عند العرب ، وإرهاصا عمليا يعكس الصورة الحقيقية لذلك النقد.

ثالثاً : نقط القرآن

هو المظهر الثالث من مظاهر الوعي اللغوي عند العرب والمسلمين، وقد ظهر في القرن الأول الهجري على يد أبي الأسود الدّؤلي[3]، ومثّل هذا المظهر مرحلة متقدمة من أطوار

---

[1] ديوان النابغة، ص 121

[2] ديوان الفرزدق، ص75

[3] تشير أغلب الروايات أن ذلك تم في عهد زياد، وفي فترة ولايته على العراق ما بين (49هـ ـ 53هـ)
انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ج562/3، الأغاني، ج298/12.
: إيضاح الوقف والابتداء، ص40-41.
: المحكم في نقط المصحف، ص4 وما بعدها
: حياة اللغة العربية، ص66-69.

الفكر اللغوي العربي، فعكس الإحساس العملي عندهم ضوابط العربية الفصحى وأصبحت طبيعة التفكير لديهم أكثر من مجرد نشاط فردي أو معرفة خاصة عند فئة من المجتمع ، لأنه بعد نزول القرآن وتداول النص القرآني ارتفع مستوى الوعي اللغوي عند المسلمين وبدأت الحاجة ماسة عند كل فئات المجتمع الإسلامي لتلاوة القرآن الكريم وفقا للنطق السليم الذي نزل به دلالة وتركيباً.

وترى الدراسات اللغوية الحديثة أن جهد أبي الأسود في نقط القرآن هو اللبنة الأولى في بناء النحو العربي والبداية الحقيقية التي تتماشى وقانون النشوء[1]. فهذا الجهد تخطيط بارع للدراسة اللغوية كطريق جديد ومنهج سليم ، في وقت ما زال الدرس اللغوي لا يعرف النهج العلمي المنظم ، وعمل أبي الأسود في نقط القرآن لفت نظره ــ دون شك ــ إلى ظواهر لغوية كثيرة ؛ لأن عمله تناول ظاهرة التصرف الإعرابي للمفردات والتراكيب [2]، فقام بضبطها بالعلامات الإعرابية كما يقتضيها التركيب النحوي وتفرضها الدلالة، ومن هنا أخذ هذا الجهد مكانته في النحو العربي.

---

[1] انظر : ضحى الإسلام، ج219/2.
: الأصول/ تمام حسان ، ص23.
: النحو العربي والعلة/ مازن، ص39.
: دراسات في النحو/ حسن عون، ص64.

[2] انظر: العربية/ يوهان فك ، ص 15.

لقد شكلت هذه الخطوة في تاريخ النحو العربي الريادة الحقيقية لأبي الأسود ، ولكن ليس معنى الريادة وضع قواعد نحوية أو صرفية محددة ، إنما كانت الريادة بملاحظة الظواهر اللغوية واستيعابها ، فهذا جهد لا يتصور أن يقوم به غير عالم باللغة وأسرارها[1]، عنده ما يكفيه في ذهنه من المعرفة الخاصة بالظواهر الإعرابية ، تساعده على تقديم تلك الرموز المحددة للحركات الإعرابية بما يتناسب و الحالات الإعرابية ، لتمثل هذه الرموز فيها بعد جوهر النحو العربي وفلسفته[2] .

وتأتي أهمية نقط الإعراب في الدرس اللغوي من أن هذه المرحلة تمثل البداية الأساسية للنشاط العقلي حول النص اللغوي: قرآن، حديث، أدب[3]، فإدراك أبي الأسود لتصرف الكلمات ووظائفها التركيبية، وما ينجم عن ذلك من اختلاف الحركات يعكس فهما عميقا للتفكير اللغوي عند العرب، على أن ملاحظاته لم تصل إلى حد الاصطلاح في مفردات الإعراب، بل وضعت هذه الاصطلاحات في فترة متأخرة عنه، فقد حدد أبو الأسود

---

(1) انظر: تاريخ النحو العربي، ص 61.

(2) انظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص 22.

(3) انظر: في أصول النحو، ص 161.
: نزهة الألباء، ص 11.
ويرى أبو المكارم أنه ليس من المستبعد أن يكون أبو الأسود قد وضع تصنيفا معينا لهذه الحركات المختلفة... (مضمومات، مفتوحات، مكسورات) انظر: تاريخ النحو العربي، ص 68.

بفطنته وذكائه أن الحالات الإعرابية تختلف باختلاف مواضع الألفاظ الدلالية في التركيب[1].

رابعاً : القراءات القرآنية

شكلت القراءات القرآنية أهم مظاهر النشاط اللغوي عند العرب، فكانت ثاني مظهر عملي للتفكير اللغوي في بناء النص القرآني؛ لأنه مع تعدد وجوه القراءات القرآنية بدأت المداولات والمناظرات حول هذه الوجوه، فنتج عن ذلك بعض المسائل اللغوية والنحوية والصرفية على نطاق ضيق كان هدفها فهم معاني القرآن فهما دقيقا واضحا[2]. ومن ذلك ما جاء في قراءة سورة الفاتحة في قوله : **[**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**]**[3] فقد روي أن عيسى بن عمر وأبا حاتم اختارا قراءة "مَالِكِ"بالألف ورويت هذه القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم .. واختار أبو عبيدة قراءة "مَالِكِ"بغير ألف ورويت كذلك هذه القراءة عن النبي الكريم[4] .

ويلاحظ أن القراءتين تصبان في دلالة مشتركة ، وفهم هذه الدلالة بناء على القراءتين ومقبوليتها يثبت أن ذهن المسلمين في تلك الحقبة الزمنية لا يخلو من فكر لغوي ساعد على استيعاب

---

(1) انظر: تاريخ النحو العربي، ص 69.
: مكانة الخليل في النحو العربي ، ص 18.
(2) انظر: تطور الدرس النحوي، ص 20-22.
(3) الفاتحة، آية 3.
(4) انظر: إبراز المعاني، ص 70.

الفروق التركيبية بينهما؛ لتشكل هذه المسائل فيما بعد مقدمات طبيعية أثبتت النشأة الأولية للنحو العربي ، ومهدت له كـــأي علم من العلـــوم تـــدرج حتى نضـــج بعد منتصف القرن الثاني[1].

لقد اكتسبت القراءات القرآنية مكانتها في باكورة النشاط اللغوي؛ لأن أغلب أئمة القراء والمقرئين كانوا من علماء اللغة الأوائل الذين ورثوا طائفة من وجوه القراءات كانت سابقة بالزمن على الاشتغال باللغة والنحو[2]، فهذه معرفة ضرورية لكل من تصدى لقراءة القرآن ،تنم عن فكر لغوي عميق يساعد على ضبط النص القرآني في ضوء التصحيفات والتحريفات التي كان يتعرض لها[3] .

ومع تطور الفكر اللغوي أصبحت وجوه القراءات القرآنية بحاجة إلى تعليل وتأويل، فالقراء ابتداء لم يفكروا في دراسة علم يبحث في العلل والتأويل، بل نضجت الفكرة عندهم في حلقات

---

(1) انظر: مكانة الخليل بن احمد، ص 14، 18.

(2) انظر: اثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ص 45. من هؤلاء العلماء: ابن أبي إسحاق الحضرمي تلميذ أبي الأسود.وعيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء،والخليل بن احمد ويونس وغيرهم.

(3) انظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص 57. ومن هذه الأمثلة التي عدها حسن عون في كتابه (دراسات في النحو) ص 71، نذكر :

1- قال تعالى: [مَا أَغْنَى عَنكُمْ جَمْعُكُمْ ومَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ] "الأعراف 48".
فتستكبرون بالباء أم بالثاء تستكثرون.

2- قال تعالى: [ومَا كَانَ استِغْفَارُ إبْرَاهِيمَ لأبِيهِ إلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وعَدَهَا إيَّاهُ] "التوبة 114".
فكلمة (إياه) بالباء أم بالياء.

العلم التي كانت تدور حول القرآن، والتي كانت تتطرق إلى مناقشات لغوية حول بعض القراءات القرآنية[1] ، فكانت سببا مباشرا في ثراء البحث اللغوي، خاصة في المواقف التي اختلف فيها القراء، ومثال ذلك: قوله تعالى: [هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ] [2] .

"فكلمة أطهرُ" بالرفع خبر، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر "هن أطهرَ" بالنصب على الحال[3] .

وقال تعالى: [ويَضِيقُ صَدْرِي] [4] .

فالفعل يضيق في قراءة الجمهور مرفوع ، بينما قرأ يعقوب بنصبه[5] . قال تعالى: [ولا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الجَحِيمِ][6] .

قال جمهور على جزم (تُسْأَلُ)، لكن أُبيّا وعبدالله على رفعه[7] ، وكل هذه الآراء لها تخريجها النحوي الذي يثبتها.

ولم يتوقف الثـــراء اللغوي الـــذي قدمته القـــراءات عند هذه التخريجات النحوية، فشكلت القراءات كذلك نتاجا خصبا لقضايا متعددة في العربية وعلومها ، فالقراء أثاروا مسائل جديدة تحاكي

---

(1) انظر: مدرسة الكوفة، ص 20.
(2) هود، آية 78.
(3) الجامع لأحكام القرآن، ج52/9.
(4) الشعراء، آية 13.
(5) النشر في القراءات العشر، ج251/2.
(6) البقرة ، آية 119.
(7) معاني القرآن/ الفراء، ج75/1.

فكرا متقدمـــا ، كان أهمهـــا مثـــلاً وصف الأصوات ومخارج النطق ، والتي سميت فيما بعد علم الأصوات ، ذلك العلم الجديد الذي ظهر على يد القراء[1]؛ لأنهم كانوا مضطرين إلى إخراج الحروف مخارج دقيقة تطابق نطق السلف لها، وكذلك هم بحاجة إلى معرفة المد وقوانينه وإلى أحكام الهمز ومعرفة لهجات العرب فيه [2].

الخاتمة:

هذه هي مظاهر النشاط اللغوي عند العرب التي تثبت بكل وضوح أن نشأة النحو لم تكن غامضة كل الغموض[3]محاطة بالظلام[4]، بل إنها نشأة عربية خالصة، جاءت بمقتضى الفطرة[5] والإحساس البسيط ، ثم تدرج هذا العلم بالنضوج والتطور. وتمشيا مع سنن النمو والارتقاء تشكل هذا العلم من طفولة واضحة مثّلت النشاطات اللغوية الأولى الجذور الأساسية والنواة الحقيقية التي أمدته بعد ذلك بالحياة، فكان النحو كأي علم من العلوم موافقا لسنن الأشياء بالتطور الطبيعي وميلاد الأفكار، نشأ ضعيفا ثم أخذ طريقه إلى النمو والقوة والاكتمال بخطى

(1) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ،ص 75.

(2) الظهور المقصود هنا هو البحث في أصوات العربية ومخارجها، كتنوعات نطقية خاصة بالعربية وحروفها.

(3) انظر: ضحى الإسلام، ج218/1.

(4) انظر: النحو الوافي، ج3/1.

(5) انظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص 1 .

سريعة ، وفق ما يحيط به من ظروف وشؤون ساعدته على التشكل والنمو بما يلائم البيئة والحاجة إليه[1] .

ويمكن التأكيد على أن النتاج اللغوي للعرب اقتصر في تلك الفترة الزمنية على نشاط فكري محدد – من نقد ونقط وقراءات – حول النص المسموع والمكتوب من قرآن وأدب ، فعكست هذه الممارسات شذرات متناثرة ونظرات عامة هنا وهناك،لم تكوّن اتجاها، ولم تحدد قاعدة ،ولم ترسم اصطلاحا، لكن شكلت هذه الفترة مخاضا طويلا للنحو العربي– تدخلت خلالها أسباب كثيرة–حتى استوى عند سيبويه في كتابه، وهذا هو الوجه الحقيقي للتطور الطبيعي وميلاد الأفكار ، التي انبثقت عن النشاط العملي حول تلك النصوص .

[1] انظر: في تاريخ العربية ، ص 9 .

المصادر و المراجع:

1. إبراز المعاني: أبو شاقة الدمشقي، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، الكتب العلمية، بيروت .

2. أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي: عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي: بيروت، 1978.

3. الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق:علي محمد البجاوي، نهضة مصر.

4. أصل الخط العربي وتطوره: سهيلة ياسين الجبوري، جامعة بغداد، 1977.

5. الأصول: تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد، 1988.

6. الأغاني: أبو فرج الأصفهاني، دار إحياء التراث.

7. إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباري النحوي ، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق: 1971.

8. تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، تحقيق:عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط5 ، القاهرة.

9. تاريخ النحو العربي: على أبو المكارم، المكتبة النحوية.

10. تاريخ النقد الأدبي: طه أحمد إبراهيم، دار الحكمة: دمشق، 1972.

11. تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، إحسان عباس ، دار الشروق : عمان ،1993 .

12. تاريخ النقد الأدبي عند العرب: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية: بيروت، 1986، ط4.

13. تطور الدرس النحوي: حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970.

14. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، الكتب العلمية: بيروت، 1993.

15. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة: الكويت، 1977.

16. حياة اللغة العربية: حفني بك ناصف، جامعة القاهرة: القاهرة، 1958، ط2.

17. دراسات في اللغة والنحو: حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، 1969.

18. ديوان دريد بن الصمة: تحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة، 1981.

19. ديوان الفرزدق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي: بيروت، 1992.

20. ديوان المسيب بن علس: تحقيق: عبد الرحمن الوصيفي، مكتبة الآداب، القاهرة، 2003.

21. ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: مصر.

22. شرح ديوان حسان بن ثابت: تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981.

23. الشعر والشعراء: ابن قتيبة، محمود محمد شاكر، دار المعارف: مصر، 1966.

24. الشفاهية والكتابية، والترج. أولج، تحقيق: حسن البنا عزالدين . عالم المعرفة: الكويت: 1994– العدد 182.

25. الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية: بيروت، 1997.

26. صبح الأعشى : القلقشندي، المؤسسة المصرية العامة: وزارة الثقافة.

27. ضحى الإسلام: أحمد أمين، الكتب العلمية: بيروت، 2004.

28. الظواهر اللغوية في التراث النحوي: على أبو المكارم، القاهرة الحديثة: القاهرة، 1968.

29. العربية دراسة في اللغة واللهجات، يوهان فك، ت: رمضان عبد التواب، الخانجي: القاهرة، 2003، ط2.

30. العصر الجاهلي: شوقي ضيف، دار المعارف: القاهرة، ط19.

31. العمدة: ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل: بيروت، 1981، ط5.

32. عيون الأخبار: ابن قتيبة الدينوري، شرح: مفيد قميحة، الكتب العلمية، بيروت، 2003.

33. الفهرست: ابن النديم، تحقيق: يوسف على طويل، الكتب العلمية، بيروت، 1996.

34. فقه اللغة: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر الفجالة: القاهرة.

35. في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي: دمشق، 1987.

36. المحكم في نقط المصحف: أبو عمر الداني، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر: دمشق، 1986، ط2.

37. مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي، مصر، 1958، ط2.

38. معاني القرآن: الفراء، ت:محمد علي النجار، دار السرور.

39. المفصل في تاريخ العرب : جواد العلي ، دار العلم للملايين: بيروت ، بغداد ، 1978، ط2.

40. المفصل في تاريخ النحو العربي: محمد خير الحلواني، الرسالة: بيروت، 1979.

41. المفضليات: المفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط8.

42. مكانة الخليل في النحو: جعفر عبابنه، دار الفكر:1984.

43. الموشح: المزرباني، ت: محي الدين الخطيب، المطبعة السلفية: 1385هـ، ط2.

44. النحو العربي والعلة:مازن المبارك،دار الفكر:1971،ط2.

45. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف:مصر،1966 ، ط3.

46. نزهة الألباء: ابن الأنباري ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنارة، الزرقاء– الأردن، 1985، ط3.

47. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، قدم له: علي محمد الصباغ، الكتب العلمية ، بيروت.

48. نقد الشعر: قدامة بن جعفر، تحقيق:محمد عبد المنعم خفاجى، الكتب العلمية، بيروت .

الأبحاث :

– طليعة التفكير اللغوي إلى نهاية صدر الإسلام :عبد الحميد الأقطش ، مجلة الآداب، جامعة قنتوري، قسنطينة، الجزائر ، 2004 .

الإعراب في العربية
بين القديم والحديث

• د . محمد مختار بريون

هذا عرض مختصر لرأي الدكتور إبراهيم أنيس في مسألة الإعراب في لغتنا العربية ، وبعض من تأثر به ، ومن انبرى له للرد عليه ومناقشته ، ثم نتبين ــ بعدئذٍ ــ وجه الاعتراض.

وقبل أن نشرع في تفصيل رأي الدكتور إبراهيم أنيس في هذه المسألة ، يحسن بنا أن نذكر أنه استند في رأيه هذا إلى أقوال سابقة له ، منها رأي أبي علي محمد ابن المستنير ، المعروف بقطرب (المتوفى سنة 206 هــ) إذ يخالف قطرب نحاة العربية الذين يرون أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك .

ويرى قطرب أن الإعراب ((لم يدخل لعلة ، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان))[1]، إذ قال : ((لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ،وإنما أعربت العرب كلامها ،لأن الاسم في حال الوقف

---

[1] مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري : 93 - 100 ، تح محمد خير الحلواني ، ط / دار الشروق العربي ، بيروت حلب ، الأولى ، 1992 .

يلزمه السكون للوقف،فلو جعلوا وصله بالسكون لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ، ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان))[1] .

هذا هو الرأي الذي انفرد به قطرب في القدماء ــ فيما يذكر في كتبهم ــ ولقد اعترض عليه بوجوه منها ما ردَّ به أبو البقاء العكبري (ت616هـ) بقوله : ((لو كان ذلك من أجل الثقل لفُوِّضَ زمام الخبرة إلى المتكلم ، وكان يسكن إذا شاء ، ويحرك إذا شاء فلما اتفقوا على تسكين المتحرك ، وتحريك الساكن بأي حركة شاء المتكلم لَحْنٌ ، دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه)) [2] .

((وقال المخالفون له ردًّا عليه : لو كان كما زعم ، لجاز خفض الفاعل مرَّة ، ورفعه أخرى ، ونصبه ثالثة ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا ، إنما هو الحركة تعاقب سكونًا يعتدل به الكلام ، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخيَّر في ذلك ، وفي هذا فساد للكلام ، وخروج على أوضاع

---

[1] الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي : 70 ، 71 ، تح / مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت 1986

[2] مسائل خلافية : 98 .

العرب ، وحكمة نظام كلامهم))[1]، إذ إنهم اتفقوا جميعًا على أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور ، وغير ذلك .

ولقد تأثر بهذا الرأي ، وبغيره من آراء المستشرقين الدكتور إبراهيم أنيس ، فأشار إليه في مقدمة حديثه عن مفتاح السر في تفسير هذه الحركات ، والذي رآه في ظاهرة الوقف ، إذ يرى الدكتور أنيس : ((أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرًا أو نثرًا ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون ، كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل)) [2] .

واختتم حديثه بقوله : ((لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء ــ كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض)) [3] .

وهذا يعني أنَّ الدكتور أنيس يرى أن هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات يؤتى بها في الغالب ، لوصل الكلمات بعضها ببعض ، أي أنها حركات للتخلص من التقاء الساكنين عند وصل الكلام ، وأن معاني الفاعلية والمفعولية ، لا تعرف بضم الفاعل

---

[1] الإيضاح في علل النحو للزجاجي : 71 .
[2] من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس : 208 ، ط / القاهرة .
[3] من أسرار اللغة : 225 .

آخره ، أو بنصب المفعول آخره ، بل تفهم في غالب الأحيان من موقع الكلمات في الجملة العربية ، وأن النحاة القدماء هم الذين فسَّروها بعلامات على الفاعلية والمفعولية وغيرها .

أما الإعراب بالحروف في المثنى وفي جمع المذكر السالم والأفعال الخمسة ، فكان للدكتور أنيس ظن فيها أيضًا ، وهو أن إحدى حالاته كانت تخص قبيلة من القبائل العربية وهي الرفع ، وأما حالة النصب فقد كانت تخص قبائل أخرى ، فجاء النحاة حين هموا بوضع قواعدهم ، ووجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل، فخصوا الصيغة التي بالألف للرفع ، والصيغة التي بالياء لحالتي النصب والجر .

ولم يقتصر عمل النحاة ، الذين أسسوا قواعد الإعراب ــ كما يزعم الدكتور أنيس ــ على السماع والجمع واستنباط الأصول، بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، وأسرفوا في قياسهم، وابتكروا في اللغة أصولاً وقواعد،رغبة منهم في اطراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب[1] .

وهكذا حتى خضع لهؤلاء النحاة فيما بعد من جاء من الكتاب والشعراء في العصور الإسلامية ، والتزموا في إنتاجهم أصول هؤلاء النحاة ، خشية نقدهم وتشنيعهم ، لأنهم كانوا نقاد تلك العصور ، وسدنة ما بنوا من قواعد الإعراب[2] .

---

[1] من أسرار اللغة : 184 .

[2] ينظر المصدر السابق : 254 - 255 .

ولم يكن الدكتور أنيس أول من شكك في ظاهرة الإعراب في العصر الحديث ــ ولعله هو أول العرب الذين أثاروا هذه القضية ، وإنما هناك مستشرقون شككوا قبله في أهم ما تختص به اللغة العربية وهو الإعراب ، منهم" كارل فوللرز" و" باول كالة "[1] .

على أن هناك كثيرًا من المستشرقين ممن قال بأصالة الإعراب في العربية ، يقول الدكتور السامرائي:((ويكاد يجمع المستشرقون على أن الإعراب ظاهرة سامية ، فالمستشرق الألماني"برجستراسر **Bergstraesser**" يقول: إن الإعراب سامي الأصل تشترك فيه اللغة الأكدية وفي بعضه اللغة الأثيوبية "الحبشية " ونجد آثارًا منه في غيرها))[2].

وممن تــأثر من اللغويين العــرب بهذه الآراء الدكتور محمد أبو الفرج في كتابه"مقدمة لدراسة فقه اللغة " الذي قال : ((في رأيي أن المجتمع اللغوي العربي كان على هذه الشاكلة التي نراها من حولنا منذ العصر الجاهلي ، لغة فصحى مشتركة تستعمل في المحافل العربية العامة ، ويكتب بها الشعراء، ويخطب بها الخطباء ، ولهجات عامية مختلفة يتحدث بها الناس في أسواقهم وبيوتهم وحياتهم اليومية عامة هنا وهناك)) [3] .

---

[1] ينظر رأي هؤلاء المستشرقين في فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبد التواب : 276 - 278 ، ط/ الخانجي القاهرة ، الثالثة 1987 ، والمستشرقون والمناهج اللغوية ، د. إسماعيل عمايرة : 92 ، ط/ دار حنين عمان ، الثانية 1992 .

[2] فقه اللغة المقارن ، د. إبراهيم السامرائي : 119 ، ط/ دار العلم للملايين بيروت 1968 ، أنظر ذلك في " التطور النحوي للغة العربية " للمستشرق الألماني برجستراسر : 54 ، 55،إخراج وتصحيح د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1997 .

[3] مقدمة لدراسة فقه اللغة :91 وما بعدها ، ط/ دار النهضة العربية بيروت ، الأولى 1966 .

ثم جاء الدكتور مهدي المخزومي ليدافع عن أصالة الإعراب في العربية ، ويرد قول الدكتور إبراهيم أنيس بقوله : ((فإذا لم يكن للمعاني أثر في أحوال أواخر الكلمات ، فلماذا اختلفت الكلمات في حال الفاعلية والمفعولية والإضافة، وكيف يفسر اختلاف اللغات في الوقف ؟))[1].

و((إذا لم تكن الحركات أعلامًا لمعانٍ قصد إليها المتكلم ، بل لم تعْدُ أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها مع بعض فكيف يفسر الوقف على خالد في لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟،ويعني المخزومي بالجمل الثلاث: هل جاء خالد، وهل مررت بخالد، وهل رأيت خالدًا؟ التي استشهد بها الدكتور أنيس نفسه على لغة بعض العرب الذين ينتظرون، وهم الأزد،وأنهم ((إذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمة، وأطالوها، فكأنما هي واو،وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته، فكأنما هي ياء،فيقولون في مثل الجملتين:هل جاء خالــد، وهل مــررت بخالــد ؟ خالــدو، خالدي ، حين يريدون الوقف)) [2] .

وكيف يفسر موقف قريش ، ومن حذا حذوهم من القبائل الحجازية المجاورة ، الذين كانوا يقفون موقفًا وسطًا بين من ينتظرون ، ومن لا ينتظرون ، فيسقطون في الاسم المنون الضم

---

[1] مدرسة الكوفة :ص 250 ، مط / مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الثانية 1958 .
[2] ينظر أسرار اللغة : 212 ، ومدرسة الكوفة : 250 .

والكسر ، ويبقون على الفتح ، ويقولون : هل جاء خالد ، وهل مررت بخالد ، وهل رأيت خالدًا ؟ .

وفسَّر الدكتور أنيس كثيرًا من حركات الإعراب تفسيرًا صوتيًّا ، ومثَّل لنا بعينية أبي ذؤيب الهذلي ، التي مطلعها :

أمـــن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب مَنْ يجزع

قالت أميمة ما لجسمك شاحبًا منـــذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

يقول إبراهيم أنيس : إن هذه القصيدة من بحر الكامل ، وقد اشتملت على أكثر من ثمانين اسمًا منونًا ، تخضع الحركات التي قبل نون تنوينها لا إلى أصول الإعراب عند النحاة ، بل إلى طبيعة الصوت وانسجامه مع ما جاوره من حركات أخرى ورجح أن الكسرة في كلمة "معتب" سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في "تاء" هذه الكلمة ، أما كلمة "شاحبًا" في البيت الثاني فرجح الدكتور أنيس أن يكون الشاعر قد نطق بها "شاحبٍ" بكسر الباء لتنسجم مع الحركة قبلها ، وهكذا بدأ يتصرف في الحركات بزعم الانسجام الصوتي ، فيكسر المنصوب ، ويفتح المكسور ، وينصب المضموم ، ويحذف حركة الآخر أحيانًا ليضع بدلها السكون إذا سوَّغ له ذوقه ، وملكته الموسيقية المرهفة ذلك .

وهل الأذواق في الفنون تتشابه ؟! ومَنْ أدراه أن ذوقه يشبه ذوق أبي ذؤيب الهذلي حتى يتصرف في حركات آخر كلمات القصيدة تبعًا لذوقه ، ويزعم أنه يرجح أن الشاعر أبا ذؤيب هكذا نطقها ؟! .

ثم يضـــع الدكتـــور أنيس في نهايـــة حديثـــه عن الإعراب بالحركات هذه الظنون والترجيحات والاحتمالات في صف القوانين الصوتية للغة العربية ، ويذهب إلى أن قواعد الإعراب ((تخالف في بعض ظواهرها القوانين الصوتية للغة العربية))[1].

وكأني بالدكتور إبراهيم أنيس حينما قرأت له نظرته في ظاهرة الإعراب في اللغة العربية ــ ((وأنه يشهد له بها أصحاب الآذان الموسيقية المرهفة))[2] ــ يحاول أن يُخْرِج علم العربية من خانة العلوم إلى صف الفنون ، وأننا بحاجة ماسة إلى أصحاب آذان موسيقية مرهفة ليعيدوا لنا صياغة فن النحو العربي!.

ويردُّ المخزومي على قول الدكتور أنيس الذي يذهب إلى أن هذه الظاهرة بلغت في العربية حدًّا كبيرًا من الدقة والاطراد ، مما جعله يشك في أن تكون سليقة في متناول العرب جميعًا بقوله :إن في اللغات الأخرى ما هو أدق من هذه الحركات، فقد اتخذت بعض لغات الشرق الأقصى من اختلاف درجة الصوت وسيلة للتعبير عن المعاني المختلفة ،وسمى فندريس هذا التمييز بين المعاني"بالإعراب الداخلي"وسماه الدكتور إبراهيم أنيس بالنغمة الموسيقية ،ومثل له أنيس بكلمة "فان" في اللغة الصينية التي تؤدي ستة معانٍ لا يربط بينها قاسم مشترك هي:" نوم ،

---

[1] ينظر من أسرار اللغة : 253 .
[2] المصدر السابق : 252 .

يحرق ، شجاع ، واجب ، يقسم، مسحوق"وليس بين هذه المعاني من فرق سوى النغمة الموسيقية في كل حالة [1] .

كما يجعل المخزومي من اختلاف مدلولات الكلمات تبعًا لاختلاف بنائها في نحو: فَعَل ، وفُعِل ، مَفْعَل، مُفْعِل ، ومُفْتَعَل، ومُفتعِل، وهو ما لا يستطيع أن ينكره أحد في العربية ، وما يعترف به الدكتور أنيس[2] ، مرجحًا قويًّا آخر في تدخل الحركات في تحديد المعاني الإعرابية ، يؤيده ما وردنا من شعر ونثر، وما جاء في القرآن الكريم ، لا سيما تلك الأمثلة التي جاء فيها التقديم والتأخير[3] .

ويذهب المخزومي إلى أن عقلية المجتمع في البيئة العربية أرادت التفريق بين أحوال الكلمة في الجملة بعد أن فاتها التفريق بينها باللواحق كما هو في اللاتينية ، وأن اللغة إذا لم تتخذ من الحركات أعلاماً لتلك المعاني ، فهي مضطرة إلى أن تسلك طريقاً ثانية للتمييز بينها ، والذي رآه الدكتور أنيس في التزامها وضع الفاعل في موضع ، والمفعول في موضع آخر من الجملة في أغلب الأحيان[4] .

ولقد عدَّ المخزومي هذا النظام ، أي نظام الموضع من الجملة فارقًا بين الفاعل والمفعول في اللهجات الحديثة لا شك فيها ،

---

[1] ينظر مدرسة الكوفة : 252 ، والأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس : 123 - 124 ، ط/ دار النهضة العربية ، الثالثة 1961 ، واللغة لفندريس : 109 ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، ط/ مكتبة الأنجلو المصرية .

[2] ينظر أسرار اللغة : 227 .

[3] ينظر مدرسة الكوفة : 252 .

[4] ينظر أسرار اللغة : 228 ، ومدرسة الكوفة : 251 .

ولقد لجأت اللهجات الحديثة إليه ، لأنها فقدت تلك العلامات الأولى التي قامت في النحو العربي بمهمة التفريق بين المعاني الإعرابية المختلفة [1].

[1] ينظر مدرسة الكوفة : 253 - 254 .

من قضايا الرسم الإملائي
في التراث المجمعي(5)
الهمزة المتوسطة المضمومة كما في:
(شئون ، وشؤون) و(رءوس ، ورؤوس)
و(مسئول ، ومسؤول)

مفتاح بريّك الغرياني

عالج المجمع اللغوي بالقاهرة هذه القضية في دورتين مجمعيتين ، وأصدر فيها قرارين مختلفين ؛ فقد أقر المجمع في دورته السادسة والعشرين سنة 1960/1959م ما يلي:

إذا كانت الهمزة مضمومة رسمت على واو[1] مثل: (قرؤوا ، وشؤون) ؛ إلا إذا سبقتها كسرة قصيرة ، أو طويلة ، فترسم على ياء مثل: يستتبئونك ، ويستهزئون ، وبريئون ، ومئون) [2].

وفي الدورة السادسة والأربعين لسنة1980م،عالج المجمع هذه القضية ؛ بناء على مذكرة الدكتور رمضان رمضان عبد الوهاب الخبير بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وانتهى فيها إلى الضوابط التالية:

---

[1] مما تجب ملاحظته أن المجمع اللغوي بالقاهرة كان يعمل بقاعدة توالي الأمثال قبل صدور قراره الأول، انظر مجلة المجمع، جـ 1: 52، 38، 106، 128.

[2] صدر القرار في الجلسة التاسعة بالدورة السادسة والعشرين لمؤتمر المجمع، مجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عاماً (1932 – 1962) أخرجها محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (2) سنة 1391 هـ - 1971م.

أولاً: تتجنب الكتابة العربية توالي الأمثال.

ثانياً: تعد من الكلمات اللواصق التي تتصل بآخرها مثل: الضمائر ، وعلامات التثنية والجمع ، وألف المنصوب ، ولا يعد منها ما دخل عليها من حروف الجر، والعطف، وأداة التعريف ، والسين ، وهمزة الاستفهام ، ولام القسم.

ثالثاً: إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف ، أو واو وتوالي الأمثال في الخط كتبت الهمزة على السطر مثل:(يتساءلون ، ورءوس)إلا إذا كان ما قبلها من الحروف مما يوصل بما بعده ، فإنها تكتب على نبرة ، مثل: (بطئها ، وشئون ، ومسئول) [1].

وقد شغل المجمع اللغوي بالقاهرة بقضية تيسير الكتابة العربية منذ إنشائه إلى أن انتهى إلى القرارين المشار إليهما سابقاً[2].

والحديث عن الهمزة المتوسطة المضمومة يقودنا إلى قضية توالي الأمثال ، وهي قضية اضطربت فيها آراء علماء الرسم الإملائي من قدماء ، ومحدثين ، وفيما يلي تفصيل آرائهم.

---

[1] صدر القرار في الجلسة السابعة بمؤتمر الدورة السادسة والأربعين. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (1934 – 1984م) أخرجها محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي. منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط (1) سنة 1984م.

[2] انظر: تيسير الهجاء للشيخ أحمد الإسكندري . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. جـ 1: 369، 380، سنة 1935م.

- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ 8، وقد تضمن:
  - أ- تقرير لجنة الإملاء بالمجمع العلمي العراقي: 100.
  - ب- تقرير أساتذة اللغة العربية في معهد دار المعلمين العالية ببغداد: 102.
  - ت- قرارات المؤتمر الثقافي للجامعة العربية: 99.
- محاضر جلسات المجمع بالدورة الثانية والعشرين: 387. منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. سنة 1979م.
- اقتراح حامد عبد القادر. مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة (26): 212. منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. سنة 1960م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ 8: 95. سنة 1955.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. جـ 9: 109، 283. سنة 1957م.
- تحرير الرسم العربي. حامد عبد القادر. البحوث والمحاضرات للدورة (29) سنة 1963م.

ابن قتيبة الدينوري (276 هـ) في كتابه (أدب الكاتب) [1].

فقد عالج هذه القضية قائلاً: (إذا كانت الهمزة في الوسط مضمومة ، يكتفى بواو واحدة مثل: (اقروا)، و(قروا)، وهم (يقرون)،و(يملون)، و(يستهزون) ، و(مقرون) ، و(مخطون) ؛ ولكنه رجع عن رأيه في موضع آخر من كتابه بقوله :(مؤونة) ، و(شؤون)،و(رؤوس)،و(سؤول)،و(يؤوس) بعضهم يكتبه بواوين، وبعضهم بواو واحدة ، وكله حسن ، ورأى (ابن قتيبة) في قضية توالي الأمثال مؤسس على اجتهاد محض ، وليس له سند لغوي معلل.

ابن درستويه (327 هـ) في كتابه (كتاب الكتاب) ، فقد بسط الحديث عن هذه القاعدة في مواضع متعددة من كتابه ، وبين أثرها في التخلص من أحد الحرفين المتماثلين. معللاً هذه القاعدة بأن اجتماع المثلين مستثقل[2].

أبو عمرو الداني (444 هـ) في كتابيه (المحكم في نقط المصاحف) [3] ، و(المقنع في رسم مصاحف الأمصار) [4].

ابن الحاجب (646 هـ) في كتابه (الشافية) [5].

الزركشي (794هـ) في كتابه (البرهان في علوم القرآن) [6].

---

[1] ت. محمد الدالي. مؤسسة الرسالة. ط (2) سنة 1985م، انظر ص 264.

[2] ت. إبراهيم السامرائي، د. عبد الحسين الفتلي. الكويت سنة 1977م، انظر: 26، 32، 38، 39، 64.

[3] ت. د. عزة حسن. دمشق سنة 1960، انظر: 121، 125، 130، 144.

[4] ت. محمد أحمد دهمان. مكتبة النجاح. طرابلس، انظر: 61، 67.

[5] شرح الرضى على شافية ابن الحاجب جـ 3. ت. محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي سنة 1975م، انظر: 324.

[6] حققه. محمد أبو الفضل إبراهيم جـ 1. دار الفكر العربي، انظر: 397.

ابن الشجري (542 هـ) في أماليه[1].

أبو حيان الأندلسي (754 هـ) في (شرح التسهيل) ، قال: "ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف إحداهما إلا أنه قد يختار – في غير القرآن فيه – أن يكتب بواوين ؛ لأنه قد حذف من الكلمة في الخط حرف ، فيكره أن يحذف غيره" نقله (السيوطي) في (همع الهوامع)[2].

وممن أباح توالي الأمثال من القدماء ابن جني (393 هـ) في كتابه (عقود الهمز) [3] ، فقد عالج صور الهمزة كلها ، وذهب إلى أن الهمزة المضمومة بعد ضم تكتب بالواو في مثل (شؤون).

وممن التفت إلى قضية توالي الأمثال من المحدثين الشيخ (نصر الهوريني) في كتابه (المطالع النصرية) [4] ، وعلل هذا الحذف بكراهة توالي الأمثال ؛ استثقالاً لجمع صورتين.

وقد حذا حذو (ابن جني) في إباحة توالي الأمثال من المعاصرين:

أ-الشيخ أحمد الإسكندري عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة في بحثه (تيسير الهجاء) [5].

---

[1] ت. د. محمود محمد الطناحي جـ 2، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط (1) سنة 1992، انظر: 188.

[2] ت. د. عبد العال سالم مكرم جـ 6. دار البحوث العلمية. الكويت سنة 1980، انظر: 312.

[3] ت. د. مازن المبارك. دمشق سنة 1988. انظر: 60.

[4] ت. د.طه عبد المقصود. المكتبة السلفية. ط (1) سنة 1997م.

[5] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ 1: 375. سنة 1935م.

ب- الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (جامع الدروس العربية) [1] ، فقد استعرض مذاهب القدماء ، والمتأخرين في رسم الهمزة المتوسطة المضمومة ، وعلل توالي الأمثال في مثل: (رؤوف) ، و(رؤوس) بأنه القياس.

ج- الشيخ عبد الحميد بدران الفارسكوري في كتابه (قواعد الرسم الهينة في الهمزات ، والألف اللينة) [2].

د- سعيد الأفغاني (عضو المجمع اللغوي بالقاهرة) في كتابه (الموجز في قواعد اللغة العربية) [3] ، فقد استعرض قرار المجمع اللغوي بالقاهرة في شأن رسم الهمزة المضمومة في مثل (قرؤوا) ، و(شؤون) ، واستدرك قائلاً: كانوا قديماً يكتبون أمثال هاتين الكلمتين على واو واحدة ، قالوا: حتى لا تجتمع واوان ، وهي علة غير واردة ، فأي شيء في اجتماع واوين ؛ بل ثلاث واوات ، إذا كنا نتخلص بذلك من الاستثناء ، والتفريع ، ونجعل القياس مطرداً ، فلا نكتب اسم المفعول من (وأد) إلا هكذا: (موؤود) وذلك طرداً للقياس.

ه- عبد العليم إبراهيم في كتابه (الإملاء والترقيم)[4] ، فقد وقف أمام هذه القضية مستدركاً بقوله: (فالأصل في هذه الكلمات أن ترسم همزتها على واو؛ طبقاً للقواعد المقررة ، فلماذا

---

[1] المكتبة العصرية. بيروت. ط (14) سنة 1974م، انظر: 156.
[2] المطبعة العمومية بدمياط. ط (2) 1912م، انظر: 20.
[3] دار الفكر العربي ط (2) سنة 1970م، انظر الهامش: 417، 418.
[4] مكتبة غريب. ط (1) القاهرة، انظر: 121.

يضطرب الأمر بين أيدينا إذا جاءت بعد الهمزة واو المد ، وأي جيش صحب هذه الواو ، فأثار هذا الذعر ، وفرض هذه الأحكام الغاشمة؟ ، ولماذا لا تظل الهمزة على واوها الأصلية ، وتليها – في أخوة ، وحسن جوار– واو المد الجديدة ؟ وبهذا ترسم الكلمات السابقة هكذا: رؤوف – رؤوم – دؤوب – رؤوس – مرؤوس – صؤول – يؤوب – قؤول – خؤون – كؤوس – فؤوس – مسؤول – ميؤوس منه ، وأعتقد أن هذا الرسم المقترح لا يعوق القراءة ، وبعضه مألوف شائع في الكتابة مثل كلمة: شؤون).

و- نوري حسن المسلاتي في كتابه (قواعد الإملاء دراسة ، وتقويماً) [1] ، فقد أنكر قاعدة (توالي الأمثال) قائلاً: (وهذا الرأي في زعمي لا يعوّل عليه ، ولا يلتفت إليه من وجهين:

الأول : لأن فيه خـــروجاً عن المطـــرد المألـــوف في كتابة الهمزة ، لغير عذر ، ولا مسوّغ.

الثاني: لأن فيه استثناء من القاعدة دون سبب يوجب ذلك ، وإذا فتح باب الاستثناء فلن يغلق ، وسيثقل القاعدة ؛ ولذلك أوصى بكتابة (مسئول) ، و(مشئوم) ، و(شئون) على الواو هكذا: (مسؤول) ، و(مشؤوم) ، و(شؤون).

ز- الدكتور عمر الدقاق (عضو المجمع اللغوي بدمشق) في بحثه (قواعد الإملاء العربي) [2] ، فقد اقترح رسم الهزة

---

[1] دار الفضيل ببنغازي. ط (1) سنة 2005، انظر: 87.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج 73. جـ 4. جمادي الآخرة 1419 هـ - أكتوبر سنة 1998م، انظر: 933.

المضمومة فوق الحرف المجانس لها ، أي: على الواو إطلاقاً دون المفاضلة بين حركاتها ، وحركة ما قبلها ، ودون اعتبار لاتصال الحرف ، أو انفصاله بما قبلها ، أو بعدها مثل: شؤون ، يعبؤون ، رؤوف ، مسؤول.

ح- محمد الفاسي (عضو المجمع اللغوي بالقاهرة) في بحثه (تصحيح الأوضاع) [1].

ط- عبد الجواد عباس في بحثه (توضيحات إملائية)[2].

ي- حامد عبد القادر (عضو المجمع اللغوي بالقاهرة) في مقترحه المقدم إلى المجمع اللغوي بالقاهرة[3].

وقد آن الأوان لنبذ هذه القاعدة ؛ تيسيراً لقواعد الإملاء ، ووضع حد لاضطرابها ، وبلبلتها التي ضجّ منها الأدباء ، والمعلمون ، والقرّاء ، ونحن نميل إلى العمل بقرار المجمع اللغوي بالقاهرة في دورته السادسة والعشرين ، لسنة 1960 القائم على العمل بتوالي الأمثال ؛ وطوعاً لرأي المجمع في هذه الدورة ، واستئناساً بآراء علماء الرسم الإملائي ؛ يسعنا أن نعالج هذه القضية على الوجه الآتي:

1- الأصل ، والقياس في الكتابة تمثيل النطق ، وتصوير اللفظ ؛ لأن رسم الهمزة يساعد على صحة النطق بها ، ويقضي على الخلاف في رسمها ، ويحقق التطابق بين الكتابة ، والنطق.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ 5، شعبان 1403 هـ - مايو 1983م، انظر: 103، 104.

[2] مجلة الثقافة العربية. العدد الثالث. السنة الثالثة عشرة، انظر: 65.

[3] مجموعة البحوث، والمحاضرات بمؤتمر الدورة السادسة والعشرين لسنة 1960م، انظر: 212، 213، 214.

2- إن الذين أنكروا قاعدة توالي الأمثال ؛ استثقالاً لجمعٍ صورتين ، أو أكثر لم يعللوا هذا الحذف تعليلاً منطقياً مقبولاً يحملنا على العمل بهذه القاعدة ، ويحقق التيسير المنشود.

3- إن هذه القاعدة تقوم على الذوق الذي ينفر من توالي الأمثال ، والأمزجة لا تحكم في صياغته قوانين اللغة ، أو قواعدها.

4- إن قرار المجمع اللغوي بالقاهرة القائم على كراهة توالي الأمثال ، لمٍ يوضع موضع التنفيذ ، وظل العمل بإباحة توالي الأمثال قائماً منذ إنشاء المجمع اللغوي سنة1934م إلى الآن[1] ، والجداول التالية تؤكد هذه الحقيقة ؛ بل إن المجمعيين في كل من دمشق ، والعراق، وعمان حرصوا على إباحة توالي الأمثال[2] ، والرأي المختار –عندي– طلباً للتيسير أن ترسم الهمزة على الواو إذا كانت مضمومة بعد ضمٍ ، كما في (شؤون) ، أو كانت مضمومة بعد فتح كما في (رَؤوف) أو كانت مضمومة بعد

---

[1] انظر كلمة (شؤون) في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ 1: 38، 52، 106، 128. س: 16. صدر في أكتوبر سنة 1934م.
جـ 2: 3. س: 9، 14 / 32. س: 3، 10 / 63. س: 2. صدر في مايو سنة 1935م.
جـ 3: 5. س: 6 / 41 / 180 / 171. س: 15. صدر في أكتوبر سنة 1936م.
جـ 5: 64. ع: 1. س: 9. صدر في سنة 1948م.
جـ 89: 18. ع: 1. س: 6، 7. صدر في شعبان 1421 هـ - نوفمبر 2000م.
جـ 93: 18. ع: 1. س: 3. صدر في شعبان 1422 هـ - نوفمبر سنة 2001م.

[2] انظر كلمة (شؤون) في مجلات مجامع اللغة العربية الآتية:
- مجلة المجمع العلمي العراقي. مج 38 جـ1: 121. س: 13. صدر في سنة 1987م.
- حولية مجمع اللغة العربية الليبي جـ 1: 118. س: 5، ص 146. س: 8.
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني جـ 26/25: 52. س: 21. صدر في سنة 1984م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج 73 جـ 4: 1103. س: 6. صدر في جمادي الآخرة سنة 1419هـ الموافق أكتوبر سنة 1998م.

سكون كما في (مَسْؤُول) ، أو كانت ساكنة بعد ضم ، كما في (مُؤْمن).

5- أن تكون كراهة توالي الأمثال مقصورة على القرآن الكريم ؛ محافظة عليه ، واحتراماً للتقاليد الموروثة.

رسمت كلمة (شؤون) في التراث المجمعي بهمزة على الواو ؛ وفقاً للقرار المجمعي الأول الصادر في سنة 1960م ، وخلافاً للقرار المجمعي الثاني الصادر في 1980/3/24م ، وفيما يلي مواضع ورودها على حسب المصدر ، والصفحة ، والعمود ، والسطر ، والكاتب.

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
المعجم الوسيط جـ 1 ط (2) [1].	469	3	33	
المعجم الوسيط جـ 1 ط (2).	470	1	2 ، 3	
المعجم الوسيط جـ 2 ط (3) [2].	488	2	2،30، 33	
المعجم الكبير (حرف الهمزة) [3].	498	2	2 ، 4	
المعجم الكبير (حرف الباء) [4].	213	2	18	

[1] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. سنة 1972م.
[2] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. سنة 1985م.
[3] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1970م.
[4] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1981م.

المعجم الكبير (حرف الباء).	616	1	18	
المعجم الكبير (حرف الجيم) [1].	525	2	3 ، 5	
المعجم الكبير (حرف الجيم).	528	1	14 ، 15	
المعجم الكبير (حرف الحاء) [2].	321	1	9	
في أصول اللغة جـ 4[3].	هـ		10	د.أحمد مختار عمر (عضو المجمع) [4]
ديوان الأدب للفارابي جـ 4[5].	207	1	8	
التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة للزبيدي جـ 7[6].	290	2	3،6، 14،2	

[1] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 2000م.

[2] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 2000م.

[3] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 2003م.

[4] يلاحظ أن الكاتب نفسه رسمها على النبرة (شئون) انظر المرجع السابق، ص 9. س: 9.

[5] ت. أحمد مختار عمر. مراجعة إبراهيم أنيس (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1978م.

[6] ت. عبد الوهاب عوض الله. مراجعة. مصطفى حجازي (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط (1) سنة 1996م.

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة للزبيدي جـ 7.	273	1	4	
التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري جـ 2[1].	72	2	14	
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ 65[2].	253	2	11	عبدالعزيز أحمد (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج73 جـ1[3].	7		6	محمد بهجة الأثري (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج60جـ 4 [4].	686		16	عدنان الخطيب (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج 60 جـ 4.	735		4	عدنان الخطيب (عضو المجمع)
مجلة المجمع العلمي العراقي مج 30[5].	244		13	لجنة الأصول بالمجمع
مجلة مجمع اللغة العربية العراقي مج 31 جـ 1[6].	233		9	محمد بهجة الأثري (عضو المجمع)

[1] ت. عبد العليم الطحاوي. مراجعة. عبد السلام محمد هارون (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1981م.
[2] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. نوفمبر سنة 1989م.
[3] منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق. محرم سنة 1406 هـ - أكتوبر سنة 1985م.
[4] منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق. محرم سنة 1406 هـ - أكتوبر سنة 1985م.
[5] منشورات المجمع العلمي العراقي سنة 1979م.
[6] منشورات المجمع العلمي العراقي، كانون الثاني سنة 1980م.

مجلة مجمع اللغة العربية العراقي مج 38 جـ 1.	120		5	محمد حسن آل ياسين (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية الأردني جـ 47[1].	الغلاف الأخير من الداخل			التحرير بالمجمع
مجلة مجمع اللغة العربية الأردني جـ 50[2].	242		22	التحرير بالمجمع
حولية مجمع اللغة العربية بطرابلس جـ 6[3].	128		16	د. عماد حاتم (عضو المجمع)

ورسمت (شئون) بهمزة على النبرة ؛ وفقاً لقرار المجمع اللغوي بالقاهرة في دورته السادسة ، والأربعين لسنة 1981 ، وذلك في مصادر التراث المجمعي التالية :

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
المعجم الوجيز ط (14) [4] .	220	1	29	
المعجم الوجيز ط (14).	333	2	3، 4، 5، 7	
المعجم الوسيط جـ 1 ط (2)	269	2	25	
المعجم الوسيط جـ 1 ط (3)	279	1	8	
التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب الصحاح من اللغة للصغاني جـ 6 [5] .	255	2	3 ، 5 ، 9 ، 12	
ديوان الأدب للفارابي جـ 4	144	2	15	

(1) منشورات مجمع اللغة العربية الأردني سنة 1994م.
(2) منشورات مجمع اللغة العربية الأردني حزيران ـ يونيو سنة 1996م.
(3) منشورات مجمع اللغة العربية بطرابلس سنة 2006م.
(4) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. طبعة خاصة بوزارة التربية، والتعليم بمصر سنة 1993م.
(5) ت. إبراهيم الأبياري. مراجعة. محمد خلف الله أحمد (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1977م.

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ40 [1] .	201	2	24	علي النجدي ناصف (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ65.	22	1	2	محمد شوقي أمين (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ69[2] .	191	2	4	إبراهيم الترزي (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ69.	214	2	6	د. شوقي ضيف (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية الأردني جـ 34 [3] .	68		4	د.عدنان الخطيب (عضو المجمع)

إن الاضطراب في رسم همزة (شؤون) في التراث المجمعي يقودنا إلى الاضطراب في رسم نظائرها: كحؤول[4]، وكؤوس ، وفؤوس ، ونؤوج[5]، فقد أخلّ المجمعيون بقرار المجمع الثاني ، وأباحوا توالي الأمثال ،واختاروا رسم همزة (حؤول، وكؤوس ، وفؤوس ،ونؤوج)على الواو، واضطربوا في رسم كلمة(نؤوج) ؛ فجاءت بهمزة مرسومة على الواو في بعض المصادر، كما

---

[1] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ذو القعدة سنة 1397 هـ - نوفمبر سنة 1977م.
[2] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ربيع الآخر سنة 1412 هـ الموافق نوفمبر سنة 1991م.
[3] منشورات مجمع اللغة العربية الأردني. كانون الثاني يناير سنة 1988م.
[4] (حُؤُول): مصدر حال الحول حولاً، وحؤولاً: تم، وقيل: مرّ، وحالت النخلة حؤولاً: حملت عاماً، ولم تحمل الآخر، فهي حائل (المعجم الكبير) حرف (الحاء).
[5] (النُؤوج): الريح الشديدة المرّ. ديوان الأدب، وقد أخلّ المعجم الوسيط بذكر هذه الكلمة.

رسمت بهمزة على النبرة في بعضها الآخر ، والجداول التالية تؤكد هذه الحقائق.

رسمت كلمة (حُؤُول) بهمزة على الواو في مصادر التراث المجمعي الآتية:

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
المعجم الكبير حرف (الحاء)	869	2	16	
المعجم الكبير حرف (الحاء)	871	2	17	
المعجم الكبير حرف (الحاء)	871	2	21	
المعجم الكبير حرف (الحاء)	872	1	16	
المعجم الكبير حرف (الحاء)	873	1	13، 14	
التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة للزبيدي جـ6 [1] .	75	1	4	
كتاب الأفعال للسرقسطي جـ 1	334	1	14	

ورسمت كلمة (كؤوس) بهمزة على الواو في مصادر التراث المجمعي التالية:

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
المعجم الوسيط جـ 2. ط (2)	771	2	20	
المعجم الوسيط جـ 2. ط (3)	802	2	10	

[1] ت. مصطفى حجازي. مراجعة عبد السلام هارون (عضو المجمع). منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1988م.

ورسمت كلمة (فؤوس) بهمزة على الواو في مصادر التراث المجمعي التالية:

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
المعجم الوجيز. ط (14)	460	1	25	
المعجم الوسيط جـ 2. ط (2)	470	3	28	
المعجم الوسيط جـ 2. ط (3)	696	1	3	

رسمت كلمة (نُؤوج) بهمزة على الواو في المعجم الوسيط جـ 2 ط (2) ص 895. ع: 2. س: 11.

كما رسمت على النبرة (ننؤوج) في المعجم الوسيط جـ 2. ط (3) ص: 931. ع:2. س: 11.

لم يعرض المجمع اللغوي بالقاهرة في دورته السادسة ، والعشرين لقاعدة الهمزة المضمومة المسبوقة بحرف ساكن صحيح مثل: (مسؤول) ، ولعله أطلق هذه القاعدة في الهمزة المضمومة ؛ حين قرر رسم الهمزة المضمومة على واو في مثل: (شؤون) ، و(قرؤوا) ؛ إلا إذا سبقتها كسرة قصيرة ، أو طويلة ، فترسم على ياء مثل: (يستنبئونك) ، و(يستهزئون) ، و(بريئون) ، و(مئون) [1] ؛ ولكنه فصل هذه القاعدة في الدورة السادسة ، والأربعين ، فقرر ما يلي:

(إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف ، أو واو توالي الأمثال في الخط كتبت الهمزة على السطر مثل: (يتساءلون ، ورءوس ؛ إلا إذا كان ما قبلها من الحروف مما

[1] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: 308.

يوصل بما بعده ؛ فإنها تكتب على نبرة مثل: بطئها ، وشئون ، ومسئول) [1].

والذين يرددون النظر في التراث المجمعي يلاحظون اضطراباً في رسم همزة (مسؤول) ، ونظائرها ، وخلطاً بين القرارين ، والجداول التالية توضح مظاهر هذا الاضطراب.

رسمت كلمة(مسئول) بهمزة على النبرة ؛ وفقاً للقرار الثاني، في مصادر التراث المجمعي التالية:

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
المعجم الوجيز ط (14).	299	1	الأخير	
المعجم الوجيز ط (14).	299	2	2	
المعجم الوسيط جـ 1. ط (2)	411	2	1 ، 3 ، 5	
المعجم الوسيط جـ 1. ط (3)	426	3	16 ، 18 ، 19	
معجم ألفاظ القرآن الكريم جـ1[2]،ورسمت في السطر الرابع على الواو.	560	1	11 ، 12	
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ56.	13	1	10	عبد السلام محمد هارون (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ56.	158	2	22	أحمد مختار عمر (عضو المجمع)
مجلة المجمع العلمي العراقي جـ 30	164		8	محمود شيت خطاب

[1] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: 311.

[2] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (2) 1390 هـ الموافق 1970م.

ورسمت كلمة (مسؤول) بهمزة على الواو ؛ خلافاً لقرار المجمع اللغوي الثاني في مصادر التراث المجمعي الآتية:

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ51.	62	1	18 ، 19	سعيد الأفغاني (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ51.	62	2	21	سعيد الأفغاني (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ79[1].	373	2	5	د. كمال بشر (عضو المجمع)

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
في أصول اللغة الجزء الرابع[2].	د		1	د. كمال بشر (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج 60 جـ 4[3].	669	بهامش الصفحة		د. عدنان الخطيب (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج 68 جـ 1[4] .	123		10	التقرير السنوي للمجمع.

[1] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. نوفمبر سنة 1996م.
[2] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. تقديم ومراجعة د. أحمد مختار عمر. ط (1) 1424هـ الموافق 2003م.
[3] منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق. أكتوبر سنة 1985م.
[4] منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق. يناير سنة 1993م.

مجلة المجمع العلمي العراقي مج 30.	249		19	لجنة الأصول بالمجمع.
مجلة المجمع العلمي العراقي مج 38 جـ1.	121		10	محمد حسن آل ياسين (عضو المجمع)
حولية مجمع اللغة العربية الليبي جـ 4[1].	26		2	عبد اللطيف الشويرف (عضو المجمع)
حولية مجمع طرابلس الغرب جـ 6.	239		21	التحرير بالمجمع اللغوي
مجلة مجمع اللغة العربية الأردني جـ34.	69		24	د. عدنان الخطيب (عضو المجمع)
مجلة مجمع اللغة العربية الأردني جـ48[2].	351		13	التحرير بالمجمع

ورسمت نظائر مسئول كمفئود[3] ، ومشئوم ، ومجئوف[4] ، ومجئوث[5] بهمزة على النبرة في مصادر التراث المجمعي الآتية:

رسمت كلمة (مفئود) – كما قدمنا – بهمزة على النبرة في مصادر التراث المجمعي التالية:

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
المعجم الوجيز ط (14)	460	1	9	
المعجم الوسيط جـ 2. ط (2)	670	2	21	

(1) منشورات مجمع اللغة العربية الليبي ، سنة 2006م.

(2) منشورات مجمع اللغة العربية الأردني سنة 1995م.

(3) (المفؤود): الذي أصيب فؤاده بوجع، فهو مفؤود، وفي حديث عطاء: قيل له: رجل مفؤود ينفث دماً أحدث هو؟ قال: لا. (اللسان) (فأد).

(4) (جأفه)، أي: صرعه، وجأفه، أي: ذعره، ورجل مجؤوف، أي: جائع. ديوان الأدب (جأف).

(5) (المجؤوث): المرعوب الفزع. غريب الحديث للهروي (جأث).

المعجم الوسيط جـ 2 ط (3)	695	2	23	
غريب الحديث للهروي جـ 2[1].	300		5	

ورسمت كلمة (مفؤود) بهمزة على الواو في غريب الحديث للهروي[2] جـ 5: 53. س:3.

ورسمت كلمة (مشئوم) بهمزة على النبرة في:

1) المعجم الوسيط جـ 1. ط (2): 269. ع: 2. س: 34.
2) المعجم الوسيط جـ 1. ط (3): 279. ع: 1. س: 17.

كما رسمت كلمة (مشؤوم) بهمزة على الواو في:

أ- المعجم الكبير. حرف (الحاء): 171. ع: 2. س: 8.
ب- المعجم الكبير. (حرف الدال)[3]: 58. ع: 1. س: 16.

ورسمت كلمة (مجئوث) بهمزة على النبرة في: المعجم الوسيط جـ 1. ط (3): 108. ع: 1. س: 27.

كما رسمت كلمة (مجئوف) بهمزة على النبرة في:

أ- الأفعال للسرقسطي جـ 2: 306. ع: 2. س: 13.
ب- كتاب الجيم للشيباني[4] جـ1: 130. ع: 1. س: 2.

ورسمت كلمة (مجؤوث) بهمزة على الواو في:

غريب الحديث للهروي[5] ، جـ 1: 425. س: 8.

كما رسمت كلمة (مجؤوف) بهمزة على الواو في:

ديوان الأدب للفارابي جـ 4: 206. ع: 1. س: 4.

---

[1] ت. د. حسين محمد محمد شرف. مراجعة محمد عبد الغني حسن (عضو المجمع). منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط (1) سنة 1984م.

[2] ت. د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة مصطفى حجازي (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط (1) سنة 1994م.

[3] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 2006م.

[4] ت. إبراهيم الأبياري. مراجعة. محمد خلف الله أحمد (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1974م.

[5] ت. د. حسين محمد محمد شرف. مراجعة عبد السلام محمد هارون (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1984م.

ورسمت كلمة (منؤوج) [1] ، بهمزة على الواو في:
التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب الصحاح من اللغة للصغاني[2] جـ1: 496. ع: 1. س: 18.

وجاء رسم همزة (رؤوس) مضطرباً في التراث المجمعي ؛ فقد آثر بعض المجمعيين رسم همزتها على الواو ؛ بناء على ضابط عام أطلق رسم الهمزة المضمومة على الواو كما قدمنا ، وقد أعاد المجمع اللغوي بالقاهرة النظر في هذه القاعدة ، في دورته السادسة والأربعين،وقرر رسمها على السطر، واضطرب المجمعيون في رسمها على النحو التالي:

جاءت كلمة (رؤوس) بهمزة على الواو في مصادر التراث المجمعي التالية:

المصدر	الصفحة	العمود	السطر	الكاتب
المعجم الوسيط جـ 1. ط (2)	319	3	8 ، 12	
المعجم الكبير حرف (الهمزة)	229	1	19	
المعجم الكبير حرف (الباء)	220	1	16	
المعجم الكبير (حرف الجيم)	14	2	1	
المعجم الكبير (حرف الجيم)	179	1	17	
المعجم الكبير (حرف الحاء)	610	2	19	
المعجم الوجيز ط (14)	249	2	22	

[1] نأج البوم ينأج نأجاً: صاح، وكذلك الإنسان، وهو أحسن ما يكون من الدعاء، وأضرعه، وأخشعه، والحديث المنؤوج: المعطوف. (اللسان)

[2] ت. إبراهيم الأبياري. مراجعة محمد خلف الله أحمد (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1974م.

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ80 القسم الأول[1] .	42	2	2	د. يحيى جبر (رئيس مجمع اللغة العربية الفلسطيني)
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ81 [2].	269	1	19	إبراهيم الترزي (عضو المجمع)
حولية مجمع اللغة العربية الليبي جـ4[3] .	84		15	د.صالح بلعيد (عضو المجمع)
حولية مجمع اللغة العربية الليبي جـ2 [4].	21		10	د.علي فهمي خشيم (رئيس المجمع)
حولية مجمع اللغة العربية الليبي جـ3 [5].	172		9	علي مصطفى المصراتي (عضو المجمع)
كتاب الجيم للشيباني جـ2 [6] .	179	1	17	

[1] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. نوفمبر سنة 1996م

[2] منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. نوفمبر سنة 1997م.

[3] منشورات مجمع اللغة العربية الليبي سنة 2006م.

[4] منشورات مجمع اللغة العربية الليبي سنة 2004م.

[5] منشورات مجمع اللغة العربية الليبي سنة 2005م.

[6] ت. عبد العليم الطحاوي. مراجعة د. محمد مهدي علام (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1975م.

ورسمت كلمة (رءوس) بهمزة على السطر ؛ وفقاً لقرار المجمع اللغوي الثاني في مصادر التراث المجمعي التالية:

المصدر	الصفحة	العمود	السطر
المعجم الوسيط جـ 1. ط (3)	331	3	13 ، 17
التكملة والذيل والصلة لما فات الصحاح من اللغة للصغاني جـ[1] .	358	2	16
التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب الصحاح من اللغة للصغاني جـ3.	359	2	11 ، 12
التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة للزبيدي جـ3[2].	166	2	14
التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة للزبيدي جـ3.	355	1	9 ، 13
معجم ألفاظ القرآن الكريم جـ 1	454	1	2، 3، 6
معجم ألفاظ القرآن الكريم جـ 1	454	2	1، 7، 10

[1] حققه. محمد أبو الفضل إبراهيم. مراجعة د. محمد مهدي علام (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1973م.

[2] ت. د. ضاحي عبد الباقي. مراجعة د. أحمد السعيد سليمان (عضو المجمع) منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط (1) سنة 1988م.

تفعيلة (مَفْعُولاَتُ)

بين القبول والرَّفض

(دراسة في علم العَروض العربي)

•د.هنية علي الكاديكي

مقدمة:

1. لا يمكن لنا أن نميّز بين موزون الشعر ومختلّ الوزن منه إلاَّ بالتعويل على تقوية آذاننا الموسيقيّة ، وهذا لا يتأتَّى إلاَّ بالتدريب على التغنّي بالشعر والترنّم به عند إلقائه أو سماعه وهو ما يُعرف بالتقطيع الصوتي الذي "يُعين على التقطيع العروضي وضبطه"[1] ، وقديماً قال حسّان بن ثابت رابطاً الشعر بالتّغنّي به :

تَغَنَّ فِي كُلِّ شِعْرٍ أَنْتَ قَائِلُهُ إِنَّ الْغِنَاءَ لِهَذَا الشِّعْرِ مِضْمَارُ[2]

ولكن هذا التدريب كثيراً ما يصعب على الناس ويعجزهم اكتساب ملكة الذوق الشعرية[3] ، فكان لابد من الإلمام بمقاييس

---

[1] عزالدين التنوخي ، إحياء العروض ، ص55.

[2] المرزباني ، الموشح ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ص47.

[3] ينظر عزالدين التنوخي ، إحياء العروض ، ص55.

تُيسِّرُه على المبتدئين وتمكنهم من التمييز بين موزون الشعر ومختلّه.

هذه المقاييس يُختصّ بها الشعر دون غيره ، فهي تعني جانب الموسيقا الذي لا يمكن ضبطه إلاَّ بمعرفة هذا العلم الذي يشكّل مع علم القافية ما يُعرف (بموسيقا الوزن) هذا العلم هو علم العَروض الذي اكتشفه في اللغة العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي (عاش من 100هـ إلى 175هـ على وجه التقريب)، ووضع أسسه مستنبطاً إياه من أشعار العرب ، ساعده في ذلك علمه الواسع بالموسيقا والإيقاع[1].

2. بنى الخليل نظريته على أساس الدوائر التي جعلها خَمساً، سمّاها على الترتيب:دائرة المختلف ــ دائرة المؤتلف ــ دائرة المجتلَب ــ دائرة المشتبه ــ دائرة المتفق. وجعل التقسيم داخل الدائرة يقوم على الأوتاد والأسباب (والوتد في العروض عبارة عن "مجموع ثلاثة أحرف،اثنان(منها) متحركان وثالثها ساكن ، ويُسَمَّى الوتد المجموع كقولك (نَعَمْ ــ غَزَا) أو متحركان يتوسطهما حرف ثالث ساكن كقولك(مَاتَ ــ نَصْرُ) ويُسمى الوتد المفروق"[2].

---

[1] ينظر د.عبدالمنعم الزُّبيدي ، مقدمة لدراسة الشعر الجاهلي ، ص33.

[2] السيد أحمد الهاشمي ، ميزان الذهب في صناعة شعر العرب ، ص6 .
عن الدماميني ، العيون الغامزة ، ص24 (بتصرف).

أما السبب فهو اجتماع حرفين ، وهو سبب خفيف إذا ما كان الحرف الأول منهما متحركاً والثاني ساكناً ، مثل(لَمْ ــ لاَ)، وهو سبب ثقيل إذا تكوّن من متحركين متتابعين مثل (لِمَ ــ لَكَ).

ومن مجموع الأسباب والأوتاد ركّب الخليل أركان علم العروض وهي تفاعيله وأوزانه "على وضع معروف يوزن بها أي بحر من البحور"[1].

فمثلاً الدائرة الثالثة وهي دائرة المجتلَب تبدأ ببحر أسماه الخليل بحر الهزَج وجعله يبدأ بوتد مجموع يعقبه سببان خفيفان. أما بحر الرمل وبحر الرَّجَز فيبدآن بسبب خفيف، والوتد المجموع في بحـــر الرمل يـــأتي متوسطـــاً بين سببين في كل تفعيلة ، بينما يأتي في بحر الرجز ثالثاً أي متأخراً يتلو السببين في كل تفعيلة، وهذا يعني أن الخليل ينظر إلى التفاعيل التي تبدأ بأوتاد على أنها الأصول، أما تلك التي تبدأ بأسباب فهي الفروع. وهذا ما فسّر به ابن جني[2] تقديم بحر معين على غيره من بحور كل دائرة "فهو يرى أن البحور التي قُدِّمت في الدوائر هي التي تبدأ بوتد ؛ لأنه أقوى من السبب، ويستثنى من ذلك دائرة المشتبه ، وقد كان (القياس) في هذه الدائرة ــ كما قال ــ تقديم

(1) د.محمد العلمي ، العروض والقافية ، ص78.

(2) ينظر:ابن جني ، كتاب العروض ، تحقيق وتقديم د.أحمد فوزي الهيب ، ص42 ، ص58، ص100، ص173 .

المضارع لأن أوّله وتد ، ولكنهم تركوا القياس وقدَّموا السريع لأن مفاعيلن في المضارع لا تجيء قط ــ(كذا)ــ سالمة، ولعل المقصود بقوة الوتد أنه لا يزاحف"[1].

3. ولَمّا كانت بعض الدراسات الحديثة[2] لعلم العروض قد اختارت الطريقة الصوتية الحديثة القائمة على المقاطع مقتنعة "أنها كفيلة بتسهيل عروض الخليل"[3]، وأدركت أن "الانطلاق من التكوين المقطعي للأوزان الشعرية المختلفة سيسدّ ثغرة واضحة تتمثل في صعوبة ربط الدارسين بين التفعيلة وبين ما يقابلها من مقاطع كلمات البيت المراد التعرف على وزنه"[4]، رأيت في هذه الدراسة ــ التي أقدّمها ــ أن تقوم في جوهرها على الأصوات والمقاطع ولكنها لا تقف عند معنى الصوت أو معنى المقطع، إنما تتجاوز ذلك إلى الأنساق التي تتخذها الأصوات والمقاطع في الشعر.

4. تعريف المقطع :

هو ليس مجرد افتراض نظري بل هو ظاهرة صوتية لها أساس عضوي ، فهو "تشكيل بسيط من الأصوات يكوّن بمفرده

---

(1) د.علي يونس ، نظرة جديدة في موسيقا الشعر العربي ، ص47 .

(2) مثل كتاب (فن التقطيع الشعري والقافية) للدكتور صفاء خلوصي ، وكتاب (إحياء العروض) لعز الدين التنوخي ، وكتاب (وظيفة المقطع الصوتي في موسيقا الشعر العربي) للدكتور رفعت الفرنواني وكتاب (العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه) لجلال الحنفي ، وكتاب (موسيقا الشعر) للدكتور إبراهيم أنيس ، وكتاب (نظرة جديدة في موسيقا الشعر العربي) للدكتور علي يونس ، وكتاب (مقدمة لدراسة الشعر الجاهلي) للدكتور عبدالمنعم الزُّبيدي .

(3) عزالدين التنوخي ، إحياء العروض ، ص3.

(4) د.رفعت الفرنواني ، وظيفة المقطع الصوتي ، ص17.

أو باشتراكه مع غيره من المقاطع كلمات اللغة ... ويتفق في تكوينه مع إيقاع التنفس الطبيعي للإنسان"[1]. أو هو أصغر وحدة صوتية لغوية في النطق ، وهو في الشعر العربي على ثلاثة أنواع:

أ- **مقطع قصير:** "وهو عبارة عن أي حرف متحرك نحو: (لَ ،مِ ، بُ)"[2]. ويُرمز له بالرمز(ب) الباء غير المنقوطة.

أ- **مقطع طويل** : وهو يتألف :

- إما من حرف متحرك يليه حرف ساكن مثل:(قَدْ ، كُلْ ، عِدْ)، ويُرمز له بالرمز (ــ) الخط الأفقي الصغير.
- وإما من حرف متحرك مُدَّت حركته أو أُشْبِــعَ بمدّ أو تنوين مثل :(ما ، في ، تُنْ)، ويُرمز له بالرمز نفسه (ــ).

وقد اعتمد الدكتور صفاء خلوصي في كتابه (فن التقطيع الشعري والقافية) هذين الرمزين باعتبارهما "أقرب إلى تمثيل أوزان الشعر"[3].

أ- **مقطع شديد الطول أو زائد الطول أو فائق الطول :**

ويتألف من حرف متحرك يليه ساكنان ؛ الأول بمدّ والثاني من دون مدّ ، ولا يرد هذا المقطع إلاَّ في آخر البيت الشعري ، وهو يستعمل في الرجز كثيراً ، ومثاله كما في (الأعمارْ)؛

---

(1) د.رفعت الفرنواني ، وظيفة المقطع الصوتي ، ص13 نقلاً عن تعريب ودراسة د.عبدالصبور شاهين (بالنص تقريباً) لكتاب برتيل مالمبرج ، ص164 . وينظر : د.علي يونس ، نظرة جديدة ، ص20.

(2) د.عبدالله الطيب ، المرشد ، ص13 ، (الهامش) .

(3) عبدالصاحب المختار ، دائرة الوحدة ، ص13 .

فالجزء (مارْ) عبارة عن مقطع شديد الطول يرمز إليه بالرمز (ــا) خط أفقي يقطع نهايته عمود ، وهناك من رمز له بالرمز(+)[1] ، ومن رمز له بالرمز (ــ ™)[2].

وعلى هذا يمكننا اعتبار الأسباب والأوتاد على هذه الشاكلة :

أ. **السبب الخفيف :** وهو مقطع طويل مثل كلمة (نَمْ أو لاَ) ورمزه (ــ).

ب. **السبب الثقيل :** وهو مقطعان قصيران مثل كلمة (**لِمَ**) ورمزه (**ـ ـ**).

ت. **الوتد المجموع :** وهو مقطع قصير يليه مقطع طويل مثل (**عِلُنْ**) ورمزه (**ـ ــ**).

ث. **الوتد المفروق :** وهو مقطع طويل يليه مقطع قصير مثل (تَحْتَ)ورمزه (ــ ـ)[3].

5. **تعريف التفعيلة :**

هي وحدة إيقاعية كبرى مركبة في الشعر العربي ، ويصحّ انشطارها إلى جزأين هما ما يُعرف عند الخليل بالسبب والوتد . والسبب ينتابه تغيّر يعرف (بالزحاف) الذي يُعدّ تغيراً في مقاطع التفعيلة.

---

[1] د.علي يونس ، نظرة جديدة ، ص26 (في الهامش رقم 2).
[2] د.صفاء خلوصي ، في (فن التقطيع الشعري) من خلال ما أورده في كتابه كله.
[3] د.الزبيدي ، مقدمة لدراسة الشعر الجاهلي ، ص30 (بتصرف).

من مثل تفعيلة (فعولن) رمزها

فعو (ب ــ) وتد مجموع

لن(ــ) سبب خفيف=مقطع طويل

ومن مثل تفعيلة (مُسْ تَفْ عِلُنْ) ورمزها

مس(ــ) سبب خفيف = مقطع طويل

تف (ــ) سبب خفيف = مقطع طويل

علن (ب ــ) وتد مجموع

ومن مثل (مَفَا عِي لُنْ) رمزها

مفا (ب ــ) وتد مجموع

عي (ــ) سبب خفيف= مقطع طويل

لن (ــ) سبب خفيف = مقطع طويل

وغيرها[1].

وبتوالي التفعيلات في البيت الشعري على نسق معين متردد تردداً منتظماً ينشأ الوزن العروضي ؛ فبتوالي(فعولن فعولن...) مرتين ينشأ وزن المتقارب مثلاً.

★ ★ ★

[1] كتابة تفعيلتي (مس تف علن) و(مفا عي لن) على هذه الصورة وردت في مخطوطة مكتبة (فيينا) ورقة (2 ب) لكتاب (العروض) صنعة أبي الفتح عثمان بن جني النحوي التي يرجع نسخها إلى القرن الثاني عشر الهجري عام 1130هـ . ينظر الكتاب المحقق ص28.
كما أوردها محمد سعيد إسبر ومحمد أبو علي في (الخليل ، معجم في علم العروض) ص50 . ووردت في كتابة التفاعيل بحسب مقاطعها في كتابي الدكتور الزبيدي (مقدمة لدراسة الشعر الجاهلي) و(مقدمة لدراسة الغزل العذري). وعلى هذا الأساس يمكن التعامل مع بقية التفعيلات.

تفعيلة (مفعولاتُ)

هي تفعيلة كبرى سباعية الحروف عند الخليل ، يتقدمها سببان خفيفان ليأتي الوتد بعدهما مفروقاً ، بمعنى أن السبب الخفيف فيه يتقدم الحرف المتحرك ،أي أنه بنظام المقاطع يتركب الوتد من مقطع طويل يتلوه مقطع قصير؛ فالتفعيلة(مَفـ عُوْ لاتُ) ورمزها [(ــ ــ (ــ ب))] هي التفعيلة الوحيدة التي تنتهي بحرف متحرك على الرغم من أن العرب لا يقفون إلاَّ على ساكن . ولكن الخليل وقد أَمْلَت الدائرة العروضية الرابعة (دائرة المشتبه) عليه هذه التفعيلة ــ فهي الثالثة في شطر البحر السريع :

مس تف علن / مس تف علن / مف عو لا تُ

وهي الثانية في شطر البحر المنسرح :

مس تف علن / مف عو لا تُ / مس تف علن

وهي الأولى في شطر المقتضب :

مف عو لا تُ / مس تف علن

سارع بتقييدها بزحافات وعلل[1] في تلك البحور، الأمر الذي دفع إلى تساؤلٍ مفاده "لماذا لا يظهر البحر السريع أبداً في الواقع

---

(1) الزحاف : عند الخليل تغيّر يطرأ على ثواني الأسباب فقط ؛ فإذا كان ثاني السبب ساكناً حذفه، وإذا كان متحركاً سكّنه . وقد يكون ذلك في تفعيلة العروض أو تفعيلة الضرب أو في الحشو ، ولكنه لا يلزم . ومنه المفرد الذي يقع في مكان واحد من التفعيلة ، ومنه المركّب أو المزدوج الذي يقع في مكانين منها . من الزحاف القبض والخبن والكفّ والطيّ وغيرها.والعِلّة : نقص أو زيادة في التفعيلة التي تكون في عروض أو ضرب البيت وإذا وقعت في البيت الأول فإنها تلزم عادةً في كامل القصيدة . وهي في الاصطلاح تغيّر مختص بغير ثواني الأسباب وحدها ، فهو يصيب أكثر من حرف في الأوتاد وفي الأسباب برُمَّتها ، بمعنى أنه لا يكون إلاَّ في الأوتاد الواقعة في آخر تفعيلة (في الضرب أو العروض) والأسباب الواقعة في آخر التفعيلة أيضاً . واقع في العروض أو الضرب مع اللزوم بزيادة أو نقصان . والعلة نوعان : علة نقص وعلة طول أو زيادة إلى جانب علة جارية مُجرى الزحاف وهي لا تلزم . ومن علل النقص الحذف والقطف والقطع والكسف ، ومن علل الزيادة الترفيل والتذييل ، ومن العلل الجارية مُجرى الزحاف التشعيث والحذف.

الشعري بالشكل الذي اقترحته دوائر الخليل"[1]مثلاً ؟ فتفعيلة (مفعولاتُ) في الشعر الذي على السريع لا تأتي أبداً في الواقع الشعري إلاَّ على صورة (فاعلن)أو (فَعِلن) في العروض ، وعلى صورة (فاعلن) أو (فَعِلن) أو (فاعلانْ) أو (فَاعِلْ) في الضرب[2].وهذه الصور جميعها لا تحتوي على الوتد المفروق، وقد برر الدماميني ذلك قائلاً : "إنما لم يُستعمل (مفعولاتُ) في السريع على أصله لضعفه بالوتد المفروق الذي أوله يشبه لفظ السبب فاستُعمل في العروض مطوياً مكشوفاً[3] ليقع وسط البيت ما فيه لفظ الوتد وهو (فاعلن) ثم غُيِّر الضرب لأن بقاءه على أصله يؤدي إلى الوقوف على المتحرك"[4].

والتفعيلة نفسها في الشعر الذي على منهوك المنسرح "... يجوز سقوط واوها حتى تصير (مَفْعُلاَتُ) فتُنقل إلى (فاعلاتُ) وذلك المطوِيّ ، ويجوز سقوطهما جميعاً ــ الفاء والواو ــ حتى تصير(فَعِلاتُ) وذلك المخبول،و(مَفْعُولانْ)و(مفعولن)يجوز سقوط

---

(1) د.أحمد مستجير ، مدخل رياضي إلى عروض الشعر العربي ، ص40. وينظر : ص9 ، ص10.

(2) العروض : اسم يُطلق على العلم الذي يتناول أوزان الشعر وبحوره . ويُطلَق في هذا العلم على آخر الصدر من البيت أي آخر الشطر الأول منه ، فالتفعيلة الأخيرة في الشطر الأول تُسمى عَروضاً لأنها معترضة بين الشطرين.والضَّرْب : هو آخر العَجُز من البيت الشعري ، بمعنى أنه آخر الشطر الثاني منه ، فالتفعيلة الأخيرة من الشطر الثاني تسمى ضَرْباً ، بمعنى النهج أو المِثْل أو النوع ؛ فالشاعر يتبع النهج نفسه حتى نهاية القصيدة ، وبه تُعرف أنواع أوزان البحر الواحد.

(3) الطَّيّ والكشف : الطَّيّ هو زحاف مفرد يعني حذف الرابع الساكن من التفعيلة مثل (مستفعلن) تصير به (مُسْ تَ علن) و(مفعولاتُ) تصير (مَفْ عُ لا تُ) به وهي (فاعلاتُ). والكَشْف : أو الكَسْف : علة تحذف متحرك الوتد المفروق أو السابع المتحرك منه ، ويدخل السريع والمنسرح فتُحذف تاء مفعولاتُ منهما"، فتصير (مفعولا) وهي (مفعولن).

(4) الدماميني ، العيون الغامزة ، ص199.

فائهما حتى يصيرا (فعولانْ وفعولن)، وذلك المخبون"[1] ، وهذا يعني أن "علله تقضي على الوتد المفروق فيه"[2] يعني في منهوك المنسرح.

أما في الشعر الذي على المقتضب و"وزنه مفعولاتُ مستفعلن مستفعلن مرتين، (فقد)[3] استعملته العرب مجزوءاً فصار وزنه مستعملاً :

مفعولاتُ مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن

وله عروض واحدة مطوية ... فلم يُسمع مفعولاتُ فيه سالماً"[4].

وقد تعرضت هذه التفعيلة للرفض في قديمٍ وفي حديثٍ ؛ فقد أنكرها أبو نصر الجوهري (ت: 393هـ) جزءاً من الأجزاء التي يُقَطَّع عليها الشعر وذلك بقوله :"أما الأجزاء التي يُقَطَّع عليها الشعر فسبعة : اثنان منها خماسيان وهما فعولن وفاعلن ، وخمسة سُباعيات وهن: مفاعيلن ، فاعلاتن، مستفعلن، مفاعلتن ، متفاعلن. وأما مفعولاتُ فليس بجزء صحيح على ما يقوله الخليل وإنما هو منقول عن مستفعلن مفروق الوتد ؛ لأنه لو كان جزءاً

---

[1] أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي ، الجامع في العروض والقوافي ، ص148.
[2] د.سيد البحراوي ، العروض وإيقاع الشعر العربي ، ص51.
[3] (فقد) زيادة يتطلّبها السياق .
[4] المَحَلّي ، شفاء الغليل في علم الخليل ، تحقيق وتقديم وتعليق د.شعبان صلاح ، ص236.

صحيحاً لَتَرَكَّب من مفرده بحر كما تركّب من سائرالأجزاء"[1].
كما أنكرها حازم القرطاجني (ت: 684هـ) لأنه رفض مجيء الوتد المفروق والسبب الثقيل في نهاية التفعيلة، وذلك عندما نصّ على أن "السبب الثقيل والوتد المفروق لا يقع في نهاية جزء ، وإنما يقعان في صدور الأجزاء وتضاعيفها ... والسبب الخفيف والوتد المجموع هما اللذان يقعان في صدور الأجزاء وأوساطها وأعجازها كل موقع"[2].

وجعلها الْمَحَلِّيُّ (ت: 673هـ) فرعاً لـ(فاعِ لا تن) المفروقة الوتد لتكون(مُسْتَفْعِ لُنْ) فرعها الثاني[3]؛ فالأجزاء التي توزن بها الألفاظ في الشعر عنده أربعة أصول؛ "وهذه الأصول الأربعة هي : فعولن ومفاعيلن ومفاعلتن وفاعِ لاتن تشترك جميعها في تقدّم الوتد على السبب الخفيف ليكون عامداً له سواءً أَنْفَرَد السبب في الأصل الأول أَم تعدّد كما في الأصول التالية ؛ فالثلاثة الأُوَل تبدأ بوتد مجموع ، والأخير يبدأ بوتد مفروق . والأصل الأول ينتهي بسبب خفيف واحد ،والثاني بسببين خفيفين، والثالث بسببين ثقيل وخفيف ، والرابع بسببين خفيفين ، وسميت هذه الأجزاء أصولاً لتقدّم أوتادها على أسبابها ، وعن هذه الأصول

(1) الجوهري ، عروض الورقة ، تحقيق محمد العلمي ، ص11.
(2) حازم القرطاجني ، منهاج البلغاء ، تحقيق د.محمد الحبيب بن الخوجة ، ص236.
(3) المحلّي ، شفاء الغليل ، ص74 (بتصرف).

تتفرع الأجزاء الأُخَر؛ فعن (فعولن) يتفرع (فاعلن) بتقديم السبب على الوتد ، وعن(مفاعيلن) يتفرع(مستفعلن)بتقديم السببين على الوتد..."[1]، ليجعل (فاعِ لا تن) يتفرع الجزء (مفعولاتُ) منها وذلك "بتقديم سببيه على وتده ، و(مستفع لن) بتقديم السبب الأخير على الوتد ، فينتج عن ذلك عشرة أجزاء مستعملة هي التي تُتَّخذ ميزاناً للألفاظ في الشعر"[2]. فهي بالتالي ليست أساساً وأصلاً .

وقد أنكر هذه التفعيلة من المحدثين عربٌ ومستشرقون ؛ فمن العرب الشيخ عزالدين التَّنُوخي والدكتور عبدالله الطَّيّب والدكتور عبدالمنعم الزُّبيدي والدكتور سيد البحراوي وغيرهم ، ومن المستشرقين ستانسلاس جويار .

فأما الشيخ عزالدين التنوخي فقد ألغى(مفعولاتُ)من وزن المنسرح ورأى المنسرح مأخوذاً من السريع،ولإثبات ذلك قال : "نرجع إلى أوزان الجدول البياني للمنسرح فنرى أن بيت العروض الأولى الصحيحة والمطوية الضرب هو :

إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لاَ زَالَ مُسْتَعْمِلاً لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرُفَا

[1] المحلّي . شفاء الغليل ، ص18 (من مقدمة المحقق).
[2] المرجع نفسه ، ص19 (من مقدمة المحقق).

وأن تقطيعه بحسب التَّغَنِّي به يوافق بل يُشابــِهُ وزن الضرب الثالث الأصلم من السريع :

مُسْتَفْعِلاَتُنْ مستفعلن فاعلن مُسْتَفْعِلاَتُنْ مستفعلن فاعلن[1]

ولا يخالفه إلاَّ بترفيل التفعيلة الأولى (مستفعلن) من رأس الشطرين"[2].وهو في هذا القول الذي يصفه بأنه"الترفيل المعقول البيّن"[3] يؤيد الأستاذ البدوي[4]بقوله: "ولو أن العروضيين أجازوا الترفيل[5] في (مستفعلن) كما أجازوه في (متفاعلن وفاعلن) لجعلوا هذا المنسرح ضرباً من السريع فقلّت بذلك الأبحر والمصطلحات التي تنوء بها الحافظة القوية"[6] ليجعل الضرب الرابع من العروض الثالثة المنهوكة من المنسرح (مستفعلن مفعولن) من منهوك الرجز المقطوع، "وعلى ذلك يكون الضرب

---

(1) تقطيعه بنظام المقاطع :
إنْ نَبْ نَ زَيْ دِنْ | لاَ زَا لَ مُسْ | تَعْ مِلْنْ (مرتين) .
– – (ب –) – | – – (ب –) | – (ب –) .
مُسْ تفْ عِلا تُنْ | مس تف علن | فا علن .
وفيه يُلغى الوتد المفروق وبالتالي تُلغى (مفعولاتُ) من المقياس ، وقد سبقه إلى إيراد هذا القياس حازم القرطاجني على أنه الوزن الذي بنته العرب للمنسرح . يُنظر (المنهاج) ، ص282. وتلاه جويار كما سنرى لاحقاً ، وتلاه د.إبراهيم أنيس في (موسيقا الشعر) ، ص53.

(2) التنوخي ، إحياء العروض ، ص195.

(3) المرجع نفسه ، ص196.

(4) قدَّمه الشيخ التنوخي في هامش كتابه (إحياء العروض)، ص115 على أنه "العروضي المبدع عبدالفتاح بدوي المدرس بكلية اللغة العربية في الجامع الأزهر ، وفي كتابه (العروض والقوافي) وَثَبَاتٌ جريئةٌ على المصطلح العروضي القديم وافقناه في بعض نظراته وخالفناه في بعض وَثَبَاته ، ولم نظفر بكتابه المبدع الممتع إلاَّ بعد أن شرعنا في طبع كتابنا".

(5) الترفيل : علة زيادة ، وهو زيادة سبب خفيف على التفعيلة التي تنتهي بوتد مجموع مثل (متفاعلن)+تُن تصير (مُتَفَاعِلاتُنْ)، وهو جائز في ضرب البيت فقط وفي عَروضه في حالة التصريع.

(6) التنوخي ، إحياء العروض ، ص196.

الثالث من العروض الثانية (مستفعلن مفعولانْ) من المقطوع المذيّل[1] من منهوك الرجز"[2].

وأما الدكتور عبدالله الطَّيّب فينكر تفعيلة (مفعولاتُ) ممثلة لإحدى تفاعيل بحر السريع وبحر المنسرح ؛ فعنده وزن السَّريع الذي "يزعم العروضيون أنه :

مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ

بِضَمِّ التاء غير ممدودة ولا مُشْبعة ... لم يستعمله أحد من الشعراء ، ويقول العروضيون ــ ليبرّروا ما افترضوه ــ إن الوزن الأصلي تعتريه علة اسمها الكسف عند الاستعمال ، وهذه العلة تُسقِط ضمة التاء وتُسَكِّنُها ، ولا يخفى ما في هذا الكلام من التكلف والخطأ ؛ لأنه من المعلوم ضرورة أن آخر البيت إما أن يكون مُسكَّناً وإما أن يكون متحركاً ، فإن كان متحركاً فلابدّ من إشباع الحركة أو مدّها"[3] ليقرر بعدُ أنه "على هذا فعلّة الكسف التي زعمها العروضيون مجرد وهم وباطل ؛ لأنه إن لم يكن كسف فلابدّ من حركة طويلة لا مجرد ضمة ، وإن كانت حركة

---

[1] القطع : علة نقص هي تغيّر (مُس تف علن) إلى (مس تف عِلْ)، و(فاعلن) إلى (فاعلْ) أي تحذف ساكن الوتد المجموع في آخر التفعيلة وتُسكّن ما قبله ، وذلك في تفعيلة الضرب أو العَروض في حالة التصريع.
والتذييل : علة زيادة تعني زيادة حرف ساكن إلى ما آخره وتد مجموع في التفعيلة مثل تغيّر (مس تف علن) إلى (مس تف عِلانْ)، و(فاعلن) إلى (فاعلانْ).

[2] التنوخي ، إحياء العروض ، ص196.

[3] د.عبدالله الطيب ، المرشد ، ص143.

طويلة فلا يمكن أن يقع في التفعيلة كسف لأنه لا يصيب إلاَّ السابع المتحرك ، والوزن العمدة من السريع :

مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن " [1]

وهو يعدّ منهوك المنسرح ضرباً من الرجز مختصراً من طراز أطول منه قليلاً يسميه العروضيون السريع المكشوف المشطور[2]. ويصف حُجَّة هؤلاء العروضيين ــ الذين "يعتبرون أمثال :(وَيْهاً بني عبد الدَّارْ)من المنسرح ــ بحُجَّة ــ أنك تحصل عليه بحذف آخر تفعيلة من شطر المنسرح ؛ والمنسرح : مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن×2 ، وهذا : مستفعلن مفعولاتْ × 2 ــ بأنها حجة واهية ــ فيما يرى ــ"[3] ، بل يجعل مفعولاتْ على هيأة التفعيلة الرجزية "مُسْتَفْعِيلْ"[4].

وأما الدكتور عبدالمنعم الزبيدي فقد أنكر (مفعولاتُ) عندما خطّأَ أصحاب العروض لاعتبارهم ذلك التغيّر الذي انتاب التفعيلة الثالثة (مستفعلن)في شطر الرجزــ من قصر أو طول ــ بحراً مستقلاً أسموه السريع ، وذلك بقوله قاصداً تفعيلة الرجز في شطر بحر الرجز "وقد يصيب الثالثة منها قصر أو طول فتتحول إلى (فاعلن ــ ب ــ) بحذف المقطع الأول الطويل

[1] د . عبدالله الطيب . المرشد ، والصفحة ذاتها .
[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص91.
[3] د.عبدالله الطيب ، المرشد ، ص91.
[4] ينظر : المرجع نفسه والصفحة ذاتها .

منها وهو ما يسميه أصحاب العروض السريع خَطَأً، وإلى (فعولن ب ــ ــ) بحذف المقطع الثالث القصير من (مفاعلن ب ــ ب ــ) أو بحذف المقطع الأخير الطويل من (مُسْ تَفْ عِلُنْ ــ ــ ب ــ) وقلب النظام الذي وردت فيه المقاطع الثلاثة الأولى ، أي بتقديم المقطع القصير على المقطعين الطويلين السابقين له ، وقد تتحول (فعولن ب ــ ــ) هذه إلى(فعولانْ ب ــ ــا) و(مس تف علن ــ ــ ب ــ) إلى (مُسْ تَفْ عِلاَنْ ــ ــ ب ــا) ومف عو لانْ / مُسْ تَفْ لانْ ــ ــ ــا) وذلك بإطالة المقطع الأخير فيعود شديد الطول، وبحذف المقطع الثالث القصير أحياناً. وهذه جميعاً تغيرات يراد بها التنويع في الإيقاع وذلك في نهاية البيت أو عند موضع القافية "[1] وجعل مقياس المنسرح[2] خالياً من تفعيلة (مفعولاتُ) وذلك عندما بناه على :

مستفعلن فاعلن مفاعَلَتُنْ مستفعلن فاعلن **مفاعَلَتُنْ** مفاعيلن

---

[1] د.عبدالمنعم الزبيدي ، مقدمة لدراسة الشعر الجاهلي ، ص28.

[2] قاس د.عبدالصاحب المختار في كتابه (دائرة الوحدة) ص138 المنسرح على مقياس لا يفترق عمّا جاء به الدكتور الزبيدي وذلك عندما قال :" وقد يأتي العروض على وزن (دَنْ دَنْ دَنَنْ) ـ يريد (مُسْ تَفْ عِلُنْ) ـ والضرب على وزن (دَنَنْ دَنْ دَنْ) ـ يريد (مَفَاعِي لُنْ)، ولكن العروض قد يأتي مُثَقَّلاً بنقرة ثقيلة فيؤول إلى (دَنَنْ دَنَ دَنْ) ـ يريد (مفا عَ لَ تن) كقوله :

شَـامِيَّةٌ طـالَمَا لَـهَـوْتُ بِهَـا تُـبْصِـرُ فـي نَـاظِـرِي مُحَيَّـاهَـا

دَنْ دَنْ دَنَنْ|دَنْ دَنَنْ|دَنَنْ دَنَ دَنْ دَنْ دَنَ دَنْ| دَنْ دَنَنْ | دَنَنْ دَنْ دَنْ

وهذا يقاس على :

مُسْ تَفْ عِلُنْ|فَاعِلُنْ|مُفَاعَ لَ تُنْ مُسْ تَ عِلُنْ |فَاعِلُنْ| مَفَا عِي لُنْ

بدلاً من(مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن أو مُسْ تَ علن) مرتين .

على اعتبار أن المقياس الخليلي للمنسرح زحافاته : الخبن الذي يدخل (مستفعلن) فيجعلها(مُ تَفْ علن)، و(مفعولاتُ) فيجعلها (مَعُولاتُ)، والطيّ الذي يجعل (مستفعلن) (مُسْ ت علن)، و(مفعولاتُ) فيصير (مَفْ عُ لاتُ) أو(فاعلاتُ). وتقطيعه بنظام المقاطع :

مس تف علن | مَفْ عُو لاتُ | مس تف علن | (مرتين)

ــ ــ(ب ــ)| ــ ــ (ــ ب) |ــ ــ (ب ــ)|

بالزحاف :

ــ ــ (ب ــ)| ــ ب (ــ ب) | ــ ب (ب ــ) |

مس تف علن | مَفْ عُ لاتُ | مس ت علن |

فاعلاتُ

وبزحزحة بسيطة للمقطع القصير (تُ) من آخر التفعيلة الثانية المزاحفة إلى أول الثالثة المزاحفة أيضاً ، يحدث المقياس الجديد الخالي من الوتد المفروق ومن تفعيلة (مَفْ عُو لاَتُ):

مس تف علن | فا علن | مُفَا عَ لَ تُنْ | (مرتين)[1]

ــ ــ (ب ــ)| ــ (ب ــ)| (ب ــ)ب ب ــ |

[1] مرجع هذا ما كان قد أملاه الدكتور عبدالمنعم الزبيدي على طلبة السنة الثانية بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والتربية ـ جامعة قاريونس ـ بنغازي ضمن ما أملاه من محاضرات علم العروض في الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي (العشرين) بتصرّف مِنّي .

وهذا ما نبّه عليه القرطاجنيّ صاحب المنهاج في وزن المقتضب عندما قال عنه: "وأصل بناء شطره : فاعلن مفاعلتن فاعلن مفاعلتن ، إلاَّ أن هذا ثــقُلَ لكثرة الأوتاد فيه والأسباب الثقيلة وتكرر الفاصلة ووقوعها في النهايات ... فلهذا لم يستعملوه إلاَّ منصوفاً، أي محذوف النصف من كل شطر" [1]. والمقتضب مقتطع من المنسرح[2].

وقد ذكر الشيخ جلال الحنفي هذا المقياس للمقتضب من دون الرجوع إلى حازم القرطاجنيّ قائلاً :" من الإيقاعات المماثلة لهذا الوزن ، وهي ضئيلة الأهمية في مواجهة تفاعيل الخليل: فاعلن مفاعلتن مرتين"[3].

أما التفعيلة (مفا عي لن) التي وردت ضرباً للمقياس الذي بناه الدكتور الزبيدي فقد نبــّه الدماميني عليه عندما قال :" حكوا للعروض الأولى ضرباً ثانياً مقطوعاً ... وأنشد منه الزّجّاج وقال : إنه ليس بقديم :

مَا هَيَّجَ الشَّوْقَ مِنْ مُطَوَّقَةٍ قَامَتْ عَلَى بَانَةٍ تُغَنِّينَا [4]

---

[1] القرطاجني ، منهاج البلغاء ، ص234.
[2] يُنظر : الدماميني ، العيون الغامزة ، ص210.
[3] جلال الحنفي ، العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه ، ص127 (من الهامش).
[4] تقطيعه : مَاْ هَيْ يَـ جَشْ | شَوْ قُ مِنْ | مُ طَوْ وَ قَ تِنْ
ـ ـ (ب ـ) | ـ (ب ـ) | (ب ـ) ب ب ـ
مس تف علن | فا علن | مفا ع ل تن
قَاْ مَتْ عَ لاَ | بَاْ نَ تِنْ | تُ غَنْ نِي نَاْ
ـ ـ (ب ـ) | ـ (ب ـ) | (ب ـ) ـ ـ
مس تف علن| فا علن | مفا عي لن

قال ابن بري : وهذا الضرب مما استحسنه المحدثون وأكثروا منه لحسن اتّساقه وعذوبة مساقه "[1].

وأما الدكتور سيد البحراوي فقد رأى في المنسرح وقياسه عند الخليل (مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن) مرتين " أن علله تقضي على الوتد المفروق فيه"[2]في حالة النهك ؛ (فمفعولاتُ) بوتدها المفروق تتحول بعلّة الوقف إلى (مفعولانْ)، وبعلّة الكشف إلى (مفعولُنْ) حيث لا أوتاد مفروقة ولا مجموعة . كما رأى في السريع أن الواقع الشعري قد فرض إبعاداً (لمفعولاتُ)، وفرضاً (لفاعلن)، فصار القياس "متنوعاً بفضل فاعلن التي تتنوع كثيراً بفعل الزحافات والعلل (التي تبعدها تماماً عن الوتد المفروق[3]) فهذه التفعيلة الأخيرة ــ صارت ــ هي ضابط الإيقاع الذي يبدو سريعاً في الحشو بسبب الزحافات"[4].

ولكن ستانسلاس جويار أمعن في الرفض عندما رأى في تفعيلة (مفعولاتُ) تفعيلة خيالية ؛ وذلك حين عَدَّد التفاعيل الأصلية بقوله : "وهذه قائمتها : فعولن ، مفاعيلن، مفاعلتن ، متفاعلن ، مستفعلن ، فاعلن ، فاعلاتن "[5]. ثم نبّه في الهامش

---

(1) الدماميني ، العيون الغامزة ، ص203.
(2) د.سيد البحراوي ، العروض وإيقاع الشعر العربي ، ص51.
(3) تفصيل اقتضاه السياق .
(4) د.سيد البحراوي ، العروض وإيقاع الشعر العربي ، ص53.
(5) جويار ، نظرية جديدة في العروض العربي ، ص48.

رقم (1) من الصفحة ذاتها بقوله :" لا أدرج في هذه القائمة تفعيلة مفعولاتُ ؛ لأنها ــ كما سأبين فيما بعد ــ تفعيلة خيالية"[1]. ولا يتوقف الأمر به عند هذا الحدّ ، بل يسارع بنعتها بأنها اختراع مَحْضٌ[2] تصوَّره الخليل وذلك عندما أراد أن ينشئ دائرة المشتبه فقال :"إن الخليل لزمه لكي ينشئ هذه الدائرة أن يتصور تفعيلة غير موجودة وهي تفعيلة مفعولاتُ"[3]، فقياسا السريع في الواقع الشعري هما :

1) مستفعلن مستفعلن فاعلن ــ مرتين .
2) مستفعلن مستفعلن فعولن أو مفعولن ــ مرتين .

وهما في الحقيقة ــ كما بيّنّا ــ صورتان من صور الرجز السريع (المعتلّ) ولكنه لكي يُنشئ دائرة أخرى "كان عليه أن يجعل منهما بحرين متميزين عن بعضهما (كذا)[4] لأنه وجد أن التفعيلة الأخيرة فيهما صيغتان مختلفتان اختلاف فاعلن عن فعولن ..."[5]. ولكنه بدل أن يجعلهما صورتين لبحر واحد هو السريع ــ كما في الواقع الشعري ــ "بحث تمشيّاً مع منهجه عن تفعيلة أصلية تجعل من (فاعلن وفعولن) بديلتين لتفعيلة واحدة؛

(1) جويار . نظرية جديدة ، الصفحة ذاتها . هامش رقم (1).
(2) المرجع نفسه ، ص218. (بتصرف).
(3) جويار ، نظرية جديدة ، ص216.
(4) صوابها (بحرين يتميز أحدهما عن الآخر).
(5) جويار ، نظرية جديدة ، ص216.

فاختار ــ بناءً على طريقة اختياره لصيغ التفاعيل الأولية الأخرى ــ صيغة أتمّ من صيغتي(فاعلن وفعولن)اختار(مفعولن) التي تصير بعد سقوط مقطعها الساكن (مَعُولُنْ= فعولن) وبعد سقوط الساكن(مَفْعَلُنْ= فاعلن)،وليس هذا كل ما في الأمر بل إنه جمع أبياتاً من الشعر وقطّعها على(مستفعلن فعولاتُ مستفعلن) و(مستفعلن فاعلاتُ مستفعلن)وجعل من هذين النوعين من الأبيات نوعين لبحر واحد"[1]. هو المنسرح[2]. ولكن (فعولاتُ وفاعلاتُ) ليستا صورتين لتفعيلة أساس أصلية ، فافترض "التفعيلة النظرية مفعولاتُ التي تصير بعد سقوط الفاء (معولاتُ = فعولاتُ)، وبعد سقوط الواو (مَفْعُلاتُ = فاعلاتُ)، وبعد ذلك افترض لكي يجمع السريع والمنسرح في دائرة واحدة أن (مفعولن) الأصلية في السريع اشتُقَّت هي نفسها من (مفعولاتُ) بتغيير(لاتُ)إلى(لُنْ)، وبدا له أن الصيغة المتوسطة لا تكون غير (مفعولاتُ)التي تصادف وجودها في آخر السريع أحياناً..."[3] وذلك على صورة (مفعولانْ)، وبذلك توصَّل إلى قياسي السريع والمنسرح وشكّلهما في دائرة فكانا على صورتي : (مستفعلن

(1) جويار . نظرية جديدة ، والصفحة ذاتها .
(2) المرجع السابق في الهامش من الصفحة ذاتها .
(3) المرجع نفسه ، والصفحة ذاتها .

مستفعلن مفعولاتُ) و(مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن)، ولكنه اهتدى إلى أن الخفيف ــ البحر القديم ــ يستخرج ابتداءً من مقطع ما على الدائرة ، وهذا ما دفعه إلى إعادة النظر واكتشاف صور جديدة مختلفة عن الثلاثة الأولى ؛ وذلك بالابتداء من مقاطع أخرى على الدائرة نفسها، فاستخرج بحور المضارع والمقتضب والمجتث و"هذه البحور لم تكن معروفة لدى الشعراء القُدامى ، ولكن الخليل لم يشغل نفسه بذلك أو يهتم به"[1]. وأصرَّ جويار على اعتبار تلك البحور "بحوراً مصطنعة ومخالفة لروح النظم العربي"[2]. ثم اقترح البحثَ عن طريقة يقطّع بها المنسرح ورأى أن الصورة القياسية له تتألف من التفعيلة (مستفعلاتن) أو إحدى بديلاتها[3] مَتْلُوّة بِـــ(مُسْتفعلن) أو بإحدى بديلاتها ثم (فاعلن)، بمعنى أن هذا القياس سيكون:

مستفعلاتن | مستفعلن | تفعلن (فاعلن)[4]

أو

| م تف علن | أو فـَ علِن

---

[1] جويار . نظرية جديدة ، والصفحة ذاتها .

[2] المرجع نفسه ، ص218.

[3] يقصد بالبديلة التفعيلة بعد مزاحفتها أو إعلالها .

[4] يُنظر : جويار ، نظرية جديدة ، ص227.

ليكون تقطيعه مقطعياً :

(3) (2) (1)

ـ ـ (ب ـ) ـ | ـ ـ (ب ـ)| ـ (ب ـ) |

أو

| ب ـ (ب ـ) |أوب(ب ـ)|

على أن يكون منهوكا المنسرح مجرد نوعين للرجز[1] ، وأن يكون السريع رجزاً أيضاً[2]. ليُنهي جويار آراءه بالشك المطلق في الدائرة الرابعة بجملتها رابطاً بين ما نَعَتَها الخليل به وحقيقتها ؛ فهي عنده "تستحق بجدارة الاسم الذي به سُمِّيت وهو المشتبـــه"[3].

وقد علَّل العلماء العرب السابقون لجويار لهذه التسمية تعليلاً "هو الأقرب إلى منطق العقل ، من أنها سُمِّيت بذلك لاشتباه ما وقع فيها على (مستفع لن) و(فاع لا تن) المفروقي الوتد بالمجموعَي الوتد "[4].

---

[1] جويار . نظرية جديدة ، ص228.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص229.

[3] المرجع نفسه ، ص218.

[4] عبدالرحيم الإسناوي ، مخطوط (نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب) نقلتها عن مقدمة المحقق د.شعبان صلاح لكتاب (شفاء الغليل في علم الخليل)، ص24.

ولكنني بعد وقوف طويل مع بحر المنسرح وتقطيع ما قيل فيه من شعر وقع عليه بصري ، وجدتُ أن (مفعولاتُ) وهي متوسطة فيه لابد لها أن ترد عند تقطيع بعض الأبيات كما هي ، وإن كان ذلك ليس بالكثير ــ وهذا ما جعلني أراجع قولة حازم القرطاجني من أن "السبب الثقيل والوتد المفروق لا يقع في نهاية جزء وإنما يقعان في صدور الأجزاء وتضاعيفها" [1] ، فأجد أن هذا يصدق على (مفعولاتُ) في تفعيلتي العروض أو الضرب لأن الوقوف بعدهما لا يكون إلاَّ على ساكن ، وذلك لا يتأتى إلاَّ في السريع ، ولكن (مفعولاتُ) في المنسرح ــ غير المنهوك ــ تقع حشواً وهو ما يجوز فيه توالي المتحركات ، والطّيّ وهو زحاف يحذف الرابع الساكن من (مفعولاتُ) ليحولها إلى (مَفْعُ لا تُ) وهي (فاعلاتُ) جائز فيه وليس لازماً بمعنى ضرورياً ؛ فربما لا تُطْوَى هذه التفعيلة فتبقى (مَفْ عُو لاَتُ) كما هي ، وبذلك لا يتحقق ورود التفعيلة الثانية على (فاعلن ــ ب ــ) كما في المقياس الجديد الذي قال به الدكتور الزُّبيدي الذي يتحقق في حالة الطَّيِّ فقط.

فبيت الخُريمي مثلاً :

(1) يَا هَلْ رَأَيْتَ الثَّكْلَى مُوَلْوِلَةً

[1] حازم القرطاجني ، منهاج البلغاء ، ص236.

يَا هَل رَ أَيْ | تثْ ثَكْ لا مُ | وَلْ وِ لَ تَنْ

ــ ــ (ب ــ)| ــ ــ (ــ ب)| ــ ب (ب ــ)

مس تف علن مف عو لاتُ مس ت علن

زحاف

فِي الطُّرْقِ تَسْعَى وَالْجُهْدُ بَاهِـرُهَـا ؟

فِطْ طُرْ قِ تَسْ|عَا وَلْ جُهْ دُ| بَا هِـ رُ هَا

ــ ــ (ب ــ)| ــ ــ (ــ ب)| ــ ب (ب ــ)

مس تف علن مف عو لاتُ مس ت علن

زحاف

(2) فِي إِثْـرِ نَـعْشٍ عَلَيْـهِ وَاحِدُهَـا

فِي إِثْـ رِ نَـعْ | شِنْ عَ لَيْـ| هِـ وَاحِ دُ هَا

ــ ــ (ب ــ)| ــ (ب ــ) | (ب ــ) ب ب ــ

مس تف علن فاعلن مفـا عَ لَ تن

فِي صَدْرِهِ طَعْنَـةٌ يُبَـادِرُهَـا

فِي صَدْ رِ هِيْ| طَعْ نَ تُنْ | يُـ بَا دِ رُ هَا

ــ ــ (ب ــ) | ــ (ب ــ) | (ب ــ) ب ب ــ

مس تف علن فاعلن مفـا عَ لَ تن

لا يتحقق المقياس الحديث في البيت الأول لوقوع التفعيلة الثانية في الصدر والعجز بمقياس (ــ ــ ــ = مف عو لن)،

وهذا ما لا يمكن حدوثه في التفعيلة (فاعلن) وهي التي وقعت حشواً ، بينما يتحقق هذا المقياس الحديث في البيت التالي له (في صدره وعجزه). ولهذا يجوز لنا أن نقطّع المنسرح على القياسين الخليلي والحديث عند رغبتنا في التوصل إلى معرفة اسم البحر الذي يتزن عليه البيت الشعري.

وقد تصدّى الدكتور محمد العلمي للدفاع عن تفعيلة (مفعولاتُ) مبرراً جَعْلَ الخليل كُلاّ من الوحدة (التفعيلة) والنسق (البحر) نموذجاً نظرياً في الدائرة ، تطبيقاً في بيت الشعر بأن الخليل ميّز في الأنساق الإيقاعية بين كونها نماذج نظرية وتطبيقية معاً بقوله[1]:" إن وضع النماذج النظرية من متطلبات التجريد في العلوم"[2]، وهذا ما وصفه العلمي بأنه مفهوم إجرائي يُسَهِّل الانتقال بين صور الوحدة الإيقاعية المتعددة ويربط بينها "فمفعولاتُ في شعر المنسرح في دائرة المشتبه نموذج نظري بدأ منه الخليل ليُسَهّل الربط بين ثلاث صور ممكنة في الشعر هي (مفعولات)و(مَعُولات=مفاعيلُ)و(مَفْعُولاتُ= فاعلاتُ)، فمفعولاتُ في شطر المنسرح في الدائرة نموذج نظري يتحقق في ثلاث صور في الشعر هي (مفعولاتُ) غير المزاحفة ، و(مفاعيلُ)

(1) المقصود قول الدكتور العَلمي .
(2) د.محمد العَلمي ، العَروض والقافية ، ص127.

المخبونة ، و(فاعلاتُ) المطوية"[1]. وأن الخليل "لم يفترض ... ولا زعم أن السريع المنتهي في شطره في الدائرة بمفعولاتُ المتحركة التاء أصل للموقوف أو المكشوف أو غيرهما من صور السريع"[2].

وبذلك أصرَّ الدكتور العَلَمِيُّ على أن "كل ما فعل الخليل أن وضع في الدائرة شطراً نظرياً للبحور يسهّل الانتقال من صورة مستعملة من البحر إلى أخرى ، أي أنه جمع المتفرق من صور البحور المستعملة في نموذج نظري في الدائرة ، ولم يزعم أنه أصل وتلك فروع تطورت"[3].

(1) د.محمد العَلَمي ، العَروض والقافية ، ص128.
(2) المرجع نفسه ، ص107.
(3) المرجع نفسه والصفحة ذاتها .

المصادر والمراجع:

رتبت أسماء المعاصرين على أساس الاسم الأول

1- إبراهيم أنيس (دكتور) موسيقا الشعر، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ،1978 م .

2- أحمد مستجير(دكتور) مدخل رياضي إلى عروض الشعر العربي،ط1،المكتب الدولي للتصوير العلمي، القاهرة، 1987 م .

3- الإسنوي ،جمال الدين عبد الرحيم،نهاية الراغب في شرح ابن الحاجب ، تحقيق د. شعبان صلاح ، بدون طبعة ، مطبعة التقدم ، القاهرة ، 1988 م.

4- جلال الحنفي،العروض تهذيبه وإعادة تدوينه،د.ر، مطبعة العاني ، بغداد ، 1978 م.

5- ابن جني، أبو الفتح عثمان، كتاب العروض،تحقيق وتقديم د. أحمد فوزي الهيب، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت ، 1989 م .

6- الجوهري، ابو النصر إسماعيل، عروض الورقة ، تحقيق د. محمد العلمي ، ط1 ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1984 م .

7- رفعت عبد السلام الفرنواني (دكتور) ،وظيفة المقطع الصوتي في موسيقا الشعر العربي ، ط(د ، ر)، مكتب الترقيم الدولي ، مصر ، 1977 م.

8- ستانلاس جويار، نظرية جديدة في علم العروض العربي، ترجمة ،منجي الكعبي، مراجعة عبد الحميد الدواخلي، ط(د.ر) ، الهيأة المصرية للكتاب ، 1993 م .

9- السيد أحمد الهاشمي ، ميزان الذهب في صناعة شعر العرب ، ط1 ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، 1951 م ،

10- سيد البحراوي (دكتور)،العروض وإيقاع الشعر العربي ، ط1 ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ،مصر ، 1993 م .

11- صفاء خلوصي(دكتور) ، فن التقطيع الشعري والقافية ، ط3 ، بيروت ، 1974 م .

12- عبد الصاحب المختار (دكتور) ،دائرة الوحدة في أوزان الشعر العربي،ط(د.ر)،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة الثقافة ، تونس ، 1985 م .

13- عبد الله الطيب (دكتور)، المرشد لفهم أشعار العرب وصناعتها، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1970 م .

14- عبد المنعم الزبيدي (دكتور) ، مقدمة لدراسة الشعر الجاهلي،ط1،منشورات جامعة قار يونس، بنغازي،ليبيا،1980م.

مقدمة لدراسة الغزل العذري ، ط1 ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1983 م .

15- العروضي،أبوالحسن أحمد بن محمد،الجامع في العروض والقوافي،تحقيق وتقديم د.زهير غازي زاهد و أ.هلال ناجي ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1996 م .

16- عز الدين التنوخي، ط (د .ر)المطبعة الهاشمية ، دمشق ، 1946 م .

17- علي يونس (دكتور)، نظرة جديدة في موسيقا الشعر العربي، ط(د.ر)،الهيأة المصرية العامة للكتاب،مصر،1993 م .

18- القرطاجني ، أبو الحسن حازم بن محمد ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق د. محمد الحبيب بن الخوجة ،ط(د .ر) ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، 1966 م .

19- محمد سعيد إسبر ومحمد أبو علي، الخليل، معجم في علم العَروض ، ط1 ، دار العودة ، بيروت ، 1982 م .

20- محمد العلمي (دكتور) ، العَروض والقافية ، دراسة في التأسيس والاستدراك ،ط1،دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب ، 1983 م .

21- المجلي ، محمد بن علي ، شفاء الغليل في علم الخليل ، تحقيق وتعليق د. شعبان صلاح ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1991 م .

22- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق علي محمد البجاوي، ط (د . ر) ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، 1965 م .

Annal of the Academy

Journal of the Libyan Academy of Arabic language - Libya

Vol:9 Part:2 (2012)